الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم علم الإجتماع

دور الجامعة في تنمية المقاولاتية

دراسة ميدانية على طلبة قسم علم الإجتماع في جامعة 08 ماي 1945–قالمة–

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم إجتماع تنظيم وعمل

إعداد الطالبتين

- **شداد هديل**
- **شوابي إكرام**

إشراف الأستادة:

محمدي سارة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
لويزة جلالة	أستاذ محاضر –ب–	رئيساً
سارة محمدي	أستاذ محاضر –ب–	مؤطراً
أمال بوسطحة	أستاذ محاضر –ب–	مناقشاً

السنة الجامعية 2025/2024

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد الذي وفقنا لإتمام هذه المذكرة والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

نتقدم بخالص الشكر وعظيم الإمتنان إلى الأستاذة المشرفة "محمدي سارة" التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها السديدة وملاحظاتها القيمة منذ بداية هذا العمل إلى آخر لحظة فيه، فلها منا كل الإحترام والتقدير.

كما لا يفوتنا التقدم بجزيل الشكر إلى جميع الأساتذة الذين كان لهم الفضل في تعليمنا وتوجيهنا طيلة السنوات الدراسية وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذه الدراسة.

ونخص بالشكر كذلك لأفراد عائلاتنا وخاصة الوالدين العزيزين لما قدموه لنا من دعم معنوي ومادي متواصل وصبرهم وتحفيزهم المستمر.

ولا ننسى أن نتوجه بالشكر إلى كل الطلبة والطالبات الذين شاركوا في الدراسة الميدانية وخصصوا من وقتهم للإجابة على الإستبيان.

شكراً لكل من كان له أثر في هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

إهداء

إلى من كانا نوراً أضاء دربي وسنداً أشد من أزري إلى من سهرا على راحتي ورافقاني بالدعاء والتوجيه والتشجيع في كل خطوة من مساري الحياتي والدراسي.

إلى من علماني الصبر والمثابرة وغرسا في قلبي القيم والمبادئ.

إلى أمي وأبي أهدي هذا العمل المتواضع تقديراً لما بذلتماه من أجل أن أكون ما أنا عليه اليوم فكنتما خير معين وخير قدوة وخير بركه في حياتي فلكما مني كل الإحترام والتقدير.

أسأل الله أن يطيل في عمركما ويديم عليا رضاكما.

فما هذا الإنجاز إلا ثمرة من ثمار عطائكما وتضحياتكما.

إلى نفسي....

تلك التي صبرت وثابرت وسهرت الليالي من أجل أن ترى هذا اليوم، إلى من آمنت بأن لكل مجتهد نصيب فأهدت حلمها للتعب وتوجت تعبها هذا الإنجاز.....أهدي هذا العمل.

إلى إخوتي الأعزاء ....

أنتم عالمي الجميل الذي أستند إليه دوماً، إلى عائلتي أهدي ثمرة هذا المشوار الطويل.

إلى زوجي الغالي....

رفيق دربي وصاحب الفضل بعد الله في منحي الطمأنينة والدعم، شكراً لصبرك وإحتوائك ولكونك دائماً إلى جانبي.

وإلى صديقتي الوفية "إكرام شوابي" التي شاركتني الطريق وساندتني في لحظات التعب واليأس فكانت الحضور الجميل في كل المراحل.... شكراً لروحك الطيبة ووقوفك إلى جانبي.

إليكم جميعاً....

أهدي هذا العمل بقلبي وإمتناني فهو لا يكتمل إلا بذكركم.

شداد هديل

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والذي أنار لي دروب العلم والمعرفة ومنحني القوة لأكمل هذه الرحلة ووفقني في إنجاز هذا العمل الذي لطالما حلمت بتحقيقه.

إلى أمي الغالية نبع الحنان ومصدر الدعاء الذي لا ينضب، إلى من كانت سندي في كل لحظة لك يا أمي كل الحب والإمتنان أهدي ثمرة جهدي وتعب سنيني.

إلى روح أبي الغالي طيب الله ثراه وجعل مثواه الجنة رحلت عن الدنيا وبقيت في القلب والدعاء فأنت أول من غرس في قلبي حب العلم وأول من آمن بي.... رحمك الله يا أبي بقدر ما أحببتني وجزاك عني خير الجزاء.

إلى زوجي العزيز شريك دربي وسندي في هذه الحياة، شكراً لك على صبرك ووقوفك إلى جانبي وعلى كل دعمك وتشجيعك لك مني كل الوفاء.

إلى إبني الغالي قرة عيني الذي من أجله أطمح لأكون أفضل أسأل الله أن يحفظك لي ويجعل مستقبلك مشرقاً ومليئاً بالنجاحات.

إلى إخوتي الأعزاء أنتم السند والعائلة التي أعتز بها شكراً لمحبتكم ودعمكم فقد كنتم نوراً أضاء طريقي.

إلى صديقتي ورفيقة دربي "شداد هديل" التي كانت دوماً قريبة من قلبي تشاركني الحلم والتعب والدعاء جزاك الله عني كل خير.

إكرام شوابي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
قائمة المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
الملخص	
مقدمة	أ-ب
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
تمهيد	4
أولا: الإشكالية	5
ثانيا: الفرضيات	7
ثالثا: أسباب إختيار الموضوع	8
رابعا: أهمية وأهداف الدراسة	8
خامسا: مفاهيم الدراسة	9
سادسا: الدراسات السابقة	17
سابعا: النظريات المفسرة لموضوع الدراسة	24
خلاصة	31
الفصل الثاني: أساسيات حول الجامعة	
تمهيد	33
أولا: نشأة وتطور الجامعة في الجزائر	34
ثانيا: خصائص الجامعة	39
ثالثا: أهداف الجامعة	41
رابعا: وظائف الجامعة	43

فهرس المحتويات

خامسا: دور الجامعة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية	**46**
خلاصة	**48**
الفصل الثالث: أساسيات حول المقاولاتية	
تمهيد	**50**
أولا: نشأة وتطور المقاولاتية في الجزائر	**51**
ثانيا: خصائص المقاولاتية	**53**
ثالثا: أهمية وأهداف المقاولاتية	**54**
رابعا: دور المقاولاتية	**56**
خامسا: أشكال المقاولاتية	**59**
خلاصة	**61**
الفصل الرابع: إستراتيجيات تنمية المقاولاتية في الجامعة	
تمهيد	**63**
أولا: التعليم المقاولاتي	**65**
ثانيا: حاضنات الأعمال	**74**
ثالثا: دار المقاولاتية	**80**
خلاصة	**89**
الفصل الخامس: الجانب المنهجي والميداني للدراسة	
تهميد	**91**
أولا: الإجراءات المنهجية للدراسة	**92**
1ـ مجالات الدراسة	**92**
2ـ منهج الدراسة	**94**
3ـ عينة الدراسة	**95**
4ـ أدوات جمع البيانات	**96**
ثانيا: عرض البيانات وتحليل النتائج	**97**
1ـ تحليل وتفسير البيانات	**97**
2ـ مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات	**126**
3ـ مناقشة النتائج على ضوء النظريات	**129**
4ـ النتائج العامة	**131**

5 ـ التوصيات والإقتراحات	**131**
خلاصة	**133**
خاتمة	**135**
قائمة المراجع	**137**
قائمة الملاحق	**147**

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	يوضح خصائص أفراد العينة وفق متغير الجنس	97
02	يوضح توزيع أفراد العينة وفق متغير السن	98
03	يوضح توزيع أفراد العينة وفق متغير التخصص	98
04	يوضح معرفة الطالب بمفهوم المقاولاتية قبل دخوله الجامعة	99
05	يوضح كيفية تعرف الطالب على المقاولاتية داخل الجامعة	100
06	يوضح إهتمام الجامعة بالمقاولاتية	100
07	يوضح نظرة الطلبة لدور الجامعة في نشر مفاهيم المقاولاتية	101
08	يوضح إذا ما كانت الجامعة توفر بيئة محفزة للمشاريع	102
09	يوضح إعتقاد الطلبة حول ما إذا توفر الجامعة الدعم اللازم للطلبة في مجال المقاولاتية	102
10	يوضح تغير الجامعة نظرة الطالب للمقاولاتية	103
11	يوضح دراسة الطالب مقياس أكاديمي يتعلق بالمقاولاتية	104
12	يوضح فعالية المقاييس التي درسها الطالب	104
13	يوضح دراية الطالب بوجود دار المقاولاتية في الجامعة	105
14	يوضح زيارة الطالب دار المقاولاتية	106
15	يوضح أنواع الأنشطة التي تقدمها دار المقاولاتية للطالب	107
16	يوضح نظرة الطالب لدار المقاولاتية	108
17	يوضح دراية الطالب بوجود حاضنة الأعمال في الجامعة	109
18	يوضح الخدمات التي تقدمها حاضنة الأعمال الجامعية	110
19	يوضح نظرة الطلبة لحاضنات الأعمال وتجسيد أفكار الطلبة إلى مشاريع حقيقية	111
20	يوضح الإستراتيجيات التي يعتبرها الطلبة الأكثر اعتماداً من قبل الجامعة في دعم التفكير المقاولاتي	112
21	يوضح إستفادة الطالب من إستراتيجيات دعم المقاولاتية	113
22	يوضح ما إذا كانت الإستراتيجيات التي تقدمها الجامعة كافية لتنمية المقاولاتية	114

فهرس الجداول

23	يوضح مواكبة الجامعة التطورات الحديثة في مجال المقاولاتية	115
24	يوضح مساهمة برامج الجامعة في تعزيز فهم الطالب لمجال المقاولاتية	116
25	يوضح دور برامج الجامعة في تعزيز رغبة الطلبة في خوض تجربة المقاولاتية	116
26	يوضح إن كانت برامج الجامعة قد وضحت للطالب خطوات إنشاء مشروع خاص به	117
27	يوضح إن كانت الجامعة قد قدمت توجيهاً عملياً للطلبة حول كيفية البدء في مشروعهم الخاص.	118
28	يوضح الجدول مساهمة البرامج الجامعية في تحسين المهارات العملية للطلبة في مجال المقاولاتية	119
29	يوضح قدرة برامج الجامعة على تزويد الطلبة بالمهارات والمعارف اللازمة لمواجهة تحديات الواقع المقاولاتي	120
30	يوضح إتاحة برامج الجامعة للطالب الفرصة لتطبيق المقاولاتية في الميدان	121
31	يوضح مشاركة الطالب في أنشطة جامعية مرتبطة بالمقاولاتية	122
32	يوضح تقييم الطالب لتجربتهم لمجال المقاولاتية داخل الجامعة	123
33	يوضح أهم المشاكل التي تواجه الجامعة في تنمية المقاولاتية	124
34	يوضح أبرز الاقتراحات التي قدمها الطلبة بشأن سبل تفعيل دور الجامعة في تنمية المقاولاتية	125

ملخص الدراسة

الملخص:

إهتمت هذه الدراسة بموضوع دور الجامعة في تنمية المقاولاتية لدى طلبة قسم علم الإجتماع كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة 08 ماي 1945–قالمة–.

تهدف دراستنا إلى فهم وعي الطلبة بالمقاولاتية داخل الجامعة وتسليط الضوء على أهم الإستراتيجيات التي إعتمدتها الجامعة في تنمية المقاولاتية.

تم إجراء الدراسة على طلبة السنة الثانية ماستر جميع التخصصات بقسم على الإجتماع جامعة 08 ماي 1945–قالمة–، والذي قدر عددهم 81 طالباً حيث تم مسح شامل لمفردات البحث إضافة إلى إختيار المنهج الوصفي بإعتباره الأنسب لهده الدراسة إلى جانب أدوات جمع البيانات ركزنا على إستمارة الإستبيان في جمع البيانات وعلى الملاحظة البسيطة كونها أداة فعالة في توجيه إنتباه الباحث.

حيث توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- هناك إدماج فعلي لتعليم المقاولاتية ضمن البرامج الأكاديمية حيث تلقى جميع الطلبة تكويناً أكاديمياً في هذا المجال مما يعكس وعياً مؤسسياً بأهمية غرس ثقافة المبادرة المقاولاتية في الوسط الجامعي.
- يؤمن عدد من الطلبة بقدرة حاضنات الأعمال على تحويل الأفكار إلى مشاريع حقيقية غير أن المعرفة بتفاصيل الخدمات التي تقدمها لا تزال جزئية.
- أبرزت النتائج أن الجامعة تساعد الطالب على فهم المبادئ النظرية للمقاولاتية.

ملخص الدراسة

Abstract :

This study focused the role of the university in fostering entrepreneurship among students of the Sociology Departement at the University of 08 May 1945 – Guelma. Our study aims to understand student awareness of entrepreneurship withing the university and highlights The main stretegies adopted by the university to promote entrepreneurship.

The study was conduced on second-year Master students from all specializations in the sociology Departement at the university of 08 May 1945 -guelma- with a total of 81students a comrehensive survey of the research population was chosen as the most suitable for this study and data collection relied entirely on a questionnaire wa also employed simple observation as it is effective tool for directing the researcher's attention.

The study reached a number of findings the most important of which are:

_There is actual integretion of entrepreneurial education within academic progrems, as all s students received academic training in this field. This reflects an instilling a culture of entrepreurial initiative in the university environment.

_A number of students believe in the ability of business incubators to transrorm ideas into real projects however knowledge of the specific services they provide remains limited.

_The results revealed that the university helps students understand the theoretical principles of entrepreneurship.

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات إقتصادية وإجتماعية عميقة أفرزت متطلبات جديدة لسوق العمل من أبرزها الحاجة إلى نماذج جديدة في التشغيل تعتمد على المبادرة الفردية وروح الإبتكار بدلاً من الإعتماد الكلي على التوظيف التقليدي في القطاعين العام والخاص.

في هذا السياق أصبحت المقاولاتية خياراً إستراتيجياً تتبناه الدول كآلية لمواجهة التحديات المرتبطة بالبطالة وتحقيق التنمية المستدامة وخلق الثروة من خلال دعم روح المبادرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لقد نالت المقاولاتية اهتماماً بالغاً من قبل الدول النامية والمتقدمة على حد سواء بالنظر لما لها من أهمية إقتصادية وإجتماعية كبيرة خصوصاً في صفوف فئة الشباب الجامعي.

وفي هذا الإطار برزت الجامعة كمؤسسة تعليمية وتكوينية تطمح بدور محوري في سقل قدرات الشباب وتنمية مهاراتهم ليس فقط من خلال التكوين الأكاديمي النظري وإنما عبر برامج ومناهج تعليمية وتطبيقية تشجع المقاولاتية وتوفر البيئة المناسبة للإبتكار والإبداع، فالجامعات الحديثة تعمل على ترسيخ ثقافة المقاولاتية في صفوف الطلبة من خلال توفير مسارات تعليمية موجهة وإنشاء دور المقاولاتية وحاضنات الأعمال وتبني التعليم المقاولاتي كإستراتيجية أساسية ضمن سياساتها الأكاديمية.

هكذا هو الحال في الجزائر أصبح من الضروري إعادة النظر في الدور التقليدي للجامعة وللإنتقال بها من مؤسسة مانحة للشهادات إلى فاعل إقتصادي وإجتماعي مساهم في التنمية من خلال إعداد خريجين قادرين على التفكير المقاولاتي وتطوير مشاريعهم الخاصة بدل من إنتظار فرصة عمل قد لا تأتي ولقد جاء الإهتمام الرسمي بالمقاولاتية الجامعية من خلال مجموعة من المبادرات والبرامج على غرار إنشاء دور المقاولاتية على مستوى الجامعات وتفعيل الشراكات مع القطاع الإقتصادي وإدراج وحدات تعليمية حول ريادة الأعمال ضمن المناهج الجامعية.

انطلاقاً من هذه الرؤية جاءت هذه الدراسة للبحث في دور الجامعة في تنمية المقاولاتية من خلال تحليل مختلف الإستراتيجيات التي تعتمدها المؤسسات الجامعية الجزائرية لتشجيع الطلبة على تبني الفكر المقاولاتي ودراسة فاعلية هذه البرامج والمبادرات في دعم الطالب الجامعي ومرافقته نحو تأسيس مشروعه الخاص.

وقد نظم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول أساسية:

الفصل الأول: هو فصل تمهيدي تضمن إشكالية الدراسة وصياغة الفرضيات مع توضيح دوافع إختيار الموضوع وأهميته وأهداف الدراسة بالإضافة إلى ضبط المفاهيم الأساسية ذات الصلة بالبحث وعرض أهم الأطر النظرية المفسرة لموضوع المقاولاتية الجامعية. **الفصل الثاني** خصص لتناول أساسيات الجامعة من

حيث نشأتها، أدوارها التعليمية والإجتماعية ووظائفها الجديدة في ظل التغيرات الإقتصادية إضافة إلى التعرض إلى طبيعة التكوين الجامعي في الجزائر وخصائصه وإمكانيته في الإستجابة لمتطلبات سوق العمل. **الفصل الثالث** خصص لتناول أساسيات المقاولاتية من حيث نشأتها وخصائصها، أهميتها وأهدافها ودورها إضافة إلى أشكالها. **الفصل الرابع** تناول الإستراتيجيات التي تعتمدها الجامعة في تنمية المقاولاتية من خلال تحليل ثلاث آليات رئيسية وهي التعليم المقاولاتي، حاضنات الأعمل ودار المقاولاتية مع دراسة أبعادها ومحتواها وآليات تنفيذها داخل الجامعة الجزائرية. **الفصل الخامس** هو فصل ميداني تطبيقي تطرق إلى منهجية الدراسة من حيث مجالها وعينتها وأدوات جمع البيانات، كما تناول تحليل المعطيات ومناقشتها في ضوء الفرضيات المطروحة والربط بين النتائج والنظريات المستخدمة ليختتم بجملة من الإستنتاجات العامة والتوصيات التي يمكن أن تأخذ بعين الإعتبار لتفعيل دور الجامعة في ترسيخ الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

❖تمهيد

أولا: الإشكالية

ثانيا: الفرضيات

ثالثا: أسباب إختيار الموضوع

رابعا: أهمية وأهداف الدراسة

خامسا: مفاهيم الدراسة

سادسا: الدراسات السابقة

سابعا: النظريات المفسرة لموضوع الدراسة

❖خلاصة

تمهيد:

تشكل الدراسات الأكاديمية حجر الأساس في بناء معرفة رصينة إذ تسهم بعمق في إكتشاف الظواهر وفهمها من خلال معالجتها وفق مناهج علمية دقيقة ورؤى منهجية راسخة ما يتيح الإحاطة بجوهر تلك الظواهر وكشف أبعادها المتعددة وذلك بالإستعانة بأدوات البحث العلمي التي تجسد الوسائل المثلى ذات النتائج المضبوطة.

وفي هذا السياق يتناول هذا الفصل الإطار العام للدراسة حيث يتم عرض إشكالية البحث وصياغة الفرضيات التي ستوجه عملية التحليل كما سيتم التطرق إلى أسباب إختيار الموضوع وأهمية وأهداف الدراسة بالإضافة إلى تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بالموضوع والتي تشكل الأساس النظري لفهم مختلف جوانب البحث، ويتضمن هذا الفصل أيضاً عرضاً لأبرز الأبحاث والدراسات السابقة ذات الصلة مع توضيح أوجه الإستفادة منها في بناء العمل وفي ختامه سيتم التطرق إلى أهم النظريات المفسرة لموضوع الدراسة بما يعزز الإطار النظري للتحليل.

أولاً: الإشكالية

الجامعة هي مؤسسة تعليمية ذات أهمية كبيرة في المجتمع حيث لا تقتصر وظيفتها على نقل المعرفة الأكاديمية فقط بل تتجاوز ذلك لتشمل تنمية المهارات تعزيز الفكر الإبداعي وتأهيل الأفراد ليكونوا فاعلين في سوق العمل والمجتمع بوجه عام، وفي ظل التغيرات الإقتصادية والإجتماعية المتسارعة صار من الضروري أن تقوم الجامعة بدور حيوي يتكيف مع هذه التغيرات ومواكبة متطلباتها من خلال تبني مقاربات تعليمية متطورة وتهيئة مناخ أكاديمي يشجع على الإبداع ويدعم مبادرات الإبتكار. على هذا الأساس برز مفهوم المقاولاتية كأحد أهم الأمور التي راحت الجامعة تعمل على تنميتها وتطويرها وأصبحت محل إهتمام العديد من الباحثين وصناع القرار، حيث لم يعد الهدف من التعليم العالي يتحدد في تخريج طلاب ذوي كفاءات نظرية فقط بل أصبح يشمل إعداد جيل قادر على إنشاء مشاريعه الخاصة وإدارة الأعمال بفاعلية ونجاح باعتبار المقاولاتية هي أحد الركائز الأساسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية لما لها من دور في خلق فرص عمل وإثراء الرؤى وتحويلها إلى مؤسسات ناجحة تدفع إلى تحريك عجلة الإنتاجية لهذا تعتمد الدول وبشكل متزايد على المقاولين والمبتكرين في خلق قيمة إقتصادية، المقاولاتية من المنظور السوسيولوجي هي ظاهرة إجتماعية تتأثر بعوامل متعددة تتجاوز الفرد إلى الهياكل التنظيمية والمؤسساتية أي ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالسياق الإجتماعي والثقافي الذي تنشأ فيه، فالمؤسسات سواء كانت تعليمية أو إقتصادية لها دوراً فاعلاً في توجيه الأفراد نحو ريادة الأعمال وذلك عن طريق مجموعة من البرامج التثقيفية والتدريبية التي تتيح للفرد تجربة الواقع التطبيقي كما هو الحال في الجامعات الجزائرية، حيث عملت على وضع إستراتيجيات وخطط تثري عقول الطلاب بأهمية المقاولاتية والعمل الخاص عن العمل التقليدي الذي يفرض على العامل التقيد بالروتين والإجراءات البيروقراطية فالفرد الذي يختار الإستقلالية في العمل يكون لديه حرية إتخاذ قرارته وإدارة وقته وموارده وفق رؤيته الخاصة، ومن الناحية الإقتصادية يتيح العمل الحر إمكانات غير محدودة للنمو المالي مقارنة بالعمل المتوارث الذي يعتمد على الراتب الثابت إضافة إلى ذلك حرصت الجامعة على توفير فضاءات مخصصة للإبداع والإبتكار كحاضنات الأعمال ودار المقاولاتية التي تقوم بدور محوري في مرافقة الطلاب منذ بلورة فكرة المشروع إلى غاية تأسيسه الفعلي، حيث تعمل هذه المؤسسات مع مختلف القطاعات بغرض توفير التمويل والدعم اللازمين للمشاريع الناشئة بما يضمن لها إستمرارية النمو الدائم.

نظراً لهذا الدور البارز للجامعة في تنمية المقاولاتية إنبثقت مجموعة من النظريات في هذا المجال التي تفسر كيفية مساهمتها في تعزيز هذا التوجه وتوضيح أسسه فحسب نظرية الفعل الاجتماعي "لماكس فسيبر" الجامعة فاعلاً عقلانياً يتخذ قراراته ضمن إطار من المعاني والأهداف المقصودة فحين تعتمد برامج كالتعليم المقاولاتي

وتقوم ببناء حاضنات أعمال ودورالمقاولاتية فإنها لا تقوم بذلك بشكل عشوائي بل إنطلاقاً من أهداف مدروسة مثل التخفيف من البطالة وتحسين فرص إدماج الطلبة في سوق العمل وتوجيههم نحو تأسيس مشاريعهم الخاصة، هذه المبادرات تعكس سلوكاً عقلانياً موجهاً نحو غايات واضحة هذا ما يضفي على ممارساتها بعداً قيمياً و تربوياً، هنا تصبح الجامعة فاعلاً يساهم في تشكيل المعاني والدلالات المرتبطة بالمقاولاتية ويؤدي أدواراً تتعدى حدود التكوين الأكاديمي لتشمل الدور الإجتماعي والإقتصادي العميق، وإذا كانت نظرية "فيبر" قد مكنتنا من فهم أفعال الجامعة بإعتبارها مؤسسة تتصرف ضمن منطق عقلاني يستهدف التأثير في سلوك الطلبة فإن نظرية "السلوك المخطط" تسمح لنا بالتعمق أكثر في فهم كيفية إستجابة الطالب لهذه الأفعال، فحسب "إجزن" "IJZEN" إن السلوك لا يحدث بشكل عشوائي أو تلقائي بل يولد نتيجة إستعدادات نفسية مسبقة، أي أن فهم ميولات الطلبة نحو المبادرة المقاولاتية لا يختزل في تحليل الأطر المؤسساتية المحيطة بهم بل يستدعي الغوص في أعماق العوامل النفسية والإجتماعية المحفزة لهم والتي تشكل دافعاً أساساً لإتخاذ القرار المقاولاتي تنطلق هذه النظرية من فرضية أساسية مفادها أن السلوك لا يتم بشكل عفوي بل نتيجة نية سابقة تتأثر بثلاث عناصر مترابطة وهي "الموقف من السلوك" وهو ما يعكس التقدير الذاتي سواء كان الإيجابي أو السلبي، أما العنصر الثاني هو "الضغط الاجتماعي المدرك" أي درجة خضوع الفرد أراء المحيطين به وتوقعاتهم بشأن إختياره وأخيراً الشعور بالكفاءة الذاتية " أو ما يعرف بالإدراك الذاتي بالقدرة على تنفيذ السلوك، وعليه إن الطالب الذي يحصل على تكوين ملائم داخل الجامعة في بيئة داعمة ومحفزة مما يكسبه شعوراً قوياً بقدرته على تأسيس مشروعه الخاص سيكون أكثر إستعداداً لتكوين نية راسخة للإنخراط في مجال المبادرة المقاولاتية، هذا ما يُظهر الدور المحوري الذي تلعبه الجامعة في نية و توجهات الطالب مما يجعل تدخلها عاملاً حاسماً في تحسين ودعم الميول المقولاتي.

إن جامعة 08 ماي 1945–قالمة– مثالاً حياً يجسد الجهود المبذولة في مجال تنمية وتطوير ودعم المقاولاتية لدى الطلاب من خلال جملة الإستراتيجيات التي وضعتها في هذا المجال حيث عملت على وضع وحدات ومقاييس تعليمية متخصصة ضمن منظومتها البيداغوجية تعمل على توضيح وتفسير أساسيات وخطوات إنشاء المشاريع وكيفية تسييرها مما ينمي الميولات الذاتية للطلاب ويؤهلهم للإنخراط في عالم ريادة الأعمال، وكذا تفعيل دور دار المقاولاتية وحاضنات الأعمال وتنظيم تظاهرات علمية وتكوينية تجسد الصلة بين الطالب والواقع المهني مما يتيح فضاءاً عملياً لإحتضان أفكار الطلبة ومرافقتهم في تحويلها إلى مشاريع ملموسة قابلة للتجسيد على أرض الواقع.

وبناءاً على ما سبق سنحاول في دراستنا هذه الوقوف على دور الجامعة في تنمية المقاولاتية لدى الطلبة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

السؤال الرئيسي:

ما هو دور الجامعة في تنمية المقاولاتية؟

التساؤلات الفرعية:

1- ماهي الإستراتيجيات التي إعتمدتها الجامعة في تنمية المقاولاتية؟

2- هل تساهم برامج الجامعة في تحسين المقاولاتية لدى الطلبة؟

ثانياً: الفرضيات

1- الفرضية الرئيسية:

للجامعة دور في تنمية المقاولاتية.

مؤشراتها:

. وجود وحدات ومراكز خاصة لدعم ريادة الأعمال داخل الجامعة.

. إهتمام الجامعة بنشر ثقافة المقاولاتية وتعزيز الوعي بها بين الطلبة.

. إدماج مفاهيم المقاولاتية في المناهج الأكاديمية.

. تشجيع وتحفيز التفكير المقاولاتي والتحفيز على الإبتكار.

2- الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى:

- تمثل برامج ومؤسسات الدعم المقاولاتي المتواجدة في الجامعة أهم إستراتيجيات تنمية المقاولاتية.

مؤشرات الفرضية الأولى:

. وجود مؤسسات متخصصة مثل دار المقاولاتية وحاضنات الأعمال داخل الجامعة.

. دعم المشاريع الطلابية من خلال التمويل أو تسهيلات إدارية.

. تنظيم تظاهرات علمية ومسابقات ريادية بالتعاون مع الفاعلين الإقتصاديين.

. تنظيم ورشات عمل وتدريبات تطبيقية حول إنشاء المشاريع وتسييرها.

. إدراج وحدات ومقاييس تعليمية تشرح وتوضح خطوات بدء المشروع.

الفرضية الثانية:

. تساهم برامج الجامعة في تحسين المقاولاتية عند الطلبة.

مؤشرات الفرضية الثانية:

. وجود برامج جامعية تهدف إلى تطوير مهارات التسيير المقاولاتي.

. إتاحة الفرصة للطلبة للتفاعل مع مؤسسات اقتصادية خارج الجامعة.

. تقديم توجيهات عملية للطلبة حول كيفية البدء في مشروع.

. دعم الجامعة للمشاريع الطلابية من خلال التوجيه والتأطير.

ثالثا: أسباب إختيار الموضوع

1- أسباب ذاتية:

- الإهتمام بريادة الأعمال والشغف الشخصي بها.
- الميول والرغبة في فهم كيف تساهم الجامعة في تنمية المقاولاتية.
- التطلعات المستقبلية لإنشاء مشروع خاص أو العمل في مجال المقاولاتية.

2- أسباب موضوعية:

- الأهمية الأكاديمية للموضوع حيث يساهم في سد الفجوة المعرفية حول دور الجامعة في تنمية المقاولاتية.
- الموضوع يتماشى مع تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل لأنه يركز على تطوير الأطر الإدارية لدعم المشاريع.
- نقص الدراسات التطبيقية حول دور الجامعة في تنمية المقاولاتية.

رابعا: أهمية وأهداف الدراسة

1- أهمية الدراسة:

أ- الأهمية العلمية:

- تحليل العلاقة بين الجامعة والمقاولاتية حيث يساهم الموضوع في تقييم فعالية المناهج والبرامج الجامعية في دعم ريادة الأعمال.
- سد الفجوة البحثية في المجال لأنه قد يكون هناك نقص في الدراسات التي تربط بين التعليم الجامعي وتنمية المقاولاتية مما يجعل هذا البحث إضافة علمية.

- يبرز الموضوع أهمية التدريب العلمي وحاضنات الأعمال والإستراتيجيات البيداغوجية في تعزيز الفكر المقاولاتي.
- تقديم إطار تحليلي جديد.

ب- الأهمية العملية:

- التحفيز على إنشاء المشاريع الخاصة بدلاً من البحث عن الوظائف التقليدية.
- مواكبة المواضيع الحديثة.
- تحفيز السياسات الحكومية والمؤسسات على تبني برامج وخطط تعليمية لدعم الإبتكار والمقاولاتية داخل الجامعة.
- تعزيز روح المبادرة لدى الطلبة.
- توجيه الطلاب نحو التفكير في الدخول إلى عالم المقاولاتية.

2- أهداف الدراسة:

- فهم مستوى إدراك ووعي الطلبة بالمقاولاتية داخل الجامعة.
- معرفة أهم الإستراتيجيات التي تتخذها الجامعة في دعم الفكر الريادي.
- معرفة حجم إستفادة الطلبة من البرامج المقاولاتية.

خامسا: تحديد المفاهيم:

1- المفاهيم الرئيسية:

أ-مفهوم الدور:

لغة: " دوّر دار الشيء يدوره دوراً ودوراناً وإستدار وأدرتهُ أنا ودورته وأداره غيره".[1]

إصطلاحاً: هو ما يقوم به الفرد من أنشطة تتعلق بمكانته أو مركزه الإجتماعي حيث يمثل الدور الجانب الديناميكي لهذا المركز كما يشير أيضا إلى الإنسان في سياق جماعي[2].

1 ـ عبد الله أحمد علي محمد: **العلاقة بين الدور والمكانة الاجتماعية – دراسة نظرية سوسيولوجية** –، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية والطبيعية، المجلد02، العدد05، المملكة المغربية، 2021/05/1، ص 207.

2 ـ بن عروس محمد لمين: **الدور والمكانة في المجتمع**، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد06، العدد04، الجلفة، الجزائر، 12/01/ 2021، ص 556.

عرفه "لينتون Linton" بأنه مجموعة من النماذج الإجتماعية المرتبطة بمكانة معينة وتتضمن مواقف وقيم وسلوكات محددة يحددها المجتمع لكل فرد يشغل هذه المكانة.[1]

عرف "تالكوت بارسونز" الدور: هو كل ما يقوم به الفاعل الإجتماعي سواء كان فرداً في تفاعله مع الآخرين أو جماعة في تواصلها مع جماعات أخرى أو تنظيم في تعامله مع آليات عمل مكوناته ومع الأفراد والتنظيمات الإجتماعية الأخرى.[2]

"ساربين sarbin" "يعتبر الدور" نموذج ناتج عن أعمال تعلم أو أعمال مؤداة من شخص في وضعية تفاعلية".[3]

إجرائياً: الدور هو الوظيفة أو المهمة التي يؤديها فرد أو جهة معينة ضمن سياق محدد سواء كان ذلك في المجتمع أو في بيئة العمل أو في أي نظام آخر، يمكن أن يكون هذا الدور رسمياً كما هو الحال مع المدير في الشركة أو إجتماعياً مثل دور الأب في الأسرة.

ب- مفهوم الجامعة:

لغة: "مؤنث الجامع وهو الإسم الذي يليق على المؤسسة الثقافية التي تشمل على معاهد التعليم العالي في أهم فروعه كالفلسفة والطب والحقوق والهندسة والأدب".[4]

اصطلاحاً: الجامعة هي المصدر الأساسي للخبرة ومحور النشاط الثقافي والعلمي والفني تكمن مهمتها الأولى في نقل المعرفة الإنسانية بشكل إبداعي سواء في المجالات النظرية أو التطبيقية وتوفير الظروف اللازمة لتنمية الخبرة التي تعد ضرورية للتحقيق التنمية الحقيقية في المجتمع [5]

---

[1] ـ جلول أحمد: **الأدوار الاجتماعية – مدخل نظري** –، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، مخبر التنمية الإجتماعية وخدمة المجتمع، المجلد10، العدد01، الجزائر، 2022، ص 55.

[2] ـ عبد الله أحمد علي محمد، المرجع السابق، ص 208.

[3] ـ دندن عبد القادر: **الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 01 /يناير/ 2015، ص 34.

[4] ـ العلمي فريدة وروابحي رزيقة: **دور الجامعة بين جدلية إنتاج المعرفة وتحقيق الأهداف المطلوبة من المجتمع**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، 08/05/ 2017، ص 211.

[5] ـ غضبان رحيمة: **معوقات التدريس بالجامعة الجزائرية في ضوء نظام ل. م. د**، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية – بحوث ودراسات–، المجلد 06، العدد12، باتنة _ الجزائر_، 12/13/ 2019، ص 03.

تعرف أيضاً الجامعة بأنها مؤسسة إجتماعية ثقافية تربوية تعمل على إثراء المعارف من خلال مناهج التدريس والأساليب العلمية في خدمة الأفراد والمجتمع في مختلف المجالات.[1]

عرفها "محمد عبد الهادي عفيفي":" بأنها عبارة عن مجموعة من العلماء وهبوا أنفسهم لحب العلم والمعرفة يسعون إليها ويبحثون عنها وينظرون إلى الحياة ومشكلاتها نظرة شمولية متكاملة، وهي المكان الذي يتحقق فيه الإحتكاك بين عملية تنمية المعرفة وخدمة المجتمع والحاجة إلى الخريجين[2]

كذلك تعني المنظمة التي طورت القدرة على التكيف والتغير المستمر لأن جميع أعضائها يقومون بدور فاعل في تحديد وحل القضايا المختلفة المرتبطة بالعمل[3]

إجرائياً: الجامعة هي مؤسسة تعليمية تقدم التعليم العالي والبحث الأكاديمي تهدف إلى إعداد الطلاب في تخصصات متنوعة توفر بيئة أكاديمية تشمل التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، مما يسهم في تطوير المعرفة وتنمية المهارات الفكرية للطلاب.

ج- مفهوم التنمية:

لغة: إشتقاق لكلمة النمو والتي تعني التطور والرقي والزيادة وغيرها من المصطلحات التي تفيد الإنتقال من وضع إلى وضع أحسن منه، التنمية في اللغة جاءت من الفعل نما أي زاد ومن النماء أي الخير والإصلاح".[4]

إصطلاحاً: عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسين المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الإستجابة للحاجات الأساسية المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لإستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة.[5]

---

[1] ـ عبدلي حبيبة وعبدلي وفاء وعبدلي هالة: **تعزيز الثقافة المقاولاتية بالجامعة الجزائرية تجليات ومعيقات**، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد18، العدد01، الجلفة _ الجزائر_، 02/29/ 2020، ص 260.

[2] ـ مهدي عبير سهام وعمار حميد ياسين: **دور الجامعات العراقية في إعداد القيادات الشبابية لتعزيز المسؤولية المجتمعية**، المجلة السياسية والدولية، المجلد 19، العدد 40.39، العراق، 06/30/ 2019، ص 260.

[3] ـ زبتوني هوارية: مطبوعة بيداغوجية في مادة المقاولاتية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، **إقتصاديات العمل**، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2022/2021، ص 60.

[4] ـ متوكيل نبيل وبن طالب مولود: **مفهوم التنمية أبعادها واستراتيجياتها-المغرب نموذجا**، مجلة حمورابي للدراسات، المجلد13، العدد50، 2024، ص 458.

[5] ـ تشارلز كندل برجر: **أسس ومفاهيم وتخطيط التنمية الإقتصادية**، وكالة الصحافة العربية، الجيزة، مصر، 2021/04/19، ص 07.

عرفها "قاموس علم الاجتماع" على أنها نتاجاً لعملية التعرف على المجتمع ككائن حي يتطور وفق آلية نضوج مستمرة تهدف إلى تحقيق حالة من العصرنة، من المفروض أن تشمل هذه التحولات جميع القطاعات بما في ذلك المجتمع، الإقتصاد، السلم الإجتماعي والنظام السياسي[1].

كما تعرف التنمية أيضاً: بأنها عملية مدروسة ومخططة تهدف إلى تحقيق غايات معينة تتطلب تنظيماً من قبل الدولة وذلك من خلال تدخلها عبر السياسات التنموية الجزئية والقطاعية والوطنية الشاملة، من خلال هذا التدخل تتحمل الدولة مسؤولية النجاح أو الفشل في إستغلال جميع الإمكانيات المتاحة مما يجعلها توجه المجتمع بدلاً من تركه ينمو بشكل عشوائي.[1]

عرفها "Kindel berger" "بأنها الزيادة التي تحدث في الناتج القومي خلال فترة معينة تتطلب وجود تغييرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية الحالية أو التي يتوقع إنشاؤها.[2]

إجرائياً: التنمية هي عملية تهدف إلى تعزيز الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في مجتمع معين من خلال إستغلال الموارد المتاحة بشكل فعال ومستدام، تشمل هذه العملية عدة جوانب مثل: التنمية الإقتصادية التي تسعى إلى الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة والتنمية الإجتماعية التي ترتكز على تحسين الخدمات الصحية والتعليمية.

د- مفهوم المقاولاتية:

لغة: مشتقة من كلمة مقاول وتشير خاصة إلى الخطر أو المغامرة التي تميز توظيف الأموال في النشاط الاقتصادي.[3]

إصطلاحاً: تعرف المقاولة بأنها حركة إنشاء وإستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة الإقتصادية والإجتماعية.[4]

---

[1] ـ معمري بن عيسى: **التنمية تطورها مفهومها وأهم نظرياتها**، مجلة أبحاث، العدد05، الأغواط، الجزائر، أفريل 2018، ص 55.

[2] ـ حمايدي مسعودة وسلامي خديجة: **التعليم الجامعي ودوره في دعم التنمية**، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والإجتماعية، المجلد 4، العدد7، الجلفة، الجزائر، ص 171.

[3] ـ قواسمي رشيدة: **التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، المجلد4، العدد2، الجزائر، 3 / فيفري /2020، ص 160.

[4] ـ عرقوب وعلي وبطاهر بختة: التأهيل الصناعي وتحديات إنماء الإقتصاديات العربية – حالة الجزائر–، بومرداس، الجزائر، نقلا عن الرابط https://cte.univ-setif2.dz، اطلع عليه بتاريخ 2025/06/09 على الساعة 11:31.

المقاولة هي عملية ديناميكية يتم من خلالها توليد الثروات المتزايدة ويتم إيجاد الثروة من خلال أفراد يتكبدون المخاطر الأساسية، من حيث المساواة أو الوقت أو الإلتزام المهني أو توفير قيمة معينة.[1]

"المقاولاتية هي عملية تسمح للفرد بإنشاء منظمة جديدة وقد تبنى هذا التعريف العديد من الباحثين أمثال: "Gartner", "Aldrich" وغيرهم من العلماء".[2]

عرفها "Michel coster" "بأنها ظاهرة إنبثاق وإستغلال فرصة جديدة خالقة للقيمة الإقتصادية والإجتماعية نتيجة للمبادرة والإبتكار وتغييرات المقاول الذي تتفاعل مع محيطه بإستمرار".[3]

يعرف "بيتر" و"هيسريش" " Misrich et peters " المقاولاتية على أنها سلوكاً يعكس المبادرة في إنشاء مؤسسة مع تحمل ما يترتب عن ذلك من مخاطر، كما تجسد توجهاً نحو الإبتكار وتنظيم الموارد الإقتصادية والإجتماعية فهي عملية ديناميكية تهدف إلى تحقيق تراكم الثروة وهذه الثروة تقدم أو تحقق وتنشأ من طرف الأفراد الذين يتحملون المخاطرة بأموالهم.[4]

كما عرفت المقاولاتية على أنها إنشاء جديد ذو قيمة تتطلب تخصيص الجهد والمال وتحمل المخاطر المرتبطة بذلك مع إمكانية الحصول على مكافأة نتيجة لذلك، إنها عملية ديناميكية تهدف إلى تحقيق تراكم الثروة من خلال الأفراد الذين يستثمرون رؤوس أموالهم ويعملون على إضافة قيمة للمنتجات أو الخدمات سواء كانت جديدة أو فريدة من خلال تخصيص الموارد والمهارات اللازمة.[5]

عرفها "الاتحاد الأوربي" سنة 2003 بأنها "الأفكار والأساليب التي تساهم في إنشاء وتطوير نشاط معين من خلال دمج المخاطرة والإبتكار والإبداع والفاعلية في مؤسسة جديدة أو قائمة[6]

---

[1] ـ نيار نعيمة: **الشباب المقاول ورهانات التنمية**، رسالة دكتوراه في علم الإجتماع تنظيم وعمل، جامعة الجزائر 02، 2016/2015، ص 12.

[2] ـ بوزيفي وهيبة: **مطبوعة بيداغوجية في مقياس المقاولاتية (l'entrepreneurat) (entrepreneurship)**، قسم علوم الإعلام، جامعة الجزائر 03، 2021/ 2022، ص 11.

[3] –samra ferhi et madiha bakhouch : **International experince in entrepreneurial supporting**, journal of conomic growth and entrepreneurship JEGE, vol4, N 07,souk ahras, p 52.

[4] ـ بن زارة أمينة: **مطبوعة بيداغوجية في مقياس المقاولاتية للسنة الثانية ماستر**، قسم علوم الإعلام والإتصال وعلم المكتبات، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة–، 2023/2022، ص 09.

[5] ـ طبايبي سليمة وعمرون سارة: **التعليم المقاولاتي ودوره في توجيه طلبة الجامعات الجزائرية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة تحليلية لإتجاهات عينة من طلبة جامعة قالمة–**،مداخلة حول علاقة الجامعة بتنشيط المحيط الاقتصادي والإجتماعي، جامعة 08 ماي 1945–قالمة، ماي2024، ص 12.

[6] ـ لفقير حمزة: **دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد12، المجلد01، برج بوعريريج، الجزائر، 2015، ص 119.

إجرائياً: المقاولاتية Entrepreneurship هي عملية إنشاء وتطوير وإدارة المشاريع، تهدف إلى تحقيق الربح أو إحداث تأثير إيجابي في المجتمع، تشمل عملية البحث عن الفرص وتحليل المخاطر وإبتكار حلول جديدة تلبي إحتياجات سوق العمل.

2-المفاهيم الثانوية:

أ_ مفهوم المقاول: "هي كلمة مشتقة من الفعل Entreprise وهو الشخص الذي يباشر العمل أو مشروع ما".

حسب "Julien" و "Marcheney" المقاول هو الفرد الذي يحمل مجموعة من الخصائص يتمتع بثقة عالية في نفسه ويتمتع بالحماس له قدرة على حل المشاكل، بالإضافة إلى شغفه بالتسيير يتحدى الروتين ويرفض القيود وهو الشخص الذي يساهم في خلق معلومات قيمة[1]

عرفه "شومبتر" 1950 على أنه الفرد الذي يمتلك الإرادة والقدرة على تحويل فكرة مبتكرة وإختراع جديد إلى منتج أو خدمة ذات قيمة في السوق وذلك من خلال توظيف الموارد المتاحة بطريقة غير تقليدية، ويمثل رائد الأعمال أحد المحركات الأساسية للنمو الإقتصادي إذ يسهم في خلق مؤسسات جديدة وتطوير نماذج عمل حديثة، ويرتبط هذا الدور ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التدمير الخلاق كما صاغه الإقتصادي "جوزيف شومبتر" الذي يقصد به قدرة رواد الأعمال على زعزعة الأنماط الإقتصادية التقليدية عبر إدخال إبتكارات تؤدي إلى نشوء صناعات وأسواق جديدة، ما يعزز من ديناميكية النظام الإقتصادي ويدفعه نحو المزيد من التطور والتجديد.[2]

يعرف أيضاً بأنه الشخص الذي لديه الإرادة والخبرة وبشكل أفضل إذا كان لديه الموارد الكافية لتحويل فكرة جديدة أو إختراع إلى إبتكار يسجد على أرض الواقع بالإعتماد على معلومة هامة من أجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة، كذلك يتصف بالثقة في النفس، المعارف، التسيير والقدرة على الإبداع، وبهذا يقود التطور الإقتصادي للبلد.[3]

إجرائياً: المقاول هو ذلك الشخص أو الفرد الذي يملك توجها مقاولاتي، يترجم في شكل إستعداد لتحويل فكرة أو فرصة إلى مشروع فعلي، وهو الشخص الذي يتولى مسؤولية تنفيذ مهمة أو عمل ما بشكل مستقل أو لحسابه الخاص.

---

[1] ـ زيتوني هوارية، المرجع السابق، ص 24.

[2] ـ عرار الطاهر: **مدخل إلى المقاولاتية**، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تنظيم وعمل، جيجل، 03/ جانفي/ 2021، ص 01.

[3] ـ بوخضرة مريم وسوالمية لمية وبوفاس الشريف: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم العمل المقاولاتي وتحقيق التنمية في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد02، العدد02، سوق أهراس _الجزائر، سبتمبر2018، ص 88.

ب_ مفهوم برامج التعليم:

هي خطة تعليمية توضع لتعليم فرد أو مجموعة من الطلاب سواء في صف دراسي أو مؤسسة تعليمية أو عدة مؤسسات، يمكن أن يستغرق تنفيذ هذا البرنامج يوماً دراسياً واحداً أو عدة أيام أو فصلاً دراسياً أو في عاماً كاملاً أو أكثر، تتضمن هذه الخطة مجموعة من الخطوات والإجراءات والدروس والأنشطة التي ينبغي على المتعلمين إستيعابها وتعلمها داخل الفصول الدراسية وذلك ضمن إطار زمني محدد.[1]

تعرف برامج التعليم على أنها البرامج التي تبنى على إستخدام الوسائط المتعددة ويستعين بها المعلمون أو تقرها الوزارة التعليمية، تقدم من طرف شركات متخصصة بما يتوافق مع مناهج اللغة العربية في المرحلة الإبتدائية تهدف إلى دعم تحقيق غايات التعلم وبناء شخصية التلميذ وتعزيز التكامل الإجتماعي.[2]

إجرائياً: يقصد ببرامج التعليم تلك الموارد والأنشطة التعليمية المنظمة التي تصمم بالإعتماد على تقنيات التعليم الحديثة، وتقدم للتلاميذ في إطار المنهاج الدراسي سواء من قبل المعلمين أو من خلال إعتماد رسمي من الوزارة تهدف الى تطوير المعارف والمهارات بناء شخصية المتعلم وتسهيل إندماجه الإجتماعي.

ج_ مفهوم التعليم المقاولاتي:

هو مجموعة من أساليب التعليم النظامي التي تعتمد على الإعلام والتدريب تهدف الى تعليم الأفراد الراغبين في المساهمة في التنمية الإقتصادية من خلال مشاريع تهدف الى تعزيز الوعي المقاولاتي وتأسيس وتطوير الأعمال الصغيرة.[3]

د_ تعريف منظمه اليونسكو ومنظمه العمل الدولية 2006:

"التعليم المقاولاتي هو مقاربة تربوية تهدف الى تعزيز التقدير الذاتي والثقة بالنفس عن طريق تعزيز وتغذية المواهب والإبداعات الفردية، وفي الوقت نفسه بناء القيم والمهارات ذات العلاقة والتي تساعد الدارسين في

[1] ـ دغمان زوبير: **البرامج التعليمية بين حتمية التقييم وضرورة التقويم**، مجلة المعيار، المجلد 09، العددالأول، الجزئر، 2018، ص 33.

[2] ـ المعجم الوسيط: **دار المعارف**، ط02، القاهرة، ص 10.

[3] ـ كارميلا سالزانوا: **نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد والعشرين – تحفيز الروح الريادية من خلال التعليم للريادة في المدارس الثانوية** –، النسخة العربية، ط 01، منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو، مكتب النشر الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت، 2010، ص 21

توسيع مداركهم في الدراسة وما يليها من الفرص وتبني الأساليب اللازمة كذلك على إستخدام النشاطات الشخصية والسلوكية وتلك المتعلقة بالتخطيط لمسار المهنة"[1]

إجرائياً: يقصد بالتعليم المقاولاتي مجموعة من الأنشطة والمقررات البيداغوجية التي تقدمها الجامعة بهدف تنمية المعارف والمهارات والسلوكيات المقاولاتية لدى الطلبة وتمكينهم من إكتساب ثقافة المبادرة والقدرة على إنشاء مشاريع خاصة أو المساهمة في تطوير مؤسسات قائمة، ويشمل هذا النوع من التعليم المقررات الدراسية والمحاضرات النظرية التي تهدف إلى تحفيز روح الريادة لدى الطالب الجامعي.

ي_ مفهوم حاضنات الأعمال:

تعرف حاضنة الأعمال بأنها إحدى الآليات المعتمدة لدعم المنظمات الصغيرة الناشئة وهي مؤسسة مستقلة تتمتع بالشخصية الإعتبارية تقدم مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة لمساعدتها على تجاوز تحديات مرحلة الإنطلاق، يمكن أن تكون هذه الحاضنات مؤسسة خاصة أو مختلطة أو تابعة للدولة حيث تعتبر غالباً الأكثر قوة في تقديم الدعم[2]

يمكن تعريفها أيضاً بأنها "المكان الذي يقوم بتقديم الخدمات والخبرات والتجهيزات والتسهيلات للراغبين في تأسيس المشروعات تحت إشراف فني وإداري من قبل أصحاب الخبرة والإختصاص"[3]

إجرائياً: حاضنات الأعمال هي تلك الهياكل أو الوحدات التنظيمية التي تنشئها الجامعة وتوفر من خلالها خدمات دعم متعددة مثل التوجيه، الإرشاد، التكوين، التمويل الأولي، الفضاءات المجهزة والمرافق القانونية والإدارية لفائدة الطلبة أو الخريجين أو أصحاب الأفكار الريادية، تهدف إلى مساعدتهم على تحويل أفكارهم إلى مشاريع إقتصادية ناجحة خلال فترة إحتضان محددة داخل الجامعة أو في محيطها.

---

[1] ـ طه حسين نوي وآخرون: **عرض تجارب دولية في التعليم المقاولاتي**، الملتقى الوطني حول دور المقاولاتية في تحفيز الإستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة، تندوف، 11 أفريل 2016، ص 04.

[2] ـ إيثار عبد الهادي ال فيحان: **دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعية، العدد30، بغداد، 2012، ص 80.

[3] ـ عسلي نور الدين وسالم يوسف وبن مداني مهدي: **دور أنشطة حاضنات الأعمال الجامعية في دعم روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين**، مجلة أفاق علوم الإدارة والإقتصاد، المجلد 06، العدد02، 2022، ص 75.

ي_ مفهوم دار المقاولاتية:

هي هيئة جامعية مرموقة تعنى بتكوين وتحفيز الطلبة والباحثين تضطلع بدور محوري في مرافقتهم الأولية وتمكينهم من الأدوات اللازمة لإنشاء مؤسسات مصغرة، وذلك في إطار برامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل شباب[1]

وقد تم تعريفها على أنها "الأداة الأساسية التي تعتمد عليها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) لتثقيف الطلاب وتعريفهم على العمل بالشراكة مع الجامعة.

دار المقاولاتية هي عبارة عن هيئة مرنة مقرها الجامعة تعمل تكوين وتحفيز الطلاب المقبلين على التخرج على إنشاء مؤسسات ذات قيمة إقتصادية مضافة للوطن.[2]

إجرائياً:

دار المقاولاتية هي وحدة تنظيمية تنشط داخل الجامعة تهدف إلى تعزيز وتنمية الفكر المقاولاتي لدى الطلبة عن طريق مجموعة من الأنشطة التدريبية والتكوينية.

سادسا: الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع **"دور الجامعة في تنمية المقاولاتية"** وتناولته من زوايا مختلفة وقد تنوعت هذه الدراسات بين عربية وأجنبية مختلفة وسوف نستعرض في دراستنا هذه جملة من الدراسات التي تم الإستفادة منها.

[1] ـ معراج هوارية وعبيدي فتيحة: **دار المقاولاتية ودورها في تحفيز الطالب الجامعي لولوج عالم الأعمال**، مجلة دراسات، العدد الإقتصادي، المجلد 7، العدد1، الأغواط _الجزائر، جانفي 2016، ص 117.

[2] ـ دار المقاولاتية بجامعة غرداية: **التعريف بدار المقاولاتية**، نقلا عن الرابط https://www.univ.ghardaia.dz، أطلع عليه بتاريخ 17 أفريل 2025 على الساعة 10:26.

1-الدراسات الجزائرية:

الدراسة الأولى:

دراسة بعنوان: **"تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين"**. للباحثة قايدي أمينة[1]

أجريت هذه الدراسة في جامعة مصطفى إسطنبولي – معسكر- عام 2017/2016 على عينة مسحية وإستخدمت الباحثة في جمع البيانات الإستبيان كأداة رئيسية وذلك بالإعتماد على المنهج الإستنتاجي.

-توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أظهرت الدراسة أن تأثير التعليم المقاولاتي على التوجه المقاولاتي للطلبة كان ضعيفاً ولم يساهم بشكل كبير في تطوير التوجهات المقاولاتية لديهم وإستدامتها.
- تبين أن المواقف الثقافية والوطنية والإجتماعية لها تأثير كبير على التوجه المقاولاتي للطلبة.
- أظهرت كذلك الدراسة أن طلبة العلوم غير التجارية لديهم توجه مقاولاتي أعلى مقارنة بطلبة العلوم التجارية وهو ما يمكن تفسيره بدرجة الوعي بالمخاطر والتعقيدات التي تواجه المقاولين مما جعل طلبة الإقتصاد والتسيير أكثر جذراً وأقل ميولاً للمخاطرة، وبشكل عام تشير النتائج إلى أن تعزيز التوجه المقاولاتي يحتاج إلى إستراتيجيات تتجاوز مجرد التعليم وتشمل تغيير التجربة والمخاطرة المدروسة.
- ساهمت هذه الدراسة في إثراء الدراسة الحالية حيث أشارت إلى تأثير التعليم المقاولاتي ليس دائما إيجابيا بل قد يكون محدوداً أو حتى سلبياً في بعض الأحيان".

الدراسة الثانية:

دراسة بعنوان:**" دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر"** للباحث قوجيل محمد. [2]

أجريت هذه الدراسة على المقاولين أصحاب المؤسسات المنشأة في إطار كل (ANSEJ، ENJEM، CNAN، ANDI) في المنطقة عام 2015 على عينة 118 فرداً وإستخدم الباحث في جمع البيانات الإستبيان والمقابلة كأداة رئيسية.

-توصلت هذه الدراسة على مجموعة من النتائج أهمها:

- أظهرت نتائج الدراسة أن إستراتيجية دعم المقاولاتية يجب أن تقوم على سياسة شاملة يشترك فيها جميع الفاعلين ولا تقتصر على هيئة أو وزارة واحدة تتحمل هذه المسؤولية.

---

[1] - قايدي أمينة: **تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تسيير المؤسسات، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر، 2016-2017.

[2] - قوجيل محمد: **دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم التسيير، كلية العلوم الاقتصادي والعلوم التجارية وعلم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2015 /2016.

- سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر لا توفر بشكل فعال على البروز المقاولاتي.[1]

الدراسة الثالثة:

دراسة بعنوان:**" أهمية ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية"** للباحثة بوطرة فضيلة.[2]

أجريت هذه الدراسة بدار المقاولاتية جامعة تبسة على عينة من طلبة الجامعة الذين شاركوا في أنشطة دار المقاولاتية، إستخدمت الباحثة في جمع البيانات الإستبيان كأداة رئيسية وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى مجموعه من النتائج أهمها:

- أظهرت الدراسة أن التعليم المقاولاتي يلعب أهمية بالغة في نجاح النشاط المقاولاتي وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعد آلية ناجحة لإستحداث الأفكار المبدعة لنجاح إنتشار الفكر المقاولاتي بين الشباب في الجزائر، وهذا يستوجب توفر العديد من العناصر المكملة على رأسها التكوين والمرافقة الفعالة والتعليم المقاولاتي.
- تعد مبادرة إستحداث دور المقاولاتية لربط المحيط الجامعي مع مختلف هيئات دعم المقاولاتية إستراتيجية ناجحة لنشر الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي في ظل إبتكار آلية تحفيزية تجذب الطلاب وتحفيزهم نحو الإبداع والإبتكار.
- إن وضع ميزانية سنوية لتنفيذ الخطط والإستراتيجيات الخاصة بالتعليم المقاولاتي يسمح بتكوين مقاولين على درجه من الفاعلية تنعكس بنتائج إيجابية في الجانبين الإقتصادي والإجتماعي.

الدراسة الرابعة:

دراسة بعنوان: **"نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي"** للباحث الجودي محمد علي.[3]

أجريت هذه الدراسة بجامعة الجلفة على عينه من طلبة الجامعة وإستخدم الباحث في جمع البيانات الإستبيان كأداة رئيسية وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتناسب الجانب النظري للموضوع، وكذلك

1 - قوجيل محمد، المرجع السابق.

2 ـ بوطرة فضيلة: **أهمية ودور المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر ثقافة المقاولاتية**، ملتقى وطني بجامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2018.

3 ـ الجودي محمد علي: **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي– دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

على المنهج القياسي الإحصائي في تحديد نموذج معالمه من خلال إجراء مسح عن طريق العينة وتحليلها إحصائياً بإستعمال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية spss.

توصلت الدراسة على مجموعة من النتائج أهمها:

- أظهرت الدراسة عدم وجود إختلافات وفروقات لروح المقاولاتية لدى الطلبة يمكن أن يرجع هذا للخصائص الشخصية كالجنس والعمر والمستوى والنظام التعليمي.
- إن محتويات برامج التعليم المقاولاتي الحالية تسمح للطلبة بإكتساب المهارات التقنية، الإدارية والشخصية.
- وجود روح المقاولاتية لدى الطلبة ووجود علاقة بين التعليم المقاولاتي.[1]

الدراسات العربية:

الدراسة الأولى:

درسه بعنوان:**" دور حاضنات الأعمال في دعم الطلاب الجامعيين والبحث العلمي"**. للباحثة سجود عيد مصطفى توايهية . [2]

أجريت هذه الدراسة بمحافظة الخليل عام 2020 على عينة مسحية من المشاريع المتواجدة في محافظة الخليل وإستخدمت الباحثة في جمع البيانات الإستبيان كأداة رئيسية وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- أظهرت الدراسة أن جميع حاضنات الأعمال تشترك في العديد من الخدمات التي تقدمها للمحتضنين منها:
  - توفر حاضنات الأعمال بيئة عمل مميزة من أجل المحتضنين.
  - تعمل حاضنات الأعمال على المتابعة والتقييم المستمر للمشاريع.
  - نسبة إستفادة الطلبة الجامعيين من الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال بلغت 72% وبدرجه مرتفعة.
- توصلت الدراسة إلى أن جميع الحاضنات تعاني من عدة معيقات منها :

[1] - الجودي محمد علي، المرجع السابق.

[2] - سجود عيد مصطفى توايهية: **دور حاضنات الأعمال في دعم الطلاب الجامعيين والبحث العلمي**، رسالة ماجستير إدارة أعمال، فلسطين، 2021/2020.

- مشكله الحصول على التمويل وعدم وجود تخصصية تكاملية في حاضنات أعمال محافظة الخليل والخوف من عدم القدرة على إستمرارية توفير التمويل اللازم لأنشطة الإحتضان.[1]

الدراسة الثانية:

دراسة بعنوان:**" دور جامعة الزرقاء في تنمية إتجاهات الشباب نحو العمل الحر"** للباحث فياض الخزاعلة محمد سلمان.[2]

أجريت هذه الدراسة في جامعة الزرقاء عام 2016/2015 على عينة من 800 طالب وطالبة إستخدم الباحث في جمع البيانات الإستبانة كأداة رئيسية وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن توجه طلبة جامعة الزرقاء إتجاه العمل الحر متوسط وأن أعلى درجات الموافقة كانت على المجال المعرفي ومن الوجداني وأخيراً من السلوكي.
- كما بينت الدراسة أن للجامعة دور ضعيف في تنمية إتجاهات الشباب نحو العمل الحر.

الدراسات الأجنبية:

الدراسة الأولى:

دراسة بعنوان: معتقدات الطلبة إتجاه إنشاء المؤسسات"

"les croyances des étudiants envers la créations d'entreprise" pour le chercheur "Jean pierre Boissin" [3]

أجريت هذه الدراسة في منطقة غرونبل في فرنسا على عينة من طلاب جامعة بيير منديس فرانس universitè pierre mendès france

مكونة من 809 طالباً في تخصصات الإقتصاد والإدارة إستخدم الباحث في جمع البيانات الإستبيان كأداة رئيسية وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

[1] ـ سجود عيد مصطفى توايهية، المرجع السابق.

[2] ـ ياض الخزاعلة محمد سلمان: **دور جامعة الزرقاء في تنمية إتجاهات الشباب نحو العمل الحر**، مجلة الدراسات للعلوم التربوية، المجلد45، العدد 04، الأردن، 31/ ديسمبر/ 2016.

[3] ـ jean pierre Boissin: **les croyances des étudiants envers la créations d'entreprise** ,étude descriptive et anblytique ,univeerisité pierre mendés, France,2008.

- أظهرت النتائج أن نية إنشاء مؤسسة تختلف بناءا على الجنس، مستوى الدراسة، وجود أفراد في محيط الطالب يمتلكون تجارب ريادية.
- أشارت الدراسة إلى أن الطلاب الذين تلقوا توعية أو تدريباً في ريادة الأعمال أظهروا نية أعلى في إنشاء مؤسسات مقارنة بغيرهم.
- طلاب الإقتصاد والإدارة أظهروا نوايا أقوى نحو ريادة الأعمال مقارنة بزملائهم في تخصصات أخرى.[1]

الدراسة الثانية:

دراسة بعنوان: تأثير البيئة المؤسساتية والموقف الشخصي على السلوك المقاولاتي لدى الطلبة.

Inluence of institutional settings and personal attitude on intrepreneurial behaviour among students for the researcher **kushok**.[2].

أجريت هذه الدراسة في جامعة تنزانيا 2019 على عينة ما طالبات المرحلة الجامعية الأولى، أستخدم الباحث في جمع البيانات الإستبيان كأداة رئيسية بالإعتماد على المنهج الكمي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تؤثر البيئة المؤسسة بشكل إيجابي على تعزيز الوعي والثقة بالنفس والنوايا المقاولاتية لدى الطالبات.
- تلعب المواقف الشخصية دوراً كبيراً في تشكيل نية الطالبات للدخول في مشاريع ريادية.
- كلما كان الدعم المؤسسي والإتجاه الشخصي إيجابيا زادت إحتمالية إقبال الطالبات على العمل المقاولاتي.

❖ أوجه الإستفادة من الدراسات السابقة:

1-الدراسات الجزائرية:

ساهمت الدراسات الجزائرية في إثراء الدراسة الحالية من خلال تقديم قراءة معمقة للتجربة الجزائرية في مجال تنمية المقاولاتية داخل الوسط الجامعي سواء من حيث توجهات الطلبة أو من حيث السياسات المعتمدة، وقد أبرزت هذه الدراسات أن تطور التوجه المقاولاتي لدى الطلبة يرتبط بعوامل متعددة من بينها توفر بيئة جامعية محفزة وتكوين مخصص يعزز من المهارات الريادية بالإضافة إلى وجود مؤسسات داعمة مثل دار المقاولاتية وحاضنات الأعمال، كما تناولت هذه الدراسات تحليلاً نقدياً لسياسات دعم المقاولاتية في الجزائر

[1] - **jean pierre Boissin**: la référence précédente.

[2] - **kushoka ikandila**: influence of institutional setting and personal attitude on intrepreneurial behaviour amang students، international journal of cose studies, v3, l7,2019.

وهو ما يسمح بفهم السياق المؤسسي والإقتصادي الذي يؤطر تجربة الطالب المقاول، ومن جهة أخرى تم التركيز على التعليم المقاولاتي كمدخل إستراتيجي لتطوير ثقافة المبادرة والإبتكار مما ينسجم تماماً مع أهداف الدراسة الحالية في رصد دور الجامعة في تنمية المقاولاتية من خلال الجمع بين البعدين النظري والتطبيقي.

2-الدراسة العربية:

ساهمت هذه الدراسات العربية في إثراء الدراسة الحالية من خلال تسليط الضوء على الأدوار العملية التي يمكن أن تضطلع بها الجامعة في دعم وتنمية التوجهات المقاولاتية لدى الطلبة، فقد بينت أن حاضنات الأعمال داخل الجامعة تعد من بين الآليات الفعالة التي تمكن الطلبة الإنتقال من مرحلة الفكرة إلى التطبيق من خلال توفير بيئة مرافقة تتسم بالدعم التقني والإداري والبحثي، كما أكدت على أهمية البرامج الجامعية التي تهدف إلى تغيير نظرة الطلبة إتجاه العمل الحر وتعزيز القيم المرتبطة بالإستقلالية والمبادرة الفردية، وقد دعمت هذه النتائج توجه الدراسة ملموسة يمكن أن تؤثر فعليا في السلوك والموافق المقاولاتية للطلبة.

3-الدراسات الأجنبية:

دراسة "Jean Pierre"

ساهمت هذه الدراسة في إثراء الدراسة الحالية من خلال التأكيد على دور المعتقدات الفردية والتمثلات الذهنية في توجيه الطلبة نحو الفعل المقاولاتي، حيث أوضحت أن مجرد توفر المعارف والمهارات لا يكفي بل يجب أن يصاحبه إيمان داخلي بإمكانية النجاح في عالم المقاولة.

وقد دعمت هذه النتائج أحد المحاور الدراسية الحالية خاصة ما يتعلق بدور الجامعة في تحسين المقاولاتية لدى الطالب من خلال التأثير في وعيه وموقفه النفسي إتجاه إنشاء المشاريع الخاصة.

دراسة "kushoka"

ساهمت هذه الدراسة في إثراء الدراسة الحالية من خلال توضيح التأثير الإيجابي لكل من البيئة المؤسساتية والموقف الشخصي للطالب في تعزيز التفاعل المقاولاتي داخل الوسط الجامعي، حيث بينت أن وجود بنية تنظيمية محفزة مثل الحاضنات الجامعية وبرامج الدعم يحفز الطلبة على التفاعل الإيجابي مع المبادرات المقاولاتية، كما أن إدراك الطالب لدوره داخل الجامعة يسهم في بناء توجهاته الريادية.

سابعا: النظريات المفسرة للمقاولاتية:

1-النظريات المفسرة للمقاولاتية:

أ. المقاولاتية حسب الإتجاه الإقتصادي:

تعد النظريات الإقتصادية من أوائل التوجهات التي تناولت مفهوم المقاولاتية حيث ركزت على الجانب الإنتاجي للفرد المقاول بإعتباره فاعلاً إقتصادياً يوظف الموارد ويتحمل المخاطر بهدف تحقيق الربح، ومن أبرز المفكرين الإقتصاديين الذين ساهموا في بلورة هذا المفهوم نجد "chard Cantillon" و"Jean Baptiste".

"Cantillon" ينظر إلى المقاول كفاعل إقتصادي يقبل بالمخاطرة من خلال توظيف موارده الخاصة مع غياب اليقين حول النتائج.

وهذا يمكن ربطه بالدور الجديد للجامعة في إعداد الطلبة لمواجهة سوق العمل المتقلب إذ تسعى الجامعة إلى إعداد الطلبة لمواجهة سوق العمل المتقلب وتقوم بتزويدهم بالمهارات التي تجعلهم قادرين على تحمل المسؤولية وإتخاذ المبادرة في مشاريعهم الخاصة حتى في ظل الغموض وعدم الإستقرار الإقتصادي.

أما "say" فقد اعتبر المقاول وسيطاً بين الإنتاج والتوزيع ينظم توليد قيمة اقتصادية، هذا التصور يتوافق مع وظيفة الجامعة كمحرك لتدوير المعرفة وربطها بالإقتصاد المحلي حيث يمكن للمؤسسات الجامعية أن تنتج خريجين قادرين على الربط بين المعرفة الأكاديمية وواقع السوق مما يساهم في تحفيز ثقافة ريادة الأعمال.

يرى كل من "كانتيلون" و"ساي" أن المقاول هو شخص يتولى المخاطرة من خلال توظيف أمواله الخاصة.

ويعرف "كانتيلون" المقاول بأنه شخص لا يملك اليقين بشأن نتائج نشاطه إذ يقوم بشراء منتجات بسعر معروف ليبيعها بسعر غير معروف مما يعرضه لمخاطر السوق وتقلبات الأسعار وظروف العرض والطلب، لذا فإن العامل الأساسي الذي يميز المقاول هو تحمل المخاطر.[1]

أما "ساي" فيعتبر أن ما يميز المقاول هو قدرته على التطبيق العملي للمعرفة والعلم، فالمقاول عنده ليس فقط شخصاً يخاطر بل هو أيضاً من يطبق القوانين الإقتصادية ويستخدم وسائل الإنتاج المتاحة ليخلق قيمة مضافة سواء كان فلاحاً أو حرفياً أو صناعياً، بحسبه يقوم المقاول بإنتاج سلع من خلال تنسيق جهود مختلف العوامل مثل الأرض والعمل ورأس المال.

[1] - الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص 03.

يركز "ساي" كذلك على العلاقة بين المنتج والمستهلك، حيث يرى أن المقاول هو الوسيط الذي يربط بين حاجات المستهلكين وموارد المنتجين فيعمل على تنظيم عمليات الإنتاج والتوزيع لتحقيق أقصى كفاءة ممكنة، كما أن المقاول يتحمل مخاطر مرتبطة بتقلبات الأسعار والطلب مما يضعه في موقع حساس يتطلب مهارات تنظيمية عالية.

بينما يؤكد "كانتيلون" على دور المقاول كمخاطر يرى "ساي" أن جوهر المقاولة يكمن في الإبتكار والتنظيم والإنتاج الفعال وليس بالضرورة إمتلاك الأموال أو الموارد بل في قدرته على تعبئتها وتحقيق أقصى إستفادة منها".[1]

تعقيب:

تعد النظرية الإقتصادية من أقدم الإتجاهات التي تناولت ظاهرة المقاولاتية حيث ركزت على موقع المقاول داخل النظام الإقتصادي واعتبرته فاعلاً يتحمل المخاطر وينظم الموارد، من بين أبرز المفكرين في هذا الإتجاه نجد "كانتلون" الذي قدم تصوراً للمقاول كشخص يتحمل عدم اليقين في السوق إذ يشتري عوامل الإنتاج بسعر معروف ويبيع المنتوج بسعر غير مضمون غير أن هذا التحليل بقي محدوداً في كونه حصر وظيفة المقاول في المخاطرة فقط دون التطرق لأبعاد أخرى كالإبداع أو الإبتكار.

من جهة أخرى قدم "ساي" "Say" المقاول كمنظم للعملية الإنتاجية يجمع بين العمل ورأس المال ويتخذ قرارات إقتصادية مهمة إلا أن تصوره للمقاولة بقي في إطار الفكر الكلاسيكي الذي يفترض توازن السوق واستقراره مما يجعل نظريته غير قادرة على تفسير المقاولاتية في سياقات التغير والتجديد.

وبالتالي ورغم أهمية المساهمات المبكرة لكل من كانتيلون وساي في بناء نظرية إقتصادية حول المقاول إلا أن هذه المقاربة كانت أحادية الجانب وركزت على أبعاد تقنية وإقتصادية فقط.

ب-النظرية السلوكية:

تندرج هذه المقاربة ضمن النظريات الثقافية التي تسعى إلى تفسير الدوافع الكامنة وراء السلوك المقاولاتي مع التركيز على الأبعاد الثقافية والإجتماعية المؤثرة في نشأته وتطوره، تؤكد هذه النظرية على الدور المحوري الذي تلعبه كل من الأسرة والمجتمع في تشكيل الميولات والسلوكيات المقاولاتية لدى الفرد فالدعم المعنوي والإجتماعي يساهم بشكل فعال في تعزيز طموحاته وتنمية مهاراته وتطوير سلوكياته الريادية، كما يعزز هذا الدعم شعور الفرد بالثقة بالنفس والإنتماء والتقدير داخل المجتمع مما يدفعه إلى المزيد من المبادرة والمغامرة،

[1] ـ الجودي محمد علي، المرجع السابق، ص 04.

وفي المقابل فإن غياب هذا الدعم قد ينعكس سلباً على سلوكه ويحد من قدرته على المبادرة مما يؤدي إلى ضعف الثقة بالنفس وتراجع الحافز المقاولاتي.

تعد المبادرة الفردية في مجال المقاولاتية عديمة الجدوى إذا لم تحظى بدعم داخلي أو خارجي وفي غياب ظروف إجتماعية، إقتصادية، وسياسية مواكبة ومحفزة.

وتستند هذه المقاربة السلوكية في أصلها إلى علم النفس حيث تُعنى بفهم العوامل النفسية والثقافية التي تؤثر في سلوك المقاولين.

ومن بين أوائل الباحثين الذين تناولوا هذا الجانب نذكر" **ماكليلاند"** الذي ركز في أعماله على العلاقة الوثيقة بين نشاطات المقاولين ومحيطهم الإجتماعي والثقافي بما في ذلك القيم والمعايير والمعتقدات السائدة ومدى تأثيرها على قراراته وسلوكيات الأفراد المقاولين، ويرتكز تحليله على فرضية محورية مفادها **أن التطور الإقتصادي يمكن تفسيره من خلال "روح المقاولاتية" والتي تنبع أساسا من الحاجة إلى تحقيق الذات،** وتعتبر هذه الحاجة محفزاً يدفع الفرد إلى تبني المقاولة كمسار مهني بإعتبارها فضاء يسمح له بتحقيق ذاته وإثبات قدراته وتحقيق إستقلاليته. [1]

تعقيب:

تظهر هذه المقاربة السلوكية أهمية العوامل النفسية والإجتماعية في تفسير التوجه نحو المقاولاتية وهو ما يجعلها متميزة عن المقاربات الإقتصادية البحتة التي تركز على رأس مال أو الفرص السوقية فقط، ومن خلال إستنادها إلى أعمال "ماكليلاند" تؤكد هذه النظرية أن المقاول ليس مجرد فاعل إقتصادي بل هو نتاج تفاعل معقد بين دوافع داخلية كالرغبة في الإنجاز والإستقلالية وبين مؤثرات خارجية تتمثل في البيئة الإجتماعية والثقافية والتربوية التي نشأ فيها هذا التفاعل، هو ما يصوغ شخصية المقاول ويجعل من الفعل المقاولاتي تعبيراً عن حاجات نفسية بقدر ما هو إستجابة لفرص إقتصادية.

لكن رغم هذه الأهمية تؤخذ على هذه النظرية بعض المآخذ من بينها ميلها إلى التبسيط المفرط في تفسير الظاهرة المقاولاتية حيث ترتكز على دافع واحد مركزي (الإنجاز) وتهمل عوامل أخرى لا تقل أهمية مثل السياق الإجتماعي والإقتصادي والسياسات العمومية والعوائق البنيوية.

كما أن الطابع الفرداني الذي تبناه قد لا يكون كافيا لتفسير المقاولة في السياقات الجماعية أو في المجتمعات ذات البنى التقليدية.

[1] ـ عبد الباسط عبد المصطفى: **إتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني لثقافة والفنون والأداب، ع 44، الكويت، 1988، ص ـ ص 71 ـ 70.

2-النظريات المفسرة للجامعة:

أ-الإتجاه البنائي الوظيفي:

ـ إسهامات تالكوت بارسونز:

يعد تالكوت بارسونز من أبرز المنظرين في الإتجاه البنائي الوظيفي إذ ركز في أعماله التحليلية على النظم الثقافية والمحلية مثل الدين والتعليم ووسائل الإتصال معتبراً إياها وسائل أساسية لتحقيق التكامل داخل النسق الإجتماعي، كما يرى أن هذه النظم تساهم في بناء القيم الإجتماعية وتعزيزها، غير أنها قد تحتاج في بعض الأحيان إلى دعم من مؤسسات الضبط الإجتماعي الرسمية كالمؤسسة العسكرية أو الأجهزة القضائية والتشريعية.[1]

وفي سياق تحليلاته المرتبطة بالتعليم العالي أولى "تالكوت بارسونز" اهتماماً خاصاً بدراسة الجامعة وإعتبارها التنظيم الأم Mother organization الذي يزود التنظيمات والمؤسسات الإنتاجية والخدماتية بمختلف فئاتها المهنية بالكفاءات والمهارات البشرية اللازمة لدعم سوق العمل وتعزيز الإنتاج، كما أكد على أن الجامعة تشكل جزءا أساسياً من البنية التنظيمية للمجتمع الحديث كونها تنظيماً محورياً ضمن المركب التنظيمي العام، وقد سعى " بارسونز" إلى تحديد وظائف الجامعة وعلاقتها بالمجتمع الخارجي مؤكداً ضرورة تنويع أدوارها على المستويات الأكاديمية والبحثية والإنتاجية، بالإضافة إلى تقديم الخبرات والمشورة لمحيطها الإجتماعي إعتبر "تالكوت بارسونز" أن الجامعة تشكل جزءاً أساسياً من البنية المعرفية للمجتمع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنيات الإجتماعية والثقافية، وقد ركز إهتمامه على الجامعات التي تضطلع بدور فعال في ميادين التدريب المهني والفني مؤكداً في الوقت ذاته على أهمية التخصص الأكاديمي وضرورة تكامل العلاقة بين العملية التعليمية وأنشطة البحث العلمي، وشدد "بارسونز" على وجوب ربط التعليم الجامعي بمختلف المراحل التعليمية الأخرى بإعتبار أن الجامعة تمثل تنظيماً أكاديمياً يشبه المجتمع المحلي المتماسك يتعين عليه أداء وظائفه ضمن الإطار المجتمعي العام، ومن هذا المنطلق يرى أن الجامعة تعد نسقاً فرعياً لا يمكن فهم أدواره الوظيفية والبنائية إلا في سياق تفاعله مع الأنساق المجتمعية والثقافية الأخرى، فهي نسق إجتماعي رسمي في حالة تفاعل وإعتماد متبادل مع المجتمع ونظمه الإجتماعية الأخرى تؤدي في الوقت ذاته وظائف تربوية وتعليمية ذات طابع عام يخدم المجتمع ككل.[2]

---

[1] ـ جلبي عبد الرزاق: **الإتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 131.

[2] ـ الجولاني فادية عمر: **علم اجتماع التربوي**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1997، ص 164.

وبالنظر إلى ما قد يواجهه النظام التعليمي بما في ذلك التعليم العالي من إنحرفات أو توترات أو إشكاليات وضغوط، أي ما يمكن إعتباره معوقات وظيفية نتيجة التغيرات المرتبطة بإتساع حاجات المجتمع، فإن هذه التعديات قد تعيق أداءه لوظائفه بالشكل المطلوب، وعليه يصبح من الضروري أن يشهد نظام التعليم عمليات إصلاح وتجديد مستمرة تستجيب لمتطلبات التحولات الإجتماعية بما يضمن تكيفه مع التناقضات المحتملة في أداء الوظائف ويحافظ في الوقت ذاته على فاعليته في خدمة المجتمع. [1]

تعقيب:

تعد النظرية البنائية الوظيفية من المقاربات الكلاسيكية التي قدمت تفسيراً متماسكاً لدور المؤسسات داخل المجتمع ومن بينها الجامعة، وقد أسهم "تالكوت بارسونز" بشكل محوري في صياغة هذا التصور من خلال فهمه للجامعة بأنها مؤسسة تؤدي وظائف ضرورية للحفاظ على توازن النسق الإجتماعي واستقراره، فالجامعة من هذا المنظور لا تكتفي بنقل المعرفة فقط بل تساهم في عملية التنشئة الإجتماعية الثانوية إذ تقوم بإعادة إنتاج القيم والمعايير التي تضمن دمج الأفراد في البنية الإجتماعية الكبرى.

ب- النظرية الإستثمارية:

يرى أصحاب هذا الإتجاه أن قوة المجتمع تتجلى في حجم ونوعية العطاء الذي يقدمه أفراده وأن القيمة الإجتماعية للفرد تتحدد بمدى قدرة منظومتي التعليم والتكوين على إستثمار مواهبه وقدراته ومهاراته، سواء على المستوى الشخصي أو في إطار إسهامه ضمن مجتمعه.

يؤمن أصحاب هذا الإتجاه بوجود علاقة وثيقة بين الإقتصاد والتعليم بإعتبار أن الاقتصاد يعتمد بالدرجة الأولى على رأس المال المادي، في حين يعد التعليم الركيزة الأساسية لبناء رأس مال بشري الذي يشكل بدوره أحد المحركات الجوهرية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية.

منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين قام الإقتصاديين المحدثين بتسليط الضوء على العنصر البشري بإعتباره القوة الحقيقة والفاعلة التي يمتلكها المجتمع، فقد اعتبر رأس المال الثابت مجرد عامل مفترض في حين أن الطاقة البشرية الخلاقة تمثل الركيزة الأساسية لضمان إستمرارية المجتمع وبقاءه، على خلاف العنصر المادي الذي قد يشهد حالات من الوفرة أو الندرة بل وحتى الإثنتان إن العنصر البشري يتطلب إستراتيجيات فعالة لتفعيله وتطويره لاسيما من خلال ميادين التعليم والتكوين الجامعي. [2]

---

[1] ـ عبد الله محمد عبد الرحمن: **سوسيولوجيا التعليم الجامعي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1991، ص 130.

[2] ـ خدنة ياسمينة: **واقع تكوين طلبة الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع التنمية وتسيير الموارد البشرية، قسنطينة، 2008/2007، ص 77.

ومن بين منظري هذا الإتجاه نجد:

"**ثيودور شولتر**": يعد ثيودور شولتر عالماً اقتصادياً أمريكياً برزت أفكاره بشكل واضح في كتابه "**القيمة الإقتصادية للتربية**" حيث أكد على وجود صلة وثيقة بين الإقتصاد والتربية والتعليم، وقد إنطلق من فرضية مفادها **أن التعليم يعد من أكثر العوامل مرونة لدى الإنسان كونه المسلك الأساسي نحو تنمية المهارات الإجتماعية وتكوينها سواء على المستوى الفردي أو الجماعي بشكل متواصل ومتكامل.**

"استند في تحليلاته إلى مجموعة من المفاهيم مثل القيمة الإقتصادية للتربية والتعليم، رأس المال الثابت والموارد البشرية والنفقات التعليمية والإستثمار في التعليم والمردود التعليمي والمهارات في الإنجاز والعائد الإقتصادي للتعليم" وأحدث بين كل المفاهيم تداخلاً حيث نجده يقول "إن عدم النظر بصراحة إلى الموارد البشرية على أنها نوع من رأس المال وعلى أنها وسائل نوجدها للإنتاج تنتج عن الإستثمار، قد أدى إلى التمسك بالنظرة القديمة إلى العمل على أنه القدرة على أداء العمل اليدوي الذي يحتاج إلى قليل من المعرفة والمهارة وهذه القدرة حسب هذه النظرة تتحقق لدى جميع العمال بقدر متساوي.

يشير هذا المفكر إلى أن كل دولة مهماً كان نظامها تحتاج إلى توفير موارد مالية ومادية وبشرية من أجل تشغيل نظامها التعليمي ومع وجود تخطيط جيد يمكن أن يساهم التعليم في تحقيق فوائد إقتصادية إضافية على المدى الطويل لذلك من المهم إعتبار التعليم إستثماراً حقيقياً يساهم في تحقيق النمو الإقتصادي والإجتماعي للدولة، ومن خلال هذا الإستثمار يمكن تقييم مدى تطور المجتمع من حيث نوعية وكمية رأس المال البشري والمادي الذي يملكه.

كما أن هذا الإتجاه الفكري لم يقتصر على الدول الغربية بل وجد صداه أيضا في العالم العربي، حيث بدأ بعض الباحثين في تبني هذا التوجه الحديث في مجالات البحث الاجتماعي والإقتصادي والتربوي أمثال "محمود عباس عابدين"[1]

تعقيب:

تعد هذه النظرية من أهم النظريات التي أبرزت الدور الحيوي للتعليم في دعم الإقتصاد والمجتمع على حد سواء، فهي تنظر إلى التعليم ليس كمجرد خدمة إجتماعية بل كإستثمار طويل الأمد يمكن أن يدر عوائد إقتصادية وإجتماعية كبيرة، ومن هذا المنطلق تساهم في إعادة تشكيل السياسات التعليمية والإقتصادية من خلال التركيز على جودة التعليم وربطه بسوق العمل وكفاءة الأفراد غير أن هذه النظرية رغم وجاهتها قد تتغافل أحياناً عن الفوارق والاختلافات بين الدول مثل ضعف الموارد أو غياب التخطيط الإستراتيجي ما قد يعيق

[1] ـ خدنة ياسمينة، المرجع السابق، ص 79.

تحقيق الأهداف المرجوة منها، لذا فإن تطبيقها بنجاح يتطلب بيئة مؤسساتية فعالة ورؤية واضحة للتنمية الشاملة.

نلاحظ من ما سبق ان هناك العديد من المقاربات النظرية التي تفسر جانبا من جوانب موضوع دراستنا الحالية، لكننا سوف نعتمد على النظرية البنائية الوظيفية لأنها الأكثر قدرة على تفسير الموضوع والأكثر منطقية في تحليلها.

❖ خلاصة:

من خلال مضامين هذا الفصل تم وضع القاعدة الأولى حول موضوع الدراسة الموسوم بـ **"دور الجامعة في** تنمية المقاولاتية حيث تم توضيح الإشكالية العامة التي تتمحور حول السؤال الجوهري **ماهو دور الجامعة في تنمية المقاولاتية** والذي سيتم التطرق إليه وتحليله من خلال الفصول الموالية وكذا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي إنبثقت منه، إلى جانب صياغة الفرضيات التي ستحاول الدراسة اختبارها ميدانيا كما تم التطرق إلى الأسباب التي دفعت لإختيار هذا الموضوع وإبراز أهميته وأهدافه، وتم أيضاً تحديد المفاهيم الأساسية التي تتمحور حول الدراسة كالمقاولاتية، التعليم المقاولاتي، حاضنة الأعمال...وغيرها من أجل ضبط الإطار المفاهيمي للدراسة كما تم التطرق إلى مجموعة من الدراسات السابقة المحلية والأجنبية مما سمح بتحديد موقع الدراسة الحالية ضمن هذا الحقل المعرفي، وفي الأخير تم تقديم أهم النظريات التي تفسر الظاهرة المقاولاتية من منظور سوسيولوجي، نفسي وإقتصادي والتي من خلالها تم بناء الخلفية النظرية التي سنعتمد عليها في تحليل النتائج وتفسيرها لاحقاً.

الفصل الثاني: أساسيات حول الجامعة

❖تمهيد:

أولا: نشأة وتطور الجامعة في الجزائر.

ثانيا: خصائص الجامعة.

ثالثا: أهداف الجامعة.

رابعا: وظائف الجامعة.

خامسا: دور الجامعة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

❖خلاصة

تمهيد:

تعد الجامعة من أبرز المؤسسات التعليمية التي تحتل مكانة محورية في المجتمع نظراً لما تؤديه من أدوار متعددة تشمل التعليم، البحث العلمي، وخدمة البيئة الإجتماعية والإقتصادية ولم تعد الجامعة تقتصر على مهمة نقل المعرفة فحسب بل أصبحت شريكاً أساسياً في عمليات التنمية بمختلف أبعادها، مما يجعل من الضروري التطرق إلى أسسها ومقوماتها لفهم أعمق لوظيفتها المتجددة في السياق المعاصر.

وفي هذا الفصل سيتم تناول الإطار المفاهيمي للجامعة من خلال التطرق إلى نشأتها وتطورها التاريخي في الجزائر ثم الوقوف على خصائصها التي تميزها عن باقي المؤسسات وبعدها أهدافها ووظائفها، وفي الختام سيتم التطرق إلى دورها في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية تمهيدا للإنتقال إلى دراسة دورها في تنمية المقاولاتية في الفصول اللاحقة.

أولاً: نشأة وتطور الجامعة في الجزائر:

ترجع بدايات نشأة الجامعة في الجزائر إلى الحقبة الإستعمارية الفرنسية حيث تم تأسيس أول مدرسة للطب سنة 1832م تلتها لاحقاً أربع مدارس عليا في مجالات الطب، الأدب، الحقوق والعلوم بحلول عام 1909، وقد أنشئت هذه المؤسسات أساساً لخدمة المصالح الإستعمارية من خلال تكوين موجهه لتلبية إحتياجات أبناء الشعب الجزائري، ورغم إنشاء هذه المدارس إلا أن عدد الطلبة الجزائريين (من الأهالي) المتخرجين منها ظل ضعيفاً جداً وهو ما يكشف عن الطابع الإقصائي والعنصري الذي طبقته السياسة التعليمية الإستعمارية، وحتى بعد ترقيتها إلى مستوى جامعي ظلت هذه المؤسسات بعيدة عن أداء أي دور حقيقي في ترقية المجتمع المحلي.

ومع نيل الجزائر لإستقلالها سنة 1962 دخلت الجامعة الوطنية مرحلة جديدة من التطور حيث راحت تؤدي دوراً محورياً في تكوين الكفاءات الوطنية، وقد شهدت توسعاً تدريجياً في الهياكل والتخصصات بما يتماشى مع متطلبات التنمية وبناء الدولة الجزائرية الحديثة، وقد مرت الجامعة الجزائرية بمجموعة من المراحل يمكن تلخيصها كما يلي[1]:

المرحلة الأولى من الإستقلال 1962 إلى غاية 1970:

تمتد هذه المرحلة من حصول الجزائر على الإستقلال سنة 1962 إلى غاية إنشاء أول وزارة مختصة بالتعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970، وقد عرفت البلاد خلالها تغيرات عميقة في مختلف المجالات كان أبرزها صعود سلطة وطنية تسعى إلى بناء الدولة الجزائرية المستقلة ومواجهة التركة الثقيلة التي خلفها الإستعمار الفرنسي وفي مقدمتها السياسات التعليمية الإقصائية التي هدفت إلى تجهيل الشعب الجزائري.

ضمن هذا الإطار سعت الدولة إلى إرساء ما عرف بـ "ديمقراطية التعليم" كأداة لتعميم المعرفة وتحقيق العدالة الإجتماعية وهو ما إنعكس بشكل واضح على الجامعة الجزائرية التي شهدت تطوراً كمياً ملحوظاً سواء من حيث أعداد الطلبة أو الأساتذة، كما تميزت هذه المرحلة بفتح جامعات جديدة في المدن الرئيسية وبعد أن كانت الجزائر لا تضم سوى جامعة واحدة هي جامعة الجزائر التي كانت موجهة أساساً لخدمة أبناء المعمرين الفرنسيين تم إفتتاح جامعة وهران سنة 1962 تلتها جامعة قسنطينة سنة 1968 ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران بالإضافة إلى جامعة عنابة. [2]

---

[1] ـ نمور نوال: **كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص 18.

[2] ـ يعيش وسيلة: **الممارسة السوسيولوجية في الجزائر مقارنة سوسيو ديمغرافية**، مجلة البحث الإجتماعي، العدد10، قسنطينة، 2010، ص 305.

ورغم هذه الديناميكية ظلت الجامعة الجزائرية خلال هذه المرحلة خاضعة إلى حد كبير للهيمنة الفكرية والإيديولوجية الفرنسية، حيث إستعملت نفس البرامج التعليمية وإستند إلى نفس هيئة التدريس ونظام الإمتحانات والشهادات الموروثة من العهد الإستعماري وإستمر هذا الوضع إلى غاية بداية الإصلاحات الجذرية سنة 1971، أما بخصوص مراحل التعليم العالي المعتمدة آنذاك فقد كانت تتكون من أربع درجات رئيسية:

- **الليسانس:** هي المرحلة الأولى وتدوم ثلاثة سنوات في غالبية التخصصات يتوج الطالب في نهايتها بشهادة الليسانس في التخصص المدروس.
- **شهادة الدراسات المعمقة** DEA: تمتد هذه المرحلة لمدة سنة واحدة يتم فيها التركيز على منهجيات البحث العلمي إلى جانب إعداد أطروحة مبسطة تهدف إلى تطبيق المعارف النظرية المكتسبة خلال سنوات الدراسة.
- **شهادة الدكتوراه (الدرجة الثالثة):** تتطلب هذه المرحلة ما لا يقل عن سنتين من البحث العلمي يقوم خلالها الطالب بإنجاز أطروحة علمية معمقة في مجال تخصصه.
- **شهادة دكتوراه الدولة:** وهي أعلى درجة أكاديمية وقد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات تشمل أعمال بحثية معمقة ذات طابع نظري أو تطبيقي حسب إهتمامات الباحث وتخصصه العلمي.[1]

المرحلة الثانية من 1971 إلى 1988:

تبدأ هذه المرحلة فعلياً سنة 1970 مع إنشاء أول وزارة مختصة بالتعليم العالي والبحث العلمي وهو ما شكل خطوة هامة في مسار تنظيم وتطوير منظومة التعليم العالي في الجزائر، وقد تلا هذا الحدث مباشرة إنطلاق أول إصلاح تعليمي جامعي شامل والمعروف بـ "إصلاح التعليم العالي" لسنة 1971 والذي كان له تأثير كبير على هيكلة وتنظيم الجامعة الجزائرية.

ومن أبرز ما جاء به هذا الإصلاح:

- **تفكيك الكليات وتحويلها إلى معاهدة:** حيث تم تقسيم الكليات إلى معاهد متخصصة تضم دوائر علمية متجانسة بهدف تحسين التنظيم الداخلي وتحقيق مزيد من التخصص الأكاديمي.[2]

[1] ـ يعيش وسيلة: المرجع السابق، ص ـ ص 105 ـ 106.

[2] ـ بوساحة نجاة: **إشكالية إنتاج معرفة في الجامعة الجزائرية –مقاربة سوسيولوجية–**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد08، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 203.

- **إعتماد نظام السداسيات:** تم تعويض النظام السنوي التقليدي بنظام السداسيات الذي يقسم السنة الجامعية إلى فصلين دراسيين مما أتاح مرونة أكبر في متابعة البرامج التعليمية وتقييم الطلبة.
- **تعديلات على هيكلة الشهادات:** شهدت هذه المرحلة تعديلاً في نظام الدراسة الجامعية من خلال إعادة تنظيم مراحل التكوين الجامعي وتكييف البرامج التعليمية مع متطلبات التنمية الوطنية، يعد هذا الإصلاح محاولة لإحداث قطيعة مع النموذج الإستعماري القديم وبداية لمرحلة جديدة في مسار جزأرة الجامعة الجزائرية على مستوى الهيكلة والمضامين البيداغوجية رغم ما رافقه من صعوبات في التطبيق والمردودية.
- **تضمن مسار التعليم العالي ثلاثة مراحل رئيسية:**

مرحلة الليسانس (أو مرحلة التدرج):

تدوم أربع سنوات يتم خلالها تدريس مقاييس متنوعة موزعة على شكل سداسيات، تختتم هذه المرحلة بالحصول على شهادة الليسانس في التخصص المعني.

مرحلة الماجستير (أو ما بعد التدرج): تدوم سنتين على الأقل وتنقسم إلى مرحلتين الأولى تركز على التكوين المنهجي المتعمق أما الثانية فتخصص لإعداد أطروحة بحثية تعرض للمناقشة أمام لجنة علمية.

مرحلة الدكتوراه: تمتد لخمس سنوات على الأقل وينجز خلالها الباحث أطروحة علمية معمقة في مجال تخصصه، وقد تضمن هذا الإصلاح إدراج الأشغال الموجهة وتطبيقات الميدانية ضمن البرامج التعلمية بهدف ربط المعرفة النظرية بالواقع العلمي وتحسين جودة التكوين الجامعي.[1]

جاءت إصلاحات 1971 إستجابة للحاجة إلى إعداد كفاءات وطنية قادرة على الإسهام في بناء الدولة الجزائرية الحديثة وربط المعرفة النظرية بالواقع العملي وتحسين جودة التكوين الجامعي وربط الجامعة بسوق العمل مع الحرص على تكوين أكبر عدد ممكن من الإطارات بأقل التكاليف، ورغم هذه الإصلاحات إلا أن هذه المرحلة إعتبرت من أصعب المراحل التي مرت بها الجامعة الجزائرية نظراً لإنشغال الدولة باسترجاع مؤسساتها الأساسية لاسيما السياسية والإقتصادية ومواجهة الآثار العميقة للتركة الإستعمارية.

كما تم إدماج الجامعة في إطار المخطط الثلاثي للتنمية (1967-1970) في محاولة لربط التعليم العالي بمشاريع التنمية الوطنية، وقد شهدت هذه المرحلة تطوراً ملحوظا في عدد الطلبة المسجلين حيث بلغ مجموعهم حوالي 10756 طالبا وطالبة، ومع تزايد أعداد الطلبة وتوسع الجامعة الجزائرية بدا واضحاً تأثير هذا التطور على ربط التعليم العالي بعملية التنمية الوطنية غير أن هذا التوسع الكمي سرعان ما كشف عن

[1] ـ بوساحة نجاة، المرجع السابق، ص 204.

مجموعة من المشكلات على مستوى التنظيم والبنية الهيكلية للمؤسسات الجامعية حيث أصبحت الجامعة عاجزة في كثير من الأحيان عن الإستجابة الفعالة للإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية المتنامية للمجتمع، أما هذه التحديات أبرزت ضرورة ملحة لإيجاد حلول عاجلة وهو ما مهد لظهور مؤشرات أول الإصلاحات الجديدة تمد إلى رسم ملامح جامعة مستقبلية أكثر إستقلالية عن رواسب المرحلة السابقة وأكثر قدرة على الإسهام في دفع عجلة التنمية.

لقد شكلت هذه المرحلة نقطة تحول حاسمة حيث بدأ التفكير الجاد في ضرورة الإنتقال إلى مرحلة جديدة يتم من خلالها وضع أسس واضحة للجامعة الجزائرية ذات هوية وطنية تتسم بالفعالية والإرتباط الحقيقي بمحيطها الإقتصادي والإجتماعي وتسهم إيجاباً في تحقيق أهداف التنمية الشاملة.[1]

المرحلة الثالثة: مرحلة الإصلاحات (1989-2000)

تميزت هذه المرحلة بما يعرف بمرحلة الإصلاحات التشريعية والهيكلية الجزئية وقد شهدت الجامعة الجزائرية خلالها تطوراً ملحوظاً من حيث التوسع في عدد الطلبة، حيث تجاوز عدد المسجلين الجدد بداية السنة الجامعية 1987-1988 أكثر من 100.000 طالب وهو ما شكل بداية أزمة حقيقية مرتبطة بقدرة الجامعة على الإستيعاب والتأطير، وقد ساهم هذا التزايد الكبير في بروز تحديات جديدة من بينها الضغط على الهياكل الجامعية وظهور مشكلات ذات صلة بتوظيف خريجي الجامعة.

في تسعينات القرن الماضي تزامنت هذه التحولات مع بداية إضطرابات سياسية وأمنية عرفتها الجزائر، ما أثر سلباً على مختلف القطاعات بما فيها التعليم العالي خاصة في ظل التحولات الإقتصادية وتغير توجهات سوق العمل.

وبناءاً على ذلك إضطرت الدولة إلى إعادة النظر في سياسات التكوين الجامعي فأدخلت تعديلات على البرامج وبذلت مجهودات كبيرة لإعادة الإعتبار للأستاذ الجامعي، كما برزت دراسات متعددة لتقييم فعالية نظام التكوين الجامعي.

وقد تميزت هذه المرحلة كذلك بإصدار جملة من القوانين والمراسيم التنظيمية من أبرزها: [2]

- ❖ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير البحث العلمي الجامعي.
- ❖ إنشاء الوكالة الوطنية لتحسين نتائج البحث والتطوير.

[1] ـ بوساحة نجاة، المرجع السابق: ص 205.

[2] ـ باي فاتح: **دور الجامعة الجزائرية في إنتاج النخبة المثقفة**، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم إجتماع التربية، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2014، ص 75.

- ❖ لكن يبقى أهم نص تشريعي صدر في هذه الفترة هو القانون 99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999 والذي يعد بمثابة القانون التوجيهي للتعليم العالي، إذ مثل المرجعية القانونية الجديدة التي أرست المعالم العامة للجامعة الجزائرية الحديثة من خلال التأكيد على مبادئ الجودة وربط التكوين بمتطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

تميزت هذه المرحلة مقارنة بالمراحل السابقة بتوسع تشريعي وهيكلي ملحوظ إلى جانب إعتماد إصلاحات جزئية هدفت إلى مواكبة التحولات الوطنية والإستجابة للضغوط المتزايدة على منظومة التعليم العالي، وقد تجسدت أبرزت مظاهر هذا التوسع والإصلاح فيما يلي:

- ❖ إصدار القانون التوجيهي للتعليم العالي في سبتمبر 1998 الذي مثل الإطار القانوني المرجعي الجديد لتنظيم قطاع التعليم العالي وتحديثه بما يتماشى مع متطلبات التنمية وسوق العمل.
- ❖ إتخاذ قرار بإعادة تنظيم الجامعة الجزائرية بشكل شامل بهدف تحسين هيكلتها الداخلية وضمان فعالية أكبر للأداء الأكاديمي والإداري.
- ❖ إستحداث ستة جذوع مشتركة لفائدة العاملين الجدد على شهادة البكالوريا، وهو ما ساهم في تقديم تكوين أساسي مشترك يمكن الطلبة من التوجيه الأكادمي الأفضل قبل التخصص.
- ❖ إنشاء ستة مراكز جامعية جديدة في كل من ورقلة، الأغواط، أم البواقي، سكيكدة، جيجل، وسعيدة وذلك في إطار سياسة تعميم التعليم العالي على مختلف مناطق الوطن.
- ❖ إنشاء جامعة بومرداس بالإضافة إلى ترقية عدد من المراكز الجامعية إلى جامعات من بينها بسكرة، بجاية ومستغانم مما ساعد في رفع الطاقة الإستيعابية وتوسيع العرض التكويني.
- ❖ بحلول سنة 1999 أصبحت منظومة التعليم العالي تتكون من17 جامعة، 13 مركزاً جامعياً، 06 مادراس عليا 111 معهداً وطنيا للتعليم العالي و12 معهدا ومدرسة متخصصة، كما تم لاحقاً إنشاء مراكز جامعية وملاحق إضافية ضمن سياسة الدولة الرامية إلى تعميم التعليم العالي ومواجهة الطلب المتزايدة عليه.[1]

المرحلة الرابعة من سنة 2000إلى 2013.

شهدت هذه المرحلة نوعاً من الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي ما سمح للدولة بإطلاق عدة مخططات تنموية خماسية خلال سنوات: 1998، 2002، 2005، 2009، 2010 و2014 هدفت

[1] ـ سرير فروجة: **واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر**، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد02، الجزائر، 2018، ص 201، ص 202.

هذه المخططات الى معالجة الإختلالات المسجلة في قطاع التعليم العالي والحد من المشكلات المتراكمة التي ورثتها من الفترات السابقة.

في هذا السياق بدأت الجزائر تتجه نحو إصلاح عميق وجوهري لمنظومتها الجامعية سعياً إلى تحسين جودة التعليم العالي ورفع مستوى أدائه بما يتماشى مع المعايير الدولية، جاء هذا التوجه مدفوعاً برغبة الدولة في الإرتقاء بالجامعة الجزائرية إلى مصاف الجامعات العالمية وذلك من خلال الإنفتاح على التجارب الدولية والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية إلى جانب تبنى برامج تعليمية حديثة تواكب التحولات العلمية والتكنولوجية المتسارعة.[1]

تميزت هذه المرحلة بإنخراط الجزائر في التوجه العالمي القائم على تنظيم التعليم العالي ضمن ثلاث أطوار أساسية (ليسانس–ماستر–دكتوراه)، وهو ما فرض الحاجة الملحة لإصلاح النظام الجامعي بما يضمن التكيف مع هذا النموذج الجديد المعتمد في أغلب بلدان العالم وخاصة أوروبا الغربية.[2]

ثانيا: خصائص الجامعة

بعد التطرق إلى نشأة الجامعة وتطورها في الجزائر من المهم الإنتقال للحديث عن السمات التي تميزها اليوم فمع مرور الوقت لم تبقى الجامعة كما كانت بل شهدت تغييرات أثرت على طبيعتها ومكانتها في المجتمع، لهذا أصبح من الضروري الوقوف عند خصائصها لفهم كيف أصبحت تؤدي أدواراً جديدة تتكيف مع التحولات المختلفة، وفي ما يلي نعرض أبرز هذه الخصائص التي تبرز ملامحها في صورتها المعاصرة وهي كالأتي:[3]

- تتأسس الجامعة من سياق إجتماعي يساهم في تحديد أهدافها وتوجيه مهامها حيث تعد جزءاً لا يتجزأ من المجتمع تتفاعل مع متطلباته وتوجهاته.
- تتسم الجامعة بقدرتها على التكيف المستمر مع التغيرات مما يتيح لها التفاعل بفاعلية مع التحولات الإقتصادية والإجتماعية.
- تعد مصدراً للمعارف العامة المشتركة والتي تشكل قاعدة أساسية لتنمية المعارف والمهن المتخصصة.
- الجامعة هي فضاء لإنتاج مختلف أشكال الفكر والتطور والخيال الإنساني.

[1] ـ باي فاتح، المرجع السابق، ص 77.

[2] ـ سرير فروجة، المرجع السابق، ص 201.

[3] ـ هارون أسماء: **التعليم الجامعي بين رهانات الجودة وتحديات التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع إدارة الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2019–2020، ص ـ ص 96 ـ 97.

- تعد ساحة لتوجيه وتطوير الطاقة الفكرية التي تنمي الوعي الذاتي للمتعلم، وتعزز من فهمه لقضايا الحاضر مع تحفيزه على الإستعداد لمستقبل مليء بالتحديات والتغيرات.
- الجامعة مجالاً يكتسب فيه المتعلم مجموعة من القدرات العقلية والمكانة الإجتماعية ومهارات العمل، إلى جانب تنمية وعيه الذاتي وترسيخ مجموعة من القيم والعادات كروح المسؤولية والعمل الجماعي والتفكير النقدي.[1]
- هي فضاء يتجاوز الفجوة بين الأجيال من خلال ترسيخ السلوكيات والأخلاقيات المشتركة ما يساهم في تعزيز التفاهم والتواصل بين مختلف الفئات العمرية.
- تتوفر الجامعة على مجال معين من الإستقلالية في تسيير شؤونها الداخلية، مما يتيح لها إتخاذ قرارات تنظيمية تتناسب مع إحتياجاتها في إطار القوانين والتوجيهات التي تضعها وزارة التعليم العالي.
- تضم الجامعة مجموعة من الأساتذة المتخصصين في شتى المجالات العلمية بما في ذلك التكنولوجية والإنسانية مما يساهم في إثراء بيئة البحث والتعلم داخل المؤسسة.[2]

كذلك هناك مجموعة من الخصائص الأخرى التي تحتوي عليها الجامعة نذكر منها:

- تتكون من وحدات وعناصر متعددة ومترابطة تشمل مكونات بشرية كالطلبة، الأساتذة، والموظفين وأخرى مادية كالهياكل الإدارية والبيداغوجية بالإضافة إلى الوسائل والأدوات التعليمية هذه العناصر تتكامل وتتفاعل فيما بينها بما يضمن الحفاظ على مستوى من الإندماج الضروري لتحقيق الهدف المشترك.
- الجامعة نظاماً مفتوحاً يتميز بتعدد علاقاته التنظيمية والوظيفية حيث يتفاعل مع محيطه الداخلي والخارجي ضمن بيئة معقدة من الروابط والتبادلات.
- تعد انعكاساً لتأثير المجتمع الذي انشأها وفي الوقت ذاته تتحمل مسؤولية إحداثه تأثير إيجابي في مسار تطورها.[3]

في ضوء ما سبق تتضح مجموعة من الخصائص التي تشكل ملامح الجامعة.

---

[1] ـ هارون أسماء، المرجع السابق، ص 97.

[2] ـ بدران دليلة وسويسي أحمد ورزيوق شريفة: **مساهمة المنظومة الجامعية في تحقيق قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي بين الواقع والمأمول**، مجلة سوسيولوجيا الجزائر، ISSN2602-5647، جامعة الأغواط، ص 35.

[3] ـ مخنفر حفيظة: **خطاب الحياة اليومية لدى الطالب الجامعي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع والأرطوفونيا، جامعة سطيف، 2013/2012، ص 193.

- **مؤسسة علمية وبحثية:** الجامعة مركزاً لإنتاج المعرفة ونشرها من خلال التعليم العالي والبحث العلمي تسعى إلى تطوير الفكر النقدي والإبتكار.
- **بيئة تعليمية أكاديمية ومهنية:** تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة للإندماج في سوق العمل والمساهمة في التنمية المجتمعية.
- **نظام إجتماعي وتنظيمي:** تتميز بكونها نظاماً إجتماعياً منظماً يضم مجموعة متنوعة من الفاعلين مثل الطلبة والأساتذة والإداريين يتفاعلون ضمن شبكة من العلاقات الرسمية وغير الرسمية.
- **مؤسسة ذات طابع مفتوح:** تتفاعل الجامعة مع بيئتها الإجتماعية والإقتصادية والثقافية لتستجيب للتغيرات والتحديات التي تواجهها، مما يجعلها فاعلاً أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة.[1]

ثالثا: أهداف الجامعة:

تؤسس الجامعة في كل مجتمع إستجابة لمشكلاته الخاصة وتطلعاته المستقبلية وانسجاماً مع توجهاته السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ومن هذا المنطلق لا تعد الجامعة مجرد مؤسسة تعليمية معزولة بل هي كيان حي منفتح على محيطه يسعى إلى التجديد والتفاعل مع العالم الخارجي يتجلى ذلك في جملة من الأهداف الجوهرية التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها وفي مقدمتها الإسهام في بناء الأمة وترسيخ خصوصيتها الحضارية وتعزيز قدراتها العلمية والمعرفية لخدمة التنمية الشاملة، وفيما يلي أبرز الأهداف التي تسعى الجامعة لتحقيقها: [2]

- **التعليم والتكوين:** تسعى الجامعة إلى توفير تعليم عالي الجودة يجمع بين المعارف النظرية والمهارات التطبيقية بما يؤهل الطلبة للإندماج الفعال في سوق العمل والمساهمة في مختلف ميادين الحياة.
- **القضاء على الجهل والأمية:** تضطلع الجامعة بدور أساسي في محاربة الأمية الفكرية والعلمية من خلال نشر الثقافة والمعرفة ورفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية التعلم المستمر.
- **الإستجابة لإحتياجات المجتمع التنموية:** تهدف الجامعة إلى تكييف برامجها ومشاريعها البحثية مع متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية مساهمة بذلك في إيجاد حلول علمية لمختلف المشكلات التي تواجه المجتمع.

---

[1] ـ مخنفر حفيظة، المرجع السابق، ص 197.

[2] ـ حفيظي سليمة: **التكوين الجامعي وإحتياجات الوظيفة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004، ص 42.

- **تسهيل عملية كسب العلم والمعرفة للمواطنين:** تعمل الجامعة على تسهيل الوصول إلى مصادر المعرفة وإتاحة فرص التعلم أمام جميع شرائح المجتمع، بما يسهم في تطوير الموارد البشرية التي تعد حجر الأساس في بناء الوطن بالعلم والمعرفة.
- **تحقيق الأمن والإستقرار:** بناء مجتمع متعلم يعي جيداً مسؤولياته ويدرك أهمية دوره في الحفاظ على الأمن والإستقرار الوطني.
- **تنمية الوعي الفكري والثقافي والحضاري للطلاب:** تعزيز الفكر النقدي والإنفتاح الثقافي بما يسهم في تكوين جيل واع بموروثه الحضاري وقادر على التفاعل مع مستجدات العصر.
- **إعداد التخصصات الأكاديمية:** تطوير تخصصات أكاديمية جديدة تواكب تطورات العلم وإحتياجات العصر لضمان جاهزية المجتمع لمتغيرات المستقبل.[1]
- **الإرتقاء بمستوى الدراسات الجامعية:** تهدف الجامعة إلى تحسين جودة الدراسات الجامعية من خلال تنويع التخصصات وتوفير جميع المستلزمات الضرورية التي تساهم في دعم العملية التعليمية وتطويرها.
- **توفير أعضاء الهيئة التدريسية والباحثين:** تسعى الجامعة إلى تأمين أعضاء الهيئة التدريسية والباحثين المتخصصين الذي يتطلبهم قطاع التعليم العالي لضمان تقديم تعليم عالي الجودة ودعم البحث العلمي.
- **إحداث توازن بين تقدم العلوم النظرية وتطبيقاتها:** تهدف الجامعة إلى تحقيق توازن بين التقدم في العلوم الأكاديمية مع إحتياجات المجتمع وسوق العمل.
- **إعداد جيل مثقف:** الجامعة تعمل على إعداد جيل مثقف يمتلك العلم كأساس قوي مما يتيح له إحداث تغييرات إيجابية في مجالات المعرفة المختلفة ودعمها بالإضافة إلى مكافحة التخلف والعمل على القضاء عليه.
- **إعداد سوق العمل بالإختصاصات الهامة:** تسعى الجامعة إلى تزويد سوق العمل بالكفاءات المتخصصة التي يحتاجها مختلف قطاعات المجتمع، وذلك من خلال متابعة الخريجين في مواقع عملهم لضمان ملائمة تخصصاتهم مع إحتياجات السوق.
- التعرف على الحاجات الحقيقية للمجتمع ومحاولة تلبيتها.[2]

---

[1] ـ حفيظي سليمة، المرجع السابق، ص 42.

[2] ـ عميرة أسماء: **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة قسنطينة (2)، 2012/ 2013، ص 49.

- التعرف على معيقات التطور ومراكز الخلل في المجتمع والعمل على إصلاحهاز
- تطوير إقتصاد المجتمع والعمل على تزويده بخبرات التغلب على مشكلات إقتصادها.

وهناك أهداف أخرى منها:

- تنمية وتطوير المعرفة البشرية.
- تكوين العلماء والباحثين والإطارات التي تتولى مسؤولية القيادة وتكوين الإنسان الصالح الفعال في محيطه.

رابعا: وظائف الجامعة

تلعب الجامعة دوراً محورياً في تحقيق الأهداف التنموية للمجتمع من خلال ما تضطلع به من وظائف متنوعة ومتكاملة، ومع تطور متطلبات العصر أصبح لزاماً على الجامعة أن توسع من وظائفها التقليدية لتشمل أبعاداً أكاديمية، بحثية، إقتصادية وإجتماعية تواكب التحولات الحديثة وتستجيب لإحتياجات البيئة المحلية والعالمية، ومن هذا المنطلق تبرز وظائف الجامعة كعامل أساسي لدفع عجلة التقدم وبناء مستقبل الأفراد والمجتمعات.

❖ **التعليم:**

يعد التعليم من أولى الوظائف التي تضطلع بها الجامعة حيث كان في بدايته محصوراً في المجال الديني ومنفصلاً عن حاجات المجتمع، ومع تطور الزمن شهدت هذه الوظيفة تطوراً ملحوظاً إذ أصبحت الجامعة تقدم برامج تعليمية متنوعة عبر مختلف التخصصات بهدف إعداد الأجيال وتأهيلهم لسوق العمل وتمكينهم من الإسهام الفعال في تحقيق التنمية الشاملة مستفيدين مما يكتسبونه من مهارات وخبرات في مختلف المجالات المهنية.

❖ **البحث العلمي:**

تعد الجامعة مركزاً علمياً ومؤسسة لإنتاج المعرفة وتوظيفها في خدمة تنمية المجتمع، ويعتبر البحث العلمي من أبرز وظائفها الأساسية نظراً لدوره الحيوي في إنتاج المعرفة وتطويرها، كما يعد ركيزة أساسية لنهضة المجتمعات وتقدمها من خلال توظيف نتائج البحوث والدراسات العلمية في معالجة قضايا المجتمع وحل مشكلاته [1]

حرصت العديد من المجتمعات على تصحيح الإتجاهات السلبية لدى أساتذتها من خلال تشجيعهم على الإهتمام بإجراء البحوث العلمية وتوفير المناخ العلمي المناسب والعمل على تمويل هذه البحوث وقد

[1]. عميرة أسماء، المرجع السابق، ص 47.

أولت الدول المتقدمة إهتماماً بالغاً بهذا القطاع، فعملت على زيادة حجم الإنفاق عليه إلى جانب السعي لتحقيق التنسيق بين الجهود البحثية ووضع برامج متكاملة لإعداد الباحثين، وبما أن البحث العلمي يمثل الدعامة الأساسية التي تحدد مكانة الدول فإن هذه الأخيرة تسعى بإستمرار إلى توسيع قاعدة مؤسسات البحث العلمي وتخصيص ميزانيات ضخمة لدعمها وتعزيز نشاطها.

❖ **خدمة المجتمع:**

تختص الجامعات بتقديم التعليم الجامعي والبحث العلمي بهدف خدمة المجتمع والإرتقاء به من خلال المساهمة في تطوير الفكر وتعزيز العلم وتنمية القيم الإقتصادية والإنسانية، كما تعمل على تزويد البلاد بالخبراء المتخصصين في مختلف المجالات وإعداد الأفراد المزودين بالمعرفة والمهارات اللازمة للمساهمة في البناء والتنمية، ولتحقيق هذه الأهداف يتعين على الجامعات تقديم موارد بشرية ذات كفاءة عالية للمجتمع إلى جانب تأكيد مسؤولية هيئة التدريس إتجاه برامج خدمة المجتمع وإحداث تغيير إيجابي يعزز القيم الأخلاقية ويعزز تطور الطبقات الإجتماعية التي تشكل أساس تقدم المجتمع.

كما يمكن للجامعة أن تساهم في خدمة المجتمع من خلال القيام بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلاته وتساهم في إيجاد حلول عملية لها، كما تقدم خبراتها للمؤسسات التي تحتاج إليها وتشارك في الندوات العلمية التي تنظم خارج نطاق الجامعة، بالإضافة إلى ذلك تساهم الجامعات في تنظيم الدورات التدريسية التي تهدف إلى تكوين كوادر علمية متخصصة تفيد المؤسسات المختلفة، ولا تقتصر مساهمات الجامعة على ذلك فحسب، بل تشمل أيضا تأليف الكتب في مجالات التخصص وترجمة المعارف من اللغات الأجنبية إلى اللغة الوطنية لنقل الخبرات والمعرفة.

يرى "ألان بيرلاند" أن للجامعة عدة مهام رئيسية تتمثل في:

مهام إتجاه الطلبة:

تتمثل وظيفة الجامعة الأولى في تكوين الطلاب بشكل عام حيث تهدف تعليمهم التفكير النقدي والمناقشة والتحليل وإعدادهم للتموقع داخل المؤسسات، كما تعمل على التحضير لسوق العمل من خلال التخصصات التي يحتاجها هذا السوق.[1]

[1] ـ عميرة أسماء، المرجع السابق، ص 48.

مهام إتجاه المجتمع العلمي:

تعتبر الجامعة مكاناً للإبداع والتجديد مما يجعلها في حالة تطور دائم ومستمر يمنحها التميز مقارنة بالجامعات الأخرى، هذه الوظيفة تساهم في تحفيز البحث العلمي وإبتكار الأفكار التي تساهم في تقدم المجتمع

مهام إتجاه المؤسسات:

تظهر وظيفة الجامعة إتجاه المؤسسات من خلال مساهمتها الفعالة في تزويد هذه المؤسسات بالكفاءات والإطارات المؤهلة التي تتماشى مع احتياجاتها.

ويعتمد أداء الجامعة في هذه الوظائف على ثلاثة أصناف رئيسية: الهيئة التدريسية، الطلاب، الهيكل التنظيمي.

❖ **أعضاء الهيئة التدريسية:**

تعتبر هيئة التدريس في الجامعة مجموعة من الأفراد المسؤولين عن نقل المعرفة وتنظيم العملية التدريسية يقوم أعضاء الهيئة التدريسية بتوجيه الطلاب علمياً وإجراء البحوث العلمية والإشراف عليها، يعد الأساتذة من العناصر الأساسية في العملية التعليمية حيث يجمع بين مهام التدريس والبحث أي يرتبط أداء الجامعة بشكل كبير بمستوى أداء أعضاء الهيئة التدريسية.

❖ **الطلبة:**

يعتبر الطالب الجامعي عنصراً أساسياً في المجتمع وعماد نهضته خاصة في مرحلة الشباب، حيث يتميز بالقوة والقدرة التي تفتقر إليها الفئات الأخرى.

الطالب الجامعي هو من أنهى دراسته الثانوية بنجاح وإلتحق بالجامع، حيث يبدأ التكيف مع المناخ الجامعي الذي يمزج بين الحرية والمسؤولية، وفي هذا السياق يكتسب الطالب المعرفة والمهارات التي تساهم في بناء ذاته من الناحية القيمية الديموقراطية، فالطالب الجامعي جزءاً فاعلاً في العملية التعليمية طوال فترة تكوينه، كما يشكل الغالبية في الهيكل الجامعي.

❖ **الهيكل التنظيمي:**

يمثل الهيكل التنظيمي الإطار الذي يحدد التركيب الداخلي للمؤسسة، ويعتمد عليه تحديد التقسيمات والتنظيمات والوحدات الفرعية المسؤولة عن الأعمال والأنشطة اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة، كما يوضح[1]

[1] ـ عميرة أسماء، المرجع السابق، ص 48.

الهيكل التنظيمي العلاقات بين الأقسام المختلفة، يحدد خطوط السلطة وشبكات الإتصال داخل المؤسسة لتحقيق أهدافها. [1]

خامسا: دور الجامعة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية

توسعت مفاهيم التنمية بشكل كبير فلم تعد تقتصر على تشجيع الإنتاج فقط، بل أصبح مفهومها الحديث يعكس مجموعة من العوامل النفسية، الثقافية، الإجتماعية والإقتصادية التي تساهم في خلق ظروف مواتية لإحداث تحولات حقيقية في المجتمع، تهدف هذه التحولات إلى تحسين حياة المواطنين من خلال زيادة الإنتاج وتوفير فرص جديدة لزيادة الدخل، بما يساهم في تحقيق حياة كريمة للمواطنين.

كما يشير المفهوم الحديث للتنمية إلى ضرورة تعزيز القدرة الذاتية للمجتمع لتمكينه من تطوير نفسه من خلال إستثمار موارده المتاحة، بدلاً من الإعتماد على الآخرين، بذلك يصبح المجتمع قادراً على الإنتاج والإستثمار بمؤهلاته الخاصة.

لا يمكن تحقيق أي تقدم إجتماعي دون أن تكون الجامعة أحد الأدوات التنفيذية الأساسية لهذا الهدف الإنساني، فهي الأداة الأولى لتحقيق التنمية، حيث يمكن للمؤسسات الجامعية بفضل رسالتها التعليمية ومن خلال التنسيق مع الهيئات الأخرى في المجتمع، أن تؤدي دورا محورياً في تطوير المجتمع، إذ يمكنها تأهيل الموارد البشرية اللازم وتمكينها من تطبيق نظريات العمل العلمية وتحويلها إلى أفعال عملية، بدلاً من الإكتفاء بتعليمها من خلال الكتب فقط، وهذا هو النهج الذي إتبعته الجامعات في المجتمعات المتطورة.

إذا لم تحقق الجامعة هذا الهدف فإنها تفقد قيمتها خصوصاً في زمن القرن الحادي والعشرين الذي يتميز بالتحديات العلمية والمعرفة والتقنية والإقتصادية والإعلامية.

فالعلم هو أساس هذا العصر الذي نعيشه فيه ويجب أن تنسجم المؤسسات الجامعية مع هذه التغيرات أمام هذه التحديات خاصة في الجامعات العربية، تبرز الحاجة إلى بناء جيل قادر على مواجهة التحديات وصياغة المستقبل لأن التحديات المتزايدة حالياً تتطلب نوعاً من التعليم والتدريب. [2]

لكي تكون الجامعة عضواً فاعلاً في عملية التنمية يجب ألا تعيش في عزلة عن بقية مكونات النظام الإقتصادي والإجتماعي والثقافي ينبغي لها أن تسعى إلى نشر الوعي بمشكلات العالم على كافة الأصعدة

[1] ـ عميرة أسماء، المرجع السابق، ص 48.

[2] ـ عيواج عذراء: **ممارسة العلاقات العامة في الجامعة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والإتصال، تخصص إتصال وعلاقات عامة، جامعة قسنطينة (03)، 2017/2016، ص 150.

وتوظف مواردها بما في ذلك أساتذتها وطلابها إلى جانب المجتمع بأسره للمساهمة في التصدي لهذه التحديات، يجب أن تساهم الجامعة في صياغة المستقبل والمشاركة الفعالة في الحضارة الإنسانية من خلال التعاون مع سائر مكونات النظام الشامل.

يجب على الجامعات التأكيد على رسالتها في التعليم وإنتاج المعرفة والقيام بدور قيادي في تطوير الفكر المجتمعي وفي العديد من الدول المتقدمة مثل: الولايات المتحدة تقدم الجامعات خدمات إستشارية للصناعات وتساهم في حل مشكلات الإنتاج والتسويق، وفي الهند تم إنشاء وحدات فنية متنقلة لدعم الصناعات الصغيرة، لذلك يجب على الحكومات في الدول النامية دعم الجامعات بتوفير المعامل والورش اللازمة لإستمرار هذه البرامج[1]

من المؤكد أن الجامعات في الدول النامية تبذل جهداً كبيراً لدراسة ومناقشة الظواهر الإجتماعية والإقتصادية التي تؤثر على مسيرتها، والجامعة بقدرتها على تأهيل الأشخاص الأكفاء المدربين في مختلف مجالات المعرفة تستطيع أن تلعب دوراً كبيراً في تحسين المجتمع فهي تساهم في تنمية الأفراد والحفاظ على الثقافة وتطوير التكنولوجيا مما يساهم في إستمرار التنمية المجتمعية بخطى ثابتة وحيوية أو يعيقها في حالة بطئ التقدم.

الجامعة جزء أساسي في عملية التنمية لا يمكن أن تكون فاعلة إذا كانت معزولة عن بيئتها ومحيطها الإجتماعي فهي في حالة من التأثير والتأثر المتبادلين مع المجتمع، وبناءاً على ذلك يتلخص دور الجامعة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال الوظائف التالية:

- القيام بالبحوث التي تهدف إلى إيجاد حلول فعالة للمشاكل التي تعيق مسيرة التنمية مثال: إجراء بحوث لدراسة أسباب البطالة في المجتمع وتحديد العوامل التي تؤدي إلى هذه المشكلة كنقص المهارات أو قلة الفرص الإقتصادية.
- مواصلة تحديث المناهج الجامعية بإنتظام لتتناسب مع تطورات المجتمع وإحتياجاته الإجتماعية المختلفة مثل تطوير مناهج تشمل تخصصات جديدة تواكب إحتياجات سوق العمل المتغيرة أو إضافة برامج تعليمية كالذكاء الإصطناعي أو ريادة الأعمال (المقاولاتية).
- تزويد المجتمع بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة لدعم عملية التنمية وتنفيذ إستراتيجياتها وخططها.
- تعزيز القيم والمواقف الضرورية لتحفيز التقدم والتطور كالمثابرة على تطوير قيم الإبتكار وبرامج التدريب مما يشجع الطلاب على التفكير النقدي والإبداعي.

[1]. عيواج عذراء، المرجع السابق، ص 150.

❖ خلاصة:

أدت الجامعة في الجزائر دوراً أساسياً في تنمية المجتمع والنهوض به من خلال توفير كوادر بشرية مؤهلة تساهم في تحسين الإقتصاد والمجتمع منذ الإستقلال، تطورت الجامعات لتلبية إحتياجات المجتمع من خلال التعليم والبحث مع التركيز على تزويد الطلاب بالمهارات اللازمة لمواجهة التحديات المجتمعية، كما ساهمت الجامعة في تعزيز الإبتكار والمساهمة في التنمية المستدامة من خلال مشاريع أكاديمية والتعاون مع القطاع الصناعي.

.

الفصل الثالث: أساسيات حول المقاولاتية

- تمهيد

أولا: نشأة وتطور المقاولاتية في الجزائر.

ثانيا: خصائص المقاولاتية.

ثالثا: أهمية وأهداف المقاولاتية.

رابعا: دور المقاولاتية.

خامسا: أشكال المقاولاتية.

- خلاصة.

تمهيد:

تعد المقاولاتية من المفاهيم الحديثة التي فرضت نفسها بقوة في النقاشات الإقتصادية والإجتماعية بإعتبارها مدخلاً إستراتيجياً لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الإقتصادي خاصة في ظل التحولات العالمية وتحديات سوق العمل، فقد أصبحت المقاولاتية خياراً فعالاً لتشجيع المبادرة الفردية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الإبتكار والإبداع لدى الفاعلين الإجتماعيين لاسيما فئة الشباب.

شهد مفهوم المقاولاتية تطوراً كبيراً منذ نشأته إذ إنتقل من مجرد نشاط إقتصادي محدود إلى إطار شامل يتداخل فيه البعد الإقتصادي مع البعد الإجتماعي والثقافي وتطورت السياسات والقدرات المرتبطة بها لتصبح اليوم أداة مركزية في إستراتيجيات الدول وخاصه النامية منها لمواجهة البطالة وتحقيق الإقلاع الإقتصادي.

برز الإهتمام بالمقاولاتية بشكل متزايد خلال العقود الأخيرة خاصة في ظل التوجه الرسمي نحو تشجيع المقاولين الشباب ومرافقتهم في إنشاء مؤسسات داعمة وآليات تمويل ومرافقة داخل الجامعات وخارجها مما ساهم في ترسيخ ثقافة المقاولة لدى فئات واسعة من الشباب الجامعي.

وانطلاقاً من ذلك يسعى هذا الفصل إلى تقديم تأطير نظري ومفاهيمي لموضوع المقاولاتية من خلال التطرق إلى نشأتها وتطورها في الجزائر، خصائصها، أهميتها وأهدافها، دورها وأشكالها.

أولا: نشأة وتطور المقاولاتية:

تتعلق المقاولاتية بالتطورات الإقتصادية في الجزائر خاصة من الناحيتين القانونية والسياسية حيث إقسيم الإقتصاد الجزائري إلى مرحلتين رئيسيتين تمتد المرحلة الأولى من بعد الإستقلال إلى نهاية الثمانيات أما المرحلة الثانية من التسعينات حتى الوقت الحاضر، وفيما يلي مميزات كل مرحلة.

مرحلة ما بعد الإستقلال إلى نهاية الثمانينات:

تميز الإقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة بالتخطيط المركزي ضمن إطار اشتراكي مما أثر سلباً على المقاولاتية التي اقتصرت على بعض الصناعات التقليدية العائلية، حيث أدى إحتكار الدولة للقطاعات الإقتصادية إلى بيئة إقتصادية راكدة بالإضافة إلى الوضعية العامة السيئة في التعليم والظروف المادية للشعب خاصة مما أثر سلباً على روح المبادرة والمقاولاتية.

في ظل هذه الظروف لم تتمكن المؤسسة العمومية من تحقيق نتائج إيجابية بل شهدت زيادة كبيرة في التكاليف وضعفاً في الكفاءة الإنتاجية والمردودية.

إستجابة للوضعية الحرجة بدأت الدولة منذ عام 1982 في تنفيذ برنامج لإعادة الهيكلة العضوية والمالية بهدف تحسين إدارة المؤسسات الوطنية وزيادة مرونتها ولامركزيتها في اتخاذ القرار، وقد أدى ذلك إلى تفكيك المؤسسات العمومية حيث أظهرت الإحصائيات أنه بنهاية عام 1984 كان هناك 475 مؤسسة عمومية وطنية وحوالي 1400 مؤسسة عمومية محلية.

مرحلة ما بعد الثمانينات:

لقد عكس إنهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية سنة 1986 وإنخفاض مدخلات الدولة من العملة الصعبة مدى هشاشة النسيج الإقتصادي المعتمد بشكل أساسي على أموال المحروقات في تغطية خسائر القطاع العمومي، هذا القطاع الذي وجد نفسه في وضعية حرجة خاصة في ظل فشل برنامج إعادة الهيكلة العضوية والمالية الذي خضعت له مؤسساته والذي لم يتمكن من تحقيق أهدافه ولو جزئياً.

بدأت الجزائر منذ عام 1988 في تنفيذ إصلاحات تهدف إلى تعزيز استقلالية المؤسسات العامة جاءت هذه الإصلاحات لمعالجة المشكلات الناتجة عن ملكية الدولة لمؤسسات القطاع العام وطرق إدارتها، مما أدى إلى إنشاء صناديق المساهمة التي تتولى ممارسة حق ملكية المؤسسات نيابة عن الدولة. [1]

[1] ـ مسكين عبد الحفيظ وزرقوط ريما: **تنمية الفعل المقاولاتي في إطار نموذج النمو الإقتصادي الجديد وأثره على التشغيل**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، جوان 2019، ص 58.

على الرغم من الجهود المبذولة في الإصلاحات لم تتمكن الجزائر من تحسين وضع القطاع العمومي حيث عجزت صناديق المساهمة في تحقيق الأهداف المحددة بسبب محدودية الإطار القانوني والتدخل المستمر للدولة.

"كل هذه الخطوات كانت عبارة عن مرحلة إنتقالية ضرورية لتحضير الإقتصاد الوطني لمرحلة جديدة لابد منها ألا وهي مرحلة الإقتصاد الحر، حيث يعتبر قانون الخصخصة الصادر سنة 1955 الأرضية الحقيقية التي سمحت بإنهاء الإحتكار الكبير لمختلف القطاعات الإقتصادية لتدخل الجزائر بذلك مرحلة جديدة يلعب فيها القطاع الخاص دوراً محورياً ضمن بيئة محفزة للمبادرة والمقاولاتية".[1]

تطبيقاً لأحكام المادة 24 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017 يهدف هذا المرسوم إلى تحديد مهام المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وسيره ويكون مقره في مدينة الجزائر.[2]

تهدف تدابير مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوع هذا القانون إلى:[3]

- نشر وترقية وتوزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي، التجاري، القانوني والإقتصادي والمالي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار.
- العمل على وضع أنظمة جبائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع وتعزيز ثقافة المقاولة وكذا التكنولوجيات الحديثة والإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لإحتياجاتها.
- تشجيع الجمعيات المهنية وبورصات المناولة والتجمعات.
- تعزيز التنسيق بين أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المركزي والمحلي.

[1] ـ مسكين عبد الحفيظ وزرقوط ريما، المرجع السابق، ص 59.

[2] ـ **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:** العدد 36، السنة الرابعة والخمسون، الصادرة بتاريخ 19 رمضان 1438 هـ، الموافق يونيو 2017، ص 14.

[3] ـ **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:** العدد02، الصادر بتاريخ 12 ربيع الثاني 1438هـ، الموافق 11 يناير 2017، ص 06.

في ظل هذا الوضع يجب على الجزائر تطوير آليات جديدة لتشجيع المبادرات الحرة من خلال دعم المؤسسات المصغرة نظراً لأهمية دورها في التشغيل والتنمية الإقتصادية كما أثبتت التجارب العالمية.[1]

"قامت الحكومة بإصدار القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليرسم الخطوط الواجب وضعها عبر التنفيذ من أجل التكفل الأحسن بهذه المؤسسات من خلال المادة 13 التي تنص على تأسيس هياكل ومراكز خاصة هدفها تسهيل إجراءات التأسيس وإعلام وتوجيه ودعم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين هذه الهيئات نجد الوكالة الوطنية لدعم الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAN)، القرض المصغر (ENJEM)، الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار (ANDI) بالإضافة إلى إنشاء مجموعة من حاضنات أعمال في مختلف ولايات البلاد".

رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة أظهرت التجربة وجود فجوة كبيرة بين الأهداف المحددة والنتائج المحققة، فقد كشف خبراء إقتصاديون خلال الأسبوع العالمي للمقاولاتية 2013 أن الجزائر لم تتمكن من تحقيق هدفها بإنشاء 2 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة الذي تم الإعلان عنه قبل عشر سنوات[2].

ثانيا: خصائص المقاولاتية:

تتجلى خصائص المقاولاتية في عدة عناصر رئيسية:[3]

- تعتبر المقاولاتية مدخلاً لعملية اتخاذ القرار لتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد وتعزيز الإبداع.
- هي جهة لتنسيق عمليات الإنتاج والبيع.
- المقاولاتية تشمل مجموعة من المهارات الإدارية والإبداعية تعتمد على المبادرة الشخصية وتحمل المخاطر في بيئة متغيرة.
- المقاولاتية تمثل نهجاً يتبعه الفرد المقاول لإنجاز عمله الخاص.

هناك خصائص أخرى للمقاولاتية يمكن عرضها فيما يلي:[4]

- هي عملية إنشاء مؤسسات غير نمطية تتميز بالإبداع من خلال تقديم منتجات في التسويق والتوزيع.

---

[1] ـ قوجيل محمد وقريشي يوسف: **سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07. الجزائر، 2015، ص 158.

[2] ـ نفس المرجع، ص 158.

[3] ـ بوخضرة مريم وسوالمية لمياء وبوقاس الشريف: مرجع سابق، ص88.

[4] ـ رزيق سوسن: **محاضرات في مقياس المقاولاتية موجهة لجميع تخصصات السنة الأولى ماستر**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة 2018/2017، ص 07.

- تتسم بإرتفاع نسبة المخاطرة مما قد يؤدي إلى عوائد مرتفعة عند نجاح المنتج الجديد في السوق.
- تحقق هذه المؤسسات أرباحاً إحتكارية بفضل حقوق الإبتكار.
- تتيح المبادرة الفردية للمقاول تنفيذ أفكاره بشكل مستقل عن تدخل الشركاء.

كذلك تتميز المقاولاتية بعدة خصائص منها:[1]

1. إنها عملية إنشاء وخلق شيء جديد أي أنها تتميز بالإبداع.
2. يعتبر المقاول هو القائد الذي يقود العملية المقاولاتية.
3. تتميز المقاولاتية بالمخاطرة وهذا لأنها تقدم منتوجات جديدة حيث تتوقف هذه الأخيرة نسبة قبولها في السوق.
4. تحتاج المقاولاتية من المقاول رسم خطة إستراتيجية حتى يضمن تحقيقها على أرض الواقع وبالتالي ضمان نجاح مشروعه.
5. تهدف المقاولاتية إلى خلق الثروة والقيمة المضاعفة وخلق مناصب الشغل.

ثالثا: أهمية وأهداف المقاولاتية:

1-أهمية المقاولاتية:

تعتبر المقاولاتية ذات أهمية كبيرة في مختلف المجتمعات حيث تساهم المؤسسات المقاولاتية في تعزيز الإقتصاد من خلال:[2]

- إمتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة.
- إضافة قيمة وثروة تساهم في النمو الإقتصادي.
- دعم التنمية المحلية.
- تعزيز التكامل الإقتصادي.
- تشجيع الإبداع والإبتكار ونقل التكنولوجيا.

[1] . قواسمي رشيدة: **التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 161.

[2] . هيري نصيرة ومزيان أمينة: **أهمية حاضنات الأعمال الجامعية في دعم ومرافقة المؤسسات المقاولاتية والناشئة**، مجلة دراسات حول المؤسسات والتنمية، المجلد 07، العدد 08، بومرداس –الجزائر–، 2021، ص 101،102..

كما يؤدي المقاول دوراً محورياً في هذا السياق بفضل صفاته الشخصية مثل الحاجة إلى الإنجاز والمخاطرة بالإضافة إلى مهاراته الإدارية والإجتماعية والشخصية بغض النظر عن دوافعه نحو المقاولاتية.

رغم أهمية دور المقاول فإن من الصعب في العصر الحالي إنجاز نشاطاته دون دعم من محيطه نجاح المقاولاتية مشجع يساعد في تحرير المبادرات وتحقيق النجاح.

"وتتمثل أهمية المقاولاتية في":[1]

1. الرفع من مستويات الإنتاج.
2. زيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشائها.
3. تجديد النسيج الإقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة وإعادة التوازن للأسواق.
4. تشجيع الإبتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها لتشمل حتى المؤسسات القائمة التي تجد نفسها مضطرة إلى التكيف مع التغيرات الحاصلة من أجل تعزيز قدراتها التنافسية بما يضمان بقائها في الأسواق.
5. وسيلة لإعادة الإندماج الإجتماعي للعمال الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة أسباب إقتصادية خارجة عن نطاقهم.
6. تشكل متنفساً يسمح للمقاولين الإنتقال من نموذج العمل المأجور إلى العمل الحر، مما يشجع على المبادرة الفردية وازدهارها ويتطلب ذلك تعزيز الرغبة في المبادرة المقاولاتية بين أفراد المجتمع.

2-أهداف المقاولاتية:

تختلف الوظيفة الأساسية للمقاولاتية بناءاً على طبيعتها ووجهات نظر المساهمين والعمال والإدارة والنقابات، من بين الأهداف التي تسعى المقاولة لتحقيقها هي:[2]

- **خدمة السوق:** تتعلق بإنتاج سلع وخدمات تتوافق مع الطلب الفعلي فيجب على المقاول أن يعتبر خدمة السوق من المهام المركزية للبقاء في ظل الظروف الإقتصادية السائدة.
- **تحقيق المكاسب المالية وتعظيم الربح:** تحقيق الأرباح المالية وتعظيمها هو الهدف الرئيسي للمقاول، يعتبر العديد من الإقتصاديين أن الربح هدف مشروع حيث تمثل تعويضات عن المخاطر التي يتحملها

[1] . علوان محمد الأمين والسبتي وسيلة: **المقاولاتية بين الفكرة وعوامل النجاح**، مجلة النمو الإقتصادي والمقاولاتية، المجلد 02، العدد 01، الجزائر، 2019، ص 05.04.

[2] . نفس المرجع، ص 05.

المنظم، كما أن المساهمين يتطلعون للحصول على حصص من الأرباح إذا لم تحقق المقاولة أرباحاً كافية فإن ذلك قد يؤدي إلى نفور المستثمرين المحتملين مما يشكل خطراً على نموها وانتشارها.

- **تعظيم المنفعة الإجتماعية:** يتطلب من المقاولة تحسين وضعية المجتمع بجانب تعظيم الربح.
- تتجلى المسؤولية الإجتماعية للمقاولة في الحفاظ على البيئة، تحسين ظروف العمل، وإحترام الحقوق الأساسية للإنسان

هناك أهداف أخرى للمقاولاتية تتمثل في:[1]

1. تشجيع الشباب على الإنخراط في العمل الحر والمبادرات الفردية والمشاريع الصغيرة وإستثمار إمكانياتهم المالية والبشرية.
2. تحقيق الأرباح وتنظيم العوائد المالية وهو الهدف الجوهري للمشاريع المقاولاتية.
3. الإسهام في تعزيز الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي لا سيما خلال فترات الأزمات.
4. نشر ثقافة ريادة الأعمال والمبادرة الذاتية في الأوساط العلمية والمجتمعية.
5. تحفيز الإهتمام بالتكنولوجيا والعلوم الحديثة.
6. تغيير نظرة المجتمع وتعزيز ثقافة العمل الحر في مختلف القطاعات والفئات.
7. دعم تنمية المهارات والقدرات الفردية وتوفير بيئة محفزة للإبداع.
8. توفير فرص أوسع للمقاولين وتوسيع نطاق مشاركتهم في التنمية.
9. الدفع نحو إنشاء مشاريع جديدة أو تطوير الهياكل الإدارية داخل المنشآت القائمة.
10. تطبيق مفهوم التجديد الإقتصادي من خلال إعادة النظر في الإتجاهات والفرص المتاحة.

رابعا: دور المقاولاتية:

لم يعد دور المقاولاتية محصوراً في الجانب الإقتصادي فقط بل أصبح أساساً يشمل الجوانب الإجتماعية والبيئة أيضا بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ويمكن توضيح هذا الدور عبر المستويات التالية:[2]

1-على المستوى الاقتصادي:

- تساهم المقاولاتية في تحريك وتغيير النسيج الإقتصادي بما يتوافق مع إحتياجات السوق.

---

[1]. بن زرارة أمينة: **مطبوعة بيداغوجية في مقياس المقاولاتية مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص الإتصال وعلاقات عامة**، جامعة 8 ماي 1945-قالمة-، 2022/2023، ص 11.

[2] . خالد بوشارب بولوداني: **مطبوعة بيداغوجية في مقياس المقاولاتية للسنة الثانية ماستر**، تخصص فلسفة، جامعة 8 ماي 1945 -قالمة-، 2021، ص 23.

- تخلق بيئة تنافسية تكسر إحتكار المؤسسات الكبيرة.
- ترفع معدلات النمو الإقتصادي عبر سرعة الإستجابة للمتغيرات السوقية.
- تزيد من معدلات الإدخار والإستثمار بفضل إنخفاض تكاليف الإنتاج مقارنة بالمؤسسات الكبرى.

ويمكن أن نتوصل إلى أن أهمية دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المتوازنة فيما يلي:

- تساهم في الحد من الإختلالات الإقتصادية والإجتماعية خاصة في القطاعات الهشة.
- تؤدي دوراً بارزاً في تصحيح الخلل الهيكلي للإقتصاد الوطني.
- تعزز حجم الصادرات الصناعية وتشجع على الإندماج في الأسواق الدولية.
- تعتمد على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة فعالة لعلاج الإختلالات.

ويمكن أيضا استعراض الدور الذي تلعبه المقاولاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية كما يلي:

- **رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الإقتصادي:** تعتبر المؤسسات الصناعية الكبيرة أكثر قدرة على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الإقتصادي بفضل إرتفاع إنتاجية العمل.

بالإضافة إلى تطبيق أساليب إدارية حديثة مع مراعاة العلاقة بين رأس المال المستثمر والعائد الإقتصادي لتحقيق فائض إقتصادي للمجتمع، على الرغم من أن الفائض الإقتصادي يزيد مع حجم المؤسسة فإن الربط بين الإستثمار والفائض قد يؤدي إلى تراجع بعض المؤسسات وبالتالي يمكن أن تكون المقاولاتية أكثر قدرة على تعظيم الفائض الإقتصادي للمجتمع.

- **تنويع الهيكل الصناعي:** تؤدي الممارسة المقاولاتية دوراً مهماً في تنويع الإنتاج وتوزيعه عبر مختلف الفروع الصناعية حيث تساهم الشركات الصغيرة في إنشاء مجموعة متنوعة من السلع والخدمات، تلبي هذه الشركات إحتياجات السكان مع السلع الإستهلاكية وتدعم أيضاً الصناعات الكبيرة من خلال توفير المواد اللازمة لها.
- **تدعيم التنمية الإقليمية:** تتميز المقاولاتية بإنتشارها في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة حيث يمكن إقامتها بسهولة دون الحاجة لإستثمارات كبيرة أو تكوين عال، تساهم هذه الأنشطة في تحقيق تنمية إقليمية متوازنة وتخفيف مشاكل الإسكان والتلوث البيئي.
- **معالجة بعض الإختلالات الإقتصادية:** تعاني الدول النامية من إنخفاض معدلات الإدخار والإستثمار المقاولاتية تساهم في معالجة هذه الإختلالات بفضل تكلفتها المنخفضة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة[1]،

[1] ـ حيولة إيمان وموساوي وردة: **مساهمة المقاولاتية في التنمية الإقتصادية**، المجلة الجزائرية للموارد البشرية، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص ـ ص 23.22.

- كما تساعد في تحسين ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع محلياً بدلاً من إستيرادها وتصدير السلع الصناعية مع الإعتماد على كثافة العمل لتقليل الحاجة لإستيراد التكنولوجيا المكلفة
- **تنمية الصادرات:** تعد قضية هامة للدول النامية التي تواجه عجزاً متزايداً في موازين مدفوعاتها خاصة في الميزان التجاري، كان التصدير لفترة طويلة مقتصراً على المؤسسات الكبيرة بسبب الحاجة إلى شبكات تجارية معقدة ومع ذلك تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مزايا نوعية تعزز قدرتها على التصدير.
- **تكوين رأس المال البشري:** تؤدي المقاولاتية إلى تكوين رأس المال البشري وذلك بتأمين الحصول على تدريب أقل تكلفة مما تؤمنه مؤسسات التدريب الرسمية والمعاهد الفنية، حيث تتسم هذه المعاهد في الدول النامية بنقص الإمكانيات.

2-على المستوى الاجتماعي: [1]

- **رفع معدلات التشغيل:** يعود الإهتمام العالمي بالممارسة المقاولاتية إلى مساهمتها الفعالة في خلق فرص العمل والحد من البطالة وتعد المقاولاتية الإجتماعية وسيلة فعالة لإستيعاب العرض المتزايد من القوى العاملة خصوصاً في الدول النامية التي تتميز بوفرة اليد العاملة مقارنة بنقص رأس المال ومن ثم تساهم المقاولاتية في تحقيق توازن وإستقرار سوق العمل.
- **عدالة توزيع الدخل:** تساهم المؤسسات المقاولاتية التي تتصف بصغر الحجم وتنوعها في تحقيق عدالة توزيع الدخل بشكل أفضل، حيث أن إنشاء هذه المؤسسات لا يحتاج إلى إمكانيات إستثمارية ضخمة مما يتيح لعدد كبير من الأفراد إنشاء مؤسساتهم الخاصة ويساعد هذا التنوع على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الفقر مما يساهم في تنشيط عملية الإستثمار في الصناعات الكبرى ويؤدي ذلك إلى زيادة النمو الإقتصادي وتحقيق التوازن الإجتماعي.
- **مكافحة الفقر وتعزيز التقدم الإجتماعي:** منذ منتصف الثمانينات برزت الممارسة المقاولاتية كأداة فعالة لمحاربة الفقر ودعم الفئات الإجتماعية والإقتصادية الهشة خاصة في الدول النامية التي خضعت لإصلاحات هيكلية، وقد ساهمت المبادرات المقاولاتية في هذه الدول في خلق أنشطة إقتصادية صغيرة ومتوسطة الحجم مما أدى إلى تخفيض معدلات البطالة وساعد الفئات المهمشة على تحسين أوضاعها المعيشية.

[1] ـ حيوله إيمان وموساوي وردة، المرجع السابق، ص 23.

- **ترقية روح المبادره:** تشير العديد من الدراسات إلى أن الممارسة المقاولاتية تعتمد بشكل أساسي على روح المبادرة، حيث تعمل على تشجيع الأفراد وتحفيزهم على إنشاء مشروعاتهم الخاصة مما يرسخ طبقة من المقاولين المستقلين.
- **المساهمة في تفعيل دولر المرأة:** تساهم الممارسة المقاولاتية أيضا في تعزيز دور المرأة اقتصادياً وإجتماعياً من خلال دعم مشاركتهم في الأنشطة الإنتاجية الخدماية وبالتالي تحقيق تكامل أكبر بين الجنسين في مختلف المجالات[1].

خامسا: أشكال المقاولاتية:

تعبر المقاولاتية عن نشاط يتمثل في إنشاء مشروع أعمال بهدف تحقيق قيمة إقتصادية قد يتخذ هذا النشاط أشكال متنوعة حسب عدة معايير منها:[2]

1. **حسب طبيعة تأسيس المنظمة:** يمكن أن تنشئ المؤسسة المقاولاتية ككيان جديد كليا (Création ex-nihile) دون أن ترتبط بهيئة موجودة مسبقا، كما قد تكون ناتجة عن مبادرة داخل مؤسسة قائمة عبر ما يعرف بريادة الأعمال الداخلية (Intrapreneuriat) أو ما يعرف بريادة الأعمال التنظيمية وكذا الإفراق (essage) حيث ينشئ أحد العمال مؤسسة جديدة بدعم من مؤسسته الأم، كما قد تنتج عبر التفويض الخارجي (Externalisation) مثل الشركات التي يتم تأسيسها ضمن عقود الإمتياز (Franchise) أو المقاولة من الباطن (La soustraitance)
2. **حسب الهدف من الإنشاء:** يمكن تصنيف المؤسسات الجديدة إلى مؤسسات ربحية تهدف إلى تحقيق أرباح وأخرى ذات طابع إجتماعي تسعى لتحقيق منافع مجتمعية هذا ما يعرف بالمقاولاتية الإجتماعية.
3. **حسب طبيعة المقاول:** نتحدث حسب هذا المعيار عن مقاولات نسائية، مقاولات عائلية، مقاولات شبانية، مقاولات إجتماعية...إلخ.
4. **حسب حجم المؤسسة:** يتم التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة وكذا العمل الحر.
5. **حسب درجة الإبداع:** يمكن تصنيف عدة أشكال من المؤسسات إنطلاقاً من المؤسسات الناشئة ذات التكنولوجيا المتطورة.

هناك أشكال أخرى للمقاولاتية تتمثل في:[3]

---

[1] - حيوله إيمان وموساوي وردة، المرجع السابق، ص 26.

[2] - هيري نصيرة ومزيان أمينة، مرجع سابق، ص 101.

[3] - بن زرارة أمينة، مرجع سابق، ص 13.

- **شراء عمل قائم:** إن شراء مؤسسة قائمة يختلف عن إنشاء مؤسسة جديدة حيث يمكن الإعتماد على إمكانيات المؤسسة الحالية وتاريخها وهيكلها التنظيمي مما يقلل من عدم اليقين والمخاطر، هناك حالتين رئيسيتان في هذا النوع من النشاط: شراء مؤسسة في حالة جيدة أو شراء مؤسسة تواجه صعوبات.
- **المقاولة الداخلية:** تعتبر وسيلة للمؤسسات لتجنب الآثار السلبية لزيادة ميول الأفراد نحو العمل الحر ولتطوير المقاولة الداخلية يجب توافر شروط معينة منها:
- تشجيع التجربة وخلق بيئة تسمح بالخطأ.
- توفير الموارد اللازمة للمشاريع الجديدة وتسهيل الوصول إليها.
- تعزيز العمل الجماعي المنظم بين الأفراد المتخصصين في نفس المجال.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى نشأة المقاولاتية حيث ظهرت كإستجابة للتحولات الإقتصادية والإجتماعية ثم تتبعنا تتطورها في السياق الجزائري لاسيما بعد التحول إلى إقتصاد السوق مما أفرز مجموعة من السياسات والآليات الداعمة لها، كما تم إبراز خصائص المقاولاتية التي تميزها كالإبداع وتحمل المخاطر وروح المبادرة وتوقفنا عند أهمية المقاولاتية في دفع عجلة التنمية وخلق فرص العمل، إلى جانب أهدافها المتمثلة في تشجيع المبادرة الفردية وتحقيق الإستقلالية الإقتصادية وفي الأخير عرض أشكال المقاولاتية المختلفة التي تعكس تنوع مجالاتها وقدرتها على التكيف مع حاجات المجتمع.

.

الفصل الرابع :إستراتيجيات تنمية المقاولاتية في الجامعة

- ❖ تمهيد

أولا– التعليم المقاولاتي

ثانيا– حاضنات الاعمال

ثالثا– دار المقاولاتية

- ❖ خلاصة

تمهيد:

أصبحت المقاولاتية اليوم من أهم محركات النمو الإقتصادي والإجتماعي إذ باتت الجامعات مطالبة أكثر من وقت مضى بتبني أدوار جديدة تتجاوز وظيفة التعليم والتكوين التقليدي لتشمل المساهمة الفعلية في تنمية روح المبادرة والإبتكار لدى الطلبة.

في هذا السياق تزايدت الدعوات إلى ضرورة وضع إستراتيجيات واضحة ومتكاملة لتنمية المقاولاتية داخل الأوساط الجامعية بما ينسجم مع التحولات الإقتصادية ومتطلبات سوق العمل.

وتتجسد هذه الإستراتيجيات في مجموعة من الآليات والمبادرات التي تسعى إلى خلق بيئة جامعية محفزة للمقاولاتية، مثل إدماج التعليم المقاولاتي في البرامج الأكاديمية، وإنشاء حاضنات الأعمال، وتفعيل دور دار المقاولاتية بين الجامعة والمحيط الإقتصادي فهذه الإستراتيجيات لا تهدف فقط إلى تقديم معارف نظرية بل إلى تمكين الطالب من مهارات عملية تؤهله لخلق مشروعه الخاص والمساهمة في التنمية المحلية.

بناء على ما سبق يتناول هذا الفصل أهم الإستراتيجيات التي تعتمدها الجامعة في تنمية المقاولاتية مع التركيز على أبعادها النظرية والتطبيقية وتحليل مستوى فعالياتها في تعزيز الكفاءات الريادية لدى الطلبة.

الشكل 01 يوضح استراتيجيات تنمية المقاولاتية في الجامعة

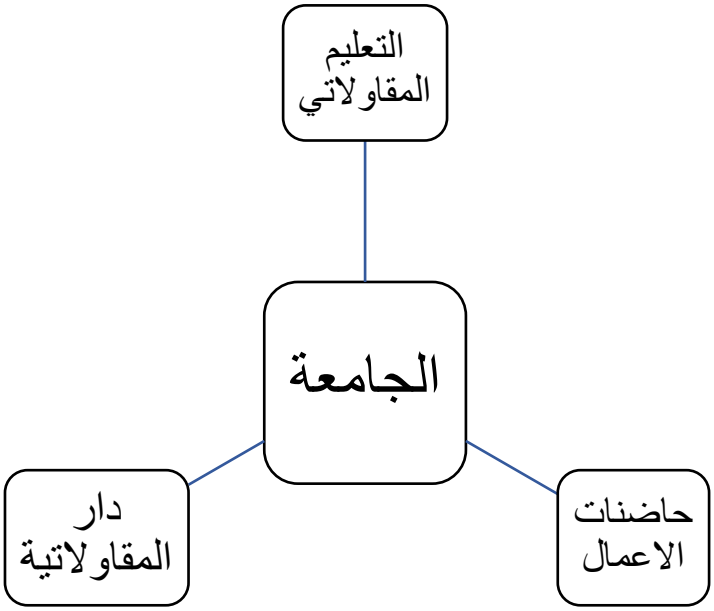

المصدر: من إعداد الطالبتين

أولا: التعليم المقاولاتي:

1-التطور التاريخي للتعليم المقاولاتي:

يسجل الظهور الأول لتدريس المقاولاتية في الجامعات سنة 1947 حيث قدم "ميل ماسيس" أول مقرر أكاديمي في هذا المجال بكلية إدارة الأعمال بجامعة هارفرد، جاء هذا المقرر إستجابة لحاجة ملحة لدى الطلبة العائدين من الحرب العالمية الثانية في ظل مرحلة إقتصادية إنتقالية شاهدت إنهيار الصناعات ولقي اهتماماً واسعاً من قبل الطلبة مما جعله منطلقاً لتأسيس التعليم المقاولاتي المنظم على مستوى التعليم العالي.

شهدت بداية السبعينات تحولاً ملحوظاً في مسار تعليم إدارة الأعمال حيث بادرت 16 جامعة أمريكية بتقديم مقررات خاصة بالمقاولاتية رغم غياب تفسير دقيق لهذا التحول المفاجئ، وقد رافق هذا التوسع الأكاديمي بروز عدد من المجلات العلمية المتخصصة في ريادة الأعمال مما ساهم في ترسيخ هذا الحقل كمجال بحثي مستقل.

وفي السياق ذاته طرأ تحولاً ثقافياً لافتاً في دلالة مفهوم "المقاول" إنتقل من كونه مرادفاً للجشع والإنتهازية وعدم الولاء إلى إقترانه بصفات إيجابية مثل الإبداع، الإبتكار، والمسؤولية الإجتماعية، خلق فرص العمل، وتحقيق القيمة الاقتصادية يعكس هذا التفسير في النظرة الإجتماعية تحولاً تدريجياً في الموقف من الرياديين، حيث إنتقلوا من دائرة التهميش إلى موقع التقدير والدعم في الوعي الجمعي.

ومع نهاية تسعينات القرن 20 بلغ تعليم المقاولاتية في الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة متقدمة من النضج والإنتشار حيث إرتفع عدد المساقات المقدمة في هذا المجال إلى أكثر من 2200 مساق كما تم اعتماد حوالي 1600 مدرسة تدرس المقاولاتية إلى جانب إنشاء 100 مركز بحث متخصص، وقد رافق هذا الزخم الأكاديمي ذات الجودة العالية تعزيز مكانة المقاولاتية كمجال بحثي وتكوين متكامل داخل منظومة التعليم العالي.

وقد لعبت الجامعات الأمريكية دوراً رياديا في قيادة الجامعات العالمية نحو إدماج تعليم المقاولاتية ضمن مناهجها، ويرجع الفضل في ذلك إلى جامعة جنوب كاليفورنيا التي بادرت سنة 1971 إلى تقديم أول مساق حديث ومتكامل في المقاولاتية مما شكل منعطفا مهماً في هذا الحقل المعرفي. [1]

ومع ذلك ظل هذا المجال خلال أواخر السبعينات نشاطاً هامشيا نسبياً يفتقر إلى التأصيل الأكاديمي

[1] ـ مرابط إيمان: **دراسة سوسيولوجية حول أهم مؤسسات التعليم المقاولاتي في الجزائر– نحو إنتاج رواد أعمال أكاديميين**–، ملتقى وطني بعنوان التعليم المقاولاتي في الجزائر واقع وآفاق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 04.

الواضح ويرجع ذلك أساساً إلى محدودية الدراسات والأبحاث العلمية التي تناولت المقاولاتية آنذاك، مما حال دون بلورة إطار معرفي في صلب له في تلك المرحلة.

شهد تعليم المقاولاتية نمواً ملحوظاً خلال بدايات ومنتصف ثمانينات القرن العشرين حيث ارتفع عدد الجامعات التي أدرجت هذا التخصص ضمن مناهجها إلى أكثر من 250 جامعة تقدم العديد من الدراسات والأبحاث المتخصصة في هذا المجال، ومع مرور الوقت إكتسب التعليم المقاولاتي إهتماماً متزايدا من قبل الأوساط الأكاديمية والإقتصادية على الصعيد العالمي نظراً لدوره الحيوي في دعم روح المبادرة وتوجيه الطاقات نحو إنشاء وتطوير المشاريع، وقد أصبح هذا التعليم اليوم عنصراً محورياً في السياسات التكوينية لما له من دور أساسي في تحفيز الإبتكار وخلق فرص العمل وتنشيط النسيج الإقتصادي.

وجدير بالذكر أن أول مؤتمر علمي حول المقاولاتية عقد سنة 1980 وقد تكلل هذا الحدث بصدور مؤلف مرجعي حمل **عنوان "دائرة معارف المقاولاتية" "Enayclapedia of entrepreurship"**، مثل توثيقا لأهم أعمال هذا المؤتمر ومضامينه، كما شهدت تلك المرحلة بروز عدد من الأنشطة والمبادرات العلمية التي ساهمت بشكل فعال في ترسيخ المقاولاتية كمجال أكاديمي مستقل ووفرت لها إطارا نظرياً ومعرفياً عزز من مكانتها داخل الحقل الجامعي والبحثي. [1]

2-أهمية وأهداف التعليم المقاولاتي:

تنبع أهمية التعليم المقاولاتي من تشكيل وعي ريادي لدى الأفراد يمكنهم من الإنتقال من منطق التوظيف التقليدي إلى منطق المبادرة والإنتاج، إذ لا تقتصر هذه الأهداف على تزويد الطلبة بالمعارف النظرية المتعلقة بالمقاولاتية بل تتعداها إلى تطوير مهارات التفكير النقدي وإتخاذ القرار والعمل الجماعي والقدرة على إدارة المخاطر وإقتناص الفرص، وتكمن القيمة الجوهرية لهذه الأهداف في كونها تساهم في إعداد جيل قادر على مواجهة التحولات الإقتصادية والإجتماعية بثقة وكفاءة عبر تحويل الأفكار الريادية إلى مشاريع واقعية ذات أثر ملموس، ومن هذا المنطلق فإن ترسيخ هذه الأهداف ضمن المنظومة التكوينية في مؤسسات التعليم العالي يعد ضرورة إستراتيجية لما لها من دور محوري في دعم التنمية المستدامة والتحفيز الإبتكاري وتمكين الشباب من رسم مسيرتهم المهنية بمرونة ووعي ذاتي. [2]

---

[1] ـ مجدي عوض مبارك: **التربية الرياضية والتعليم الرياضي-مدخل سلوكي-**، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، 2011، ص 72.

[2] ـ أيمن عادل عيد: **التعليم الريادي مدخل لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والأمن الإجتماعي**، المؤتمر السعودي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، القصيم، سبتمبر 2014، ص81.

في كونه خطوة أساسيه لغرس روح المبادرة لدى الأفراد وزيادة فرص نجاح المشاريع، مما يساهم في صناعة قادة المستقبل القادرين على تحمل مسؤوليات النمو الإقتصادي الوطني بما يتماشى مع التوجهات العالمية الحديثة.

أ-أهمية التعليم المقاولاتي: [1]

تتجلى أهمية التعلم المقاولاتي في تعزيز القدرات المتميزة لدى الأفراد لخلق الثروة من خلال إستغلال الفرص المرتبطة بالإقتصاد القائم على المعرفة مما يجعلهم عناصر فعالة في بناء مجتمع معرفي متكامل ومزدهر. كما يساهم تعلم المقاولاتية في إنتاج مقاولين يتمتعون بروح الإبداع والإبتكار الأمر الذي يؤدي إلى إحداث نقلة نوعية في الإقتصاد الوطني من خلال:

- إستغلال الفرص المرتبطة بالإقتصاد القائم على المعرفة مما يجعلهم عناصر فاعلة في بناء مجتمع معرفي متكامل ومزدهر.
- يساهم تعلم المقاولاتية في إنتاج مقاولين يتمتعون بروح الإبداع والإبتكار الأمر الذي يؤدي إلى إحداث نقلة نوعية في الإقتصاد الوطني، من خلال طرح أفكار متجددة تدفع نحو إقتصاد معرفي مستدام وتنمية مجتمع المعرفة.
- وتكمن أهمية التعليم المقاولاتي أيضا في مساهمته في تنمية الأصول المعرفية للأفراد وتعظيم ثرواتهم بما يعزز التراكم الرأسمالي في مجال المعرفة، ويعزز من قدرة الوطن على بناء مجتمع متقدم معرفياً وإقتصادياً.
- ويعد تعلم المقاولاتية أداة فعالة في تمكين العاملين داخل المؤسسات من إكتساب مهارات نادرة ومبتكرة تؤهلهم لتحقيق معدلات نمو أعلى في الأداء والمبيعات مقارنة بأقرانهم مما يدعم تنافسية المؤسسات في السوق.
- كما يساهم تعليم المقاولاتية في رفع إحتمالية تطوير منتجات جديدة نظراً لما يكتسبه من قدرات إبداعية لدى المقاولين وهو ما يعزز من ديناميكية الأسواق وتحفيز الإبتكار.
- وأخيرا يفتح تعليم المقاولاتية آفاق جديدة أمام الخريجين لإمتلاك أفكار مشاريع تجارية قائمة على التكنولوجيا المتقدمة تساهم في بناء إقتصاد معرفي وتدعم التوجهات الوطنية الرامية إلى تقليص معدلات البطالة وتعزيز فرصة التشغيل الذاتي.
- تعد روح المبادرة خطوة أساسية لزيادة فرص نجاح المشاريع وبروز مؤسسات جديدة.

[1] . أيمان عادل عيد، المرجع السابق، ص 81.

- يساهم في خلق فرص عمل جديدة مما يساعد في التخفيف النسبي من البطالة، وينتج قادة متكونين يتمتعون بالإبداع والإبتكار.
- يساهم في إحداث تحول إيجابي في الإقتصاد وتحقيق إستدامة المشاريع.
- يعزز من ظهور أفكار جديدة تتميز بالطابع الإبداعي.[1]

ب-أهداف التعليم المقاولاتي:

- التعرف على المقاولين المحتملين وتأهيلهم لبدء مشاريعهم أو تطوير مؤسساتهم القائمة.
- تمكين المتعلمين من إعداد خطط عمل لمشاريع مستقبلية قائمة على التكنولوجيا والإبتكار.
- التركيز على الجوانب الأساسية لنجاح المشروع مثل دراسة السوق، تحليل المنافسة، التمويل، الإجراءات القانونية والضرائب[2].
- وبشكل عام يهدف تعليم المقاولاتية إلى غرس عقلية وثقافة مقاولتية لدى الطلبة بما يعزز روح المبادرة لديهم ويجعل من العمل المقاولاتي خياراً مهنيا محتملاً بعد التخرج.

تتعدد أهداف تعليم المقاولاتية بإختلاف المقاربات البحثية، ومن أبرزها ما طرحه "فايول (1999)" حدد ثلاثة أهداف رئيسية مرتبطة بثلاث حالات:

- **التوعية والتحفيز:** إستهداف فئة الطلبة الذين لا يملكون معرفة مسبقة بالمقاولاتية بهدف تعريفهم بها وتعزيز روح المبادرة لديهم.
- **تنمية المهارات:** تمكين الطلبة الراغبين في إكتساب الأدوات والمهارات التقنية اللازمة للسلوك المقاولاتي.
- **الدعم والتطبيق:** توفير التأطير والتدريس والمرافقة للطلبة الذين يمتلكون مشاريع مقاولاتية قابلة للتنفيذ.

كما يقترح "أوسيناد وعرافان" 1994 مجموعة من الأهداف من أبرزها:[3]

- تمكين الطلبة من المعارف الأساسية المرتبطة بالمقاولاتية.
- اكتساب المهارات التقنية في التخطيط، التحليل، والتسيير.
- تحديد وتحفيز الكفاءات والمواهب المقاولاتية.
- دعم وتطوير الخصائص الفريدة للمقاولة.

---

[1] - بن عيسى ليلى وناصري الزهرة: **التعليم المقاولاتي وآثاره على التوجيه المقاولاتي لدى الطلبة**، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية، العدد3، المجلد 02، جامعة محمد خضير، بسكرة، سبتمبر2019، ص 234.

[2] - نفس المرجع، ص 235.

[3] - بوحجر رشيد: **إشكالية تنمية الروح المقاولاتية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 03، 2020/2019، ص 173.

- تكوين مواقف إيجابية نحو التغيير والإبتكار[1].

وبناء على ما سبق نستنتج مجموعة من الأهداف للتعليم المقاولاتي:

- تمكين الطلبة من إعداد خطط وإستراتيجيات فعالة لإنشاء مشاريعهم.
- التركيز على الجوانب الأساسية لتأسيس المشروع كالدراسة المالية والتسويقية والتنظيمية.
- تنمية المهارات الإدارية والقدرات الإجتماعية والقيادية لدى الطلبة.
- تكوين شخصية مقاولاتية قادرة على المبادرة وتحمل المسؤولية.
- توفير المعارف الأساسية حول المقاولاتية وأساليب إنشاء المشاريع الناجحة.
- المساهمة في تغيير نظرة المجتمع إتجاه المقاولاتية وتعزيز قيمتها كخيار مهني.

3-متطلبات التعليم المقاولاتي:

يشكل التعليم المقاولاتي أحد الأسس الحيوية لبناء جيل قادر على الإبتكار وخلق الثروة غير أن تحقيق تعليم مقاولاتي فعال لا يتم بشكل عشوائي بل يتطلب توفر شروط محددة، من هذا المنطلق تبرز مجموعة من المتطلبات الأساسية لضمان نجاح هذا النوع من التعليم وهي كالتالي:

- **توفير البنية التحتية:** من خلال تجهيز المؤسسات التعليمية بالقاعات المناسبة والوسائل التقنية الحديثة التي تدعم التطبيق العملي لتعليم المقاولاتية.
- **توفير الموارد البشرية المؤهلة:** كالمعلمين والباحثين والمدرسين القادرين على تطبيق أساليب تعليمية فعالة ومبتكرة في المجال المقاولاتية.
- **تهيئة البنية الداعمة:** عبر رفع وعي مختلف فئات المجتمع بأهمية المقاولاتية بدءاً من صناع القرار وصولاً إلى المواطن العادي لضمان دعم شامل للعملية التعليمية.
- **الإستفادة من التجارب العالمية:** بالإعتماد على النماذج الدولية الناجحة لتطوير وتحسين تعليم المقاولاتية محليا.
- **الإستجابة للتحديات:** من خلال مواجهة الصعوبات التي تفرضها طبيعة المقاولة بمرونة وقدرة على التكيف

[1] . مرابط إيمان، مرجع سابق، ص 09.

4-أساليب التعليم المقاولاتي:

يصنف "بشارد Bachard" أساليب تدريس المقاولاتية إلى ثلاث فئات بيداغوجية وهي:

- **بيداغوجية التلقين:** يعتمد فيها المتعلم على المدرب الذي يوجه عملية التعلم بشكل مباشر حيث تكون السيطرة التعليمية من طرف الأستاذ.
- **بيداغوجية البناء:** يركز هذا الأسلوب على المتعلم حيث يتعلم بنفسه في مسار تعلمه ويبني معارفه من خلال التجربة والتفاعل.
- **بيداغوجية المشاركة في البناء:** يشرك هذا النموذج كلا من المعلم والطالب في مراقبة وتوجيه عملية التعلم مما يعزز التفاعل المشترك. [1]

"أما بالنسبة للدكتور "أرنست صامويل مواسا لويبا" "Mwasaluiba" صنف طرق تدريس المقاولة إلى:[2]

- **طرق تقليدية (غير فعالة):** تشمل الأساليب التقليدية المحاضرات النظرية، الحلقات الدراسية، القراءة، وإعداد مخطط الأعمال وهي تركز على التلقين أكثر من التطبيق العملي مما يجعل الطلبة مشاركين سلبيين، وتعد هذه الطرق ملائمة لإعداد الطلبة للعمل لدى مؤسسات قائمة لكنها غير كافية لتحفيز روح المبادرة المقاولاتية.
- **طرق مبتكرة (فعالة):** تعتمد على التعلم القائم على الفصل تهدف إلى تعزيز الإبداع والتفكير التحليلي في حل المشكلات، ومن بين هذه الطرق "المحاكاة الحاسوبية" التي تتيح للطلبة خوض تجارب إفتراضية في صنع القرار وتطوير مشاريع جديدة مما يساهم في تنمية مهاراتهم في إتخاذ القرارات المعقدة.

يرى "Mwasaluiba" أن الأساليب التقليدية أقل فاعلية في تنمية السمات الريادية لدى الطلبة إذ تعدهم ليكونوا موظفين بدلاً من أن يصبحوا مقاولين.

الإعتقاد بأن الطرق التقليدية هي الوحيدة التي ينبغي إستخدامها لتزويد الطلبة بالأسس النظرية لأعمالهم المقاولاتية قد يكون محدوداً في الوقت الحالي، فعلى الرغم من أهمية الأساليب التقليدية التي تعتمد على نقل المعلومات فإن الأساليب المبتكرة التي تعتمد على منهجية التحويل تعتبر أكثر قدرة على تطوير مهارات الطلاب في بيئة الأعمال.

---

[1] . مرابط إيمان، المرجع السابق، ص 08.

[2] . Mwasaluiba: Entrepreneurs education-oreview f its objecteures-teaching and impact indicators, journal of education of training, N1, vol 52, Emerald, group publishing, united kingdom, 2010, p 20-47.

منهجيه التحويل تركز على إشراك المتعلم في عملية التعلم مما يتيح له إكتساب المهارات من خلال التجربة والتفاعل، في حين أن منهجية النقل قد تقتصر على تدريس الحقائق والمعارف بطريقة ثابتة مما قد لا يكون كافياً في تطوير قدرات الطالب المقاولاتية التي تحتاج إلى تطوير المهارات العملية والتجريبية.

لذلك يمكن القول أن مزيجاً من الأساليب التقليدية والأساليب المبتكرة يمثل النموذج الأكثر فعالية لتعليم المقاولاتية حيث تساهم الأساليب التقليدية في توفير قاعدة نظرية راسخة بينما تدعم الأساليب المبتكرة إكتساب الخبرات العملية وتطوير المهارات اللازمة للعمل المقاولاتي.

5-محتوى برامج التعليم المقاولاتي:

يعاني محتوى تعليم المقاولة في كثير من الأحيان من غياب الصرامة النظرية حيث لا يكفي مجرد تنوع الطرق المعتمدة لتكوين مقاربة فعالة في هذا المجال، فإعتماد طرق تدريس متعددة دون إطار أكاديمي واضح قد يؤدي إلى غموض المفاهيم ونقص في الفعالية كما أن غياب تعريف دقيق للمفاهيم الأساسية يعيق تخصيص مجال تعليم المقاولة كفرع أكاديمي مستقل يؤدي إلى ضعف بناء مرجعية علمية واضحة.

عند إستعراض مختلف البرامج التعليمية في مجال المقاولة يلاحظ أنها تركز بشكل كبير على خطة العمل ودراسة السوق لتساهم في إدماج الطالب ضمن واقع العمل للمقاولاتي.

فخطة العمل تمثل وسيلة مناسبة لترجمة الأفكار إلى مشاريع عملية وهي عنصر جوهري إلى جانب عناصر أخرى في العملية التعليمية.

لذلك لا ينبغي أن يختزل التعليم المقاولاتي في مجرد تقديم محتوى نظري بل يجب أن يتضمن أيضاً ممارسات تطبيقية تعكس الواقع العملي، وتظهر مدى قدرة الطالب على بلورة مشروع متكامل يأخذ بعين الإعتبار شخصية صاحبه وملائمته للسوق، غير أن ذلك لا يستدعي إلغاء مخطط الأعمال من برامج التكوين المقاولاتي بل يتطلب تحديد مكانته النسبية ضمن هذه البرامج.

"فالتعليم المقاولاتي لا يقتصر على التكوين التقني خطة العمل فحسب بل يشمل أيضا جوانب أخرى مثل الثقافة، السلوكيات والأوضاع وهو يعتمد على مقاربة متعددة المستويات تجمع بين المعارف، الخبرات، المهارات، المواقف، والسمات الشخصية.[1]

من خلال الرجوع إلى الأدبيات المتخصصة في مجال التعليم المقاولاتي طرحت تصورات ونماذج متعددة حول كيفية بناء محتوى البرامج والمناهج الخاصة بتعليم المقاولة في مؤسسات التعليم العالي، ومن

[1] ـ قايدي أمينة، المرجع السابق، ص 126.

بين هذه النماذج نموذج (5.E) الذي يعد مرجعاً يمكن الإسترشاد به عند تطوير أي برنامج أو منهج في هذا المجال، حيث يشمل مجموعة من العناصر الأساسية وهي:[1]

- **عنصر البيئة:** يجب أن يساهم المنهج في تنمية وعي المتعلمين بالبيئة المحيطة.
- **عنصر الإقتصاد:** الذي يهدف إلى تمكين المشاركين من فهم طبيعة الجماعات الإقتصادية وقواعد التفاعل داخلها.
- **عنصر المقاولين:** يؤكد على أهمية التواصل المباشر مع المقاولين الموجودين في البيئة المحلية والإستفادة من تجاربهم وتصوراتهم.
- **عنصر المشروع:** فهو يعد المحور الأساسي والروح لأي برنامج دراسي في هذا المجال.
- **عنصر Entreplexity:** وهو العنصر الذي يجمع بين المكونات السابقة ويوحدها ضمن مقاربة عملية تتعامل مع الغموض الذي يميز الممارسة المقاولاتية.

ركز "Linon" على أن السيرورة المقاولاتية تتكون من ثلاث عناصر أساسية: المقاولة، البيئة والفرصة ويعد التوجه الشخصي العنصر الأول في هذه السيرورة، حيث ينظر إلى المقاول كفاعل يتفاعل مع محيطه لتجديد الفرص وبدء مشروع جديد في نهاية المطاف، وعلى تعليم المقاولة أن يعالج هذه العناصر لكن بدرجات وأدوات مختلفة.

فالمقاول يعد عنصراً لا يمكن إغفاله في أي مبادرة تعليمية لأنه يمثل المحرك الأساسي للمشروع وللسيرورة المقاولاتية ككل، أما البيئة هي العنصر الرئيسي الثاني تؤثر بشكل مباشر على قرارات وأفعال المقاولين المحتملين بحكم تفاعلهم المستمر معها في حين تعد الفرصة الأساس الذي يبنى عليه أي مشروع جديد، فهي النقطة التي تنطلق منها العملية المقاولاتية.[2]

6- مراحل التعليم المقاولاتي:

تمر عملية التعليم المقاولاتي بخمس مراحل مختلفة حيث تختلف كل مرحلة عن الأخرى من حيث الأهداف والمحتوى وتهدف هذه المراحل إلى تكوين مقاول يمتلك القدرة على إنشاء مشروعه الخاص وإدارته بكفاءة، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

[1] ـ الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص 166.

[2] ـ قايدي أمينة، مرجع سابق، ص 127.

المرحلة الأولى: تعلم أساسيات المقاولاتية

في هذه المرحلة يفترض أن يتعلم الطلبة ويمارسوا مختلف الأنشطة المرتبطة بروح المبادرة وملكية المشاريع، وذلك في المراحل الدراسية الإبتدائية الإعدادية والثانوية يتم التركيز على تعليمهم المبادئ الأساسية اللازمة للنجاح في إقتصاد قائم على العمل الحر، هذا من شأنه أن يعزز دافعيتهم نحو التعلم ويغرس فيهم روح المقاولة منذ الصغر.

المرحلة الثانية: الوعي بالكفاءة

في هذه المرحلة يتعلم الطلبة إستخدام لغة الأعمال والتفكير من منظور أصحاب العمل وهو ما يعد جانباً أساسياً في التأهيل المهني والتقني، يركز التعليم هنا على إكتشاف الكفاءات الأولية وتنميتها سواء من خلال مساق مخصص للمقاولاتية أو من خلال دمجها في مواد ومناهج أخرى ذات صلة، فعلى سبيل المثال يمكن إدراج عروض المبيعات ضمن مناهج مهارات الإتصال مما يساهم في تعزيز قدرات الطلبة العملية وربطها بسوق العمل.[1]

المرحلة الثالثة: التطبيقات الإبداعية

نظراً لتعقيد عالم الأعمال تركز الجهود التعليمية في هذه المرحلة على تمكين الأفراد من إستكشاف الأفكار وتخطيط المشاريع بطريقة عملية ويتم ذلك من خلال مشاركتهم في ندوات وورش عمل تتضمن أنشطة وتطبيقات إبداعية متنوعة، ومن خلال هذه التجربة يكتسب المتعلمون فهما أعمق وأكثر شمولاً للمراحل السابقة مما يعزز مهاراتهم في الإبتكار وتوليد الأفكار.

كما تساهم هذه المرحلة في تحفيزهم على خلق فرص عمل واتخاذ القرارات المتعلقة بإنشاء مشاريعهم الخاصة.

المرحلة الرابعة: بدء المشروع

بعد أن يكتسب الأفراد السابقون خبرة في العمل والمقاولاتية من خلال التعليم التطبيقي يحتاج الكثير منهم إلى دعم خاص لتحويل أفكارهم إلى مشاريع واقعية وفرص عمل ملموسة ويتم ذلك عبر تقديم المساعدة في إطار برامج التعليم التقني والمهني بالإضافة إلى برامج الدعم المتوفرة في الكليات والجامعات، وتساهم

[1] - بن عيسى ليلى وناصري الظهري: **التعليم المقاولاتي وأثره على التوجه المقاولاتي لدى الطلبة**، دراسة إستطلاعية لقراءة طالبات المقاولات بجامعة بسكرة 03، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية، المجلد 03. العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2019، ص 235.

هذه المبادرات في ترسيخ أسس المشروع وتطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بالمشاريع الجديدة أو تلك التي لا تزال في بدايتها.

المرحلة الخامسة: النمو

عندما تبدأ المؤسسة بالوضوح والإستقرار تواجه تحديات كثيرة تتطلب دعماً مستمراً، وهنا يأتي دور الندوات المتواصلة ومجموعات الدعم التي تساعد رواد الأعمال على تحديد المشكلات المحتملة والتعامل معها في الوقت المناسب وبفعالية مما يعزز من فرص نجاح المشروع وتطوره.

وقد تنوعت التصنيفات الخاصة ببرامج تعليم المقاولاتية حسب الباحثين غير أن شبكة تنمية الإدارة الدولية ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إتفقوا على تعريف شامل لبرنامج تطوير المقاولاتية، يشمل هذا المفهوم مراحل متعددة تبدأ من نشر الثقافة المقاولاتية والتعليم والتكوين المهني للشباب مروراً بتعزيز الأعمال والتوعية والإستمرارية والنمو ولا تقتصر هذه البرامج على دعم المقاولين فقط بل تشمل أيضا تكوين المدربين والمشرفين. [1]

ثانيا: حاضنات الأعمال:

1-نشأة وتطور حاضنات الأعمال:

حاضنات الأعمال هي أدوات تهدف إلى تعزيز إنشاء شركات مقاولاتية ناجحة تأسست أول مرة سنة 1959 في بتافيا (Batavia) في نيويورك، لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير الشبكات والمهارات الإدارية وتسويق المنتجات الإبتكارية، حتى السبعينات كانت الفكرة فريدة وتهدف فقط لدعم المشروعات الناشئة (Startup) التي تحتاج للتوجيه ورأس المال لتحقيق أفكارها، ثم إنتشرت حاضنات الأعمال بشكل واسع في العديد من المناطق حول العالم حيث تجاوز عددها الآلاف في الولايات المتحدة وتوجد أيضاً في الدول أوروبية وجنوب أمريكا وجنوب إفريقيا، الصين وكوريا وعدد من الدول العربية بما في ذلك الجزائر [2]

كذلك تساعد الطلاب المتخرجين من الجامعات في إنشاء مؤسساتهم وتحويل نتائج بحوثهم من النظري إلى التطبيق العملي والترويج التجاري لها، كما تهدف حاضنات الأعمال في الدول النامية إلى توطين التكنولوجيا المستوردة وزيادة المدخلات التكنولوجية المحلية.

---

[1] ـ بن عيسى ليلى وناصري الظهري، المرجع السابق، ص 236.

[2] ـ بو الشعور شريفة: **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Star-tup حالة الجزائر**، مجله البشائر الإقتصادية، مجلد 4، العدد 2، سكيكدة -الجزائر-، 2018، ص 419.

تشير إحصائيات الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال NBIA إلى وجود أكثر من 3000 حاضنة أعمال حول العالم منها أكثر من 1000 في الولايات المتحدة التي تعد موطنها، ومنذ عام 1992 تزايدت أهمية هذه الحاضنات مع نمو الشركات الناشئة ودورها في التحول إلى إقتصاد المعرفة حيث ساعدت في إدخال أكثر من 20,000 شركة ناجحة إلى السوق. [1]

2-أهمية وأهداف حاضنات الأعمال:

أ-أهمية حاضنات الأعمال: [2]

- تعمل الحاضنات على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ بدايتها ومساعدتها على النمو بشكل فعال ومنهجي.
- توفر الحاضنات إستشارات في مجالات متعددة تشمل الجوانب الإجتماعية، الفنية، القانونية والتسويقية مما يساهم في تطوير العمل.
- تساهم الحاضنات في توفير بيئة آمنة تحتضن أصحاب الأفكار الجديدة والمبتكرة وتدعمهم لتحويل أفكارهم إلى مشروعات قابلة للتنفيذ.
- توفر الحاضنات مساحات عمل مهيئة وخدمات أساسية مشتركة تعزز من كفاءة العمل وتقلل التكاليف
- تساعد الحاضنات رواد الأعمال على التعامل مع التحديات والمخاطر المرتبطة بتأسيس المشاريع ما يزيد فرص نجاحها وإستمراريتها.
- تشجع الحاضنات رواد الأعمال على المبادرة والإبتكار عبر بيئة داعمة ومعايير متطورة في التوجيه والإرشاد.

وتتمثل أهمية حاضنات الأعمال في:

- تساهم في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم المشورة العلمية وإعداد دراسات الجدوى التي تساعد أصحاب المشاريع بالقطاعات الإنتاجية ومتطلبات السوق، مما يزيد من فرص نجاحها وإستمراريتها.
- تشجع الحاضنات المستثمرين على إنشاء شركاتهم الخاصة خاصة تلك التي تعتمد على رأس المال أو الإستثمار عالي المخاطر.

[1] . بو الشعور شريفة، المرجع السابق، 419.

[2] . رائد ناجي: **دور حاضنات الأعمال في دعم رواد الأعمال والتنمية الاقتصادية والمجتمعية**، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 07، العدد 3 الجزائر، 2023، ص3.

- كما تساهم في تحويل نتائج البحوث العلمية والإبتكارات إلى مشاريع قابلة للتنفيذ والإنتاج.
- تشجيع إقامة مشروعات إنتاجية وخدماتية تستخدم التقنيات والإبتكارات الحديثة، سواء كانت هذه المشاريع صغيرة أو متوسطة. [1]

ب- أهداف حاضنات الأعمال: تشمل الأهداف المادية والأهداف المعنوية وهي كالتالي: [2]

أهداف مادية:

- توفر حاضنات الأعمال مرافق مادية تشمل مساحات للإيجار والكهرباء والأنترنت عالي السرعة ومرافق لأبحاث السوق وقاعات مؤتمرات، كما تتيح الوصول إلى القروض المصرفية مع ضمانات للحصول عليها
- إتاحة الوصول إلى القروض المصرفية مع ضمانات للحصول عليها.
- لحاضنات الأعمال علاقات مع شركاء إستراتيجيين تتيح لها الوصول إلى المستثمرين ورأس المال الاستثماري.

أهداف معنوية: [3]

- تقديم الدعم في مجال التسويق.
- تساعد الحاضنات في تطوير مهارات العرض.
- تتميز حاضنات الأعمال بارتباطها بمراكز الأبحاث والجامعات مما يجعلها حلقة وصل بين الشركات الناشئة وهذه المراكز.
- تنظيم حاضنات الأعمال برامج تدريبية متكاملة في مجال الأعمال التجارية.
- تساعد حاضنات الأعمال في تدريب الموظفين وفرق العمل.
- تساعد في تسويق التكنولوجيا.
- تساهم في تحقيق الإمتثال للقوانين وتشكيل ثقافة المؤسسة.
- تساعد في إرشاد الشركات الصغيرة في إدارة الملكية الفكرية.
- تساعد الحاضنات المؤسسات الصغيرة في التعامل مع المرافق المحاسبية والدوائر المالية والضريبية.

---

[1] . رائد ناجي، المرجع السابق، ص3.

[2] . سعودي عبد الصمد وحجاب عيسى: **تقييم دور حاضنات الأعمال في إنشاء ودعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر**، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، المجلد 1، العدد 2، الجزائر، 2017، ص 102.

[3] . رائد ناجي، مرجع سابق، ص . ص 4 . 5.

كما تهدف حاضنات الأعمال أساساً إلى إحتضان المؤسسات الصغيرة وتعمل على تحقيق ما يلي:[1]

- تقليل تكاليف بدأ النشاط.
- تقليل الوقت المطلوب لتنمية المشروع وتطوير إنتاجه.
- تجنب الأخطاء وتقليل إزدواجية الجهود مما يساعد في خفض التكاليف.
- زيادة معدلات النجاح تتطلب تشجيع الأفكار المتميزة وضمان إستدامة المؤسسات المحتضنة.
- مساعدة المؤسسات في تطوير منتجات جديدة وإستكشاف مجالات نشاط جديدة.

ويمكن تقسيم أهداف حاضنات الأعمال كما يأتي:

الأهداف المرتبطة بالمؤسسة الناشئة:

- تقليل مخاطر الأعمال والتكاليف المرتبطة بالمراحل الأولى لبدء النشاط بالإضافة إلى تقصير الفترة الزمنية اللازمة لبدء المشروع وتطوير إنتاجه.
- إيجاد حلول للمشكلات الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المشروع، وتقديم مجموعة متكاملة من الخدمات تشمل قياس الجودة، المواصفات، وقاعدة بيانات فنية وتجارية.
- تساعد المؤسسة في تطوير منتجات جديدة أو مجالات نشاط معين وتعزز التعاون والتنسيق بين المشاريع المحتضنة.
- العمل على تعزيز فرص نجاح المشاريع، تشجيع الأفكار المبتكرة، ومساعدة الخريجين في الحصول على فرص عمل.
- **الأهداف المرتبطة بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية:**
- العمل على خلق وزيادة فرص عمل جديدة خاصة لذوي الكفاءات وتوجيه الشباب ورجال الأعمال نحو مشاريع تكنولوجية متقدمة.
- التركيز على زيادة عدد المؤسسات وتشجيع الصناعات التكنولوجية الحديثة التي يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.
- يهدف العمل على زيادة معدلات الدخل في المجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال إنعاش الأحياء والمناطق السكانية وتسويق التكنولوجيات وتعزيز الإقتصاديات المحلية والوطنية.
- دعم المؤسسات اللازمة للأسواق المحلية والدولية وتحديد المواقع المناسبة لإنشائها.

[1] - زبيري نورة وبن عثمان عائشة وفخاري فاروق: **دور حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الناشئة الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة البحوث الإدارية والإقتصادية، مجلد 7، العدد 2، الجزائر، 2020، ص 55.

- المساعدة في تسويق الأبحاث والدراسات التي تنفذها الجامعات ومراكز البحث العلمي قبل اعتمادها تجاريا.

وتتمثل أهداف حاضنات الأعمال في الآتي: [1]

- تطوير أفكار جديدة لإنشاء مشروعات إبداعية أو دعم توسيع المشروعات القائمة.
- مساعدة المبتكرين في تحويل أفكارهم إلى منتجات أو نماذج وعمليات قابلة للتسويق.
- توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية للمنتسبين.
- تقديم خدمات للجهات التمويلية تشمل الأبحاث والمعرفة والتدريب والإشراف والمراقبة بهدف تعزيز النمو.
- مراجعة دورية لعمليات التشغيل للموظفين لضمان تحقيق الأهداف المحددة.

3-دور حاضنات الأعمال:[2]

من بين الأدوار الأساسية التي تطلع بها الحاضنات ما يلي:

- تحفيز رواد الأعمال في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية.
- تقديم الدعم والحماية وتعزيز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة.
- التصدي لتحديات إقتصادية محددة أو إستثنائية.
- الإسهام في بناء البنية التحتية اللازمة لتمكين المؤسسات.
- تعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتشجيع روح المبادرة والمخاطرة.
- العمل كمختبرات تجريبية لتطوير أفكار الأكاديميين والباحثين في الجامعات ومراكز البحث قبل طرحها تجارياً.
- تسهيل حصول المؤسسات الناشئة على مصادر التمويل المناسبة.
- تنظيم ندوات إستثمارية تستهدف جذب الجهات المحتمل مشاركتها في دعم هذه المؤسسات.
- الدخول أحياناً كشريك في ملكية بعض المؤسسات مما يتيح لها مصادر دخل مستقل نتيجة لنمو تلك المؤسسات.
- توفير خدمات قانونية متنوعة مثل التأسيس والتسجيل وصياغة عقود التراخيص إضافة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الإختراع.

---

[1] ـ أمل الهاشم علي: **حاضنات الأعمال ودورها في دعم رواد الأعمال ودعم التنمية الاقتصادية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، مجلد 11، العدد الأول، مصر، 2020، ص 259.

[2] ـ بن نعمان جمال: **حاضنات الاعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-مع الإشارة الى الاطار القانوني لحاضنات الاعمال في الجزائر-**، المجلد 6، العدد 2، الجزائر، 2016، ص ص 496،497.

تضطلع حاضنة الأعمال أدوار مهمة في الإقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في عدة مجالات أبرزها: [1]

- **تشجيع تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تعد مساندة للمؤسسات الناشئة في رفع فرص نجاحها من أبرز مهام الحاضنات ويتم ذلك عبر تقديم مختلف أشكال الدعم سواء كانت مادياً أو إدارياً أو تسويقياً، كما تعمل الحاضنات على مرافقة هذه المؤسسات وربطها بمراكز البحث والتطوير في الجامعات والمعاهد الوطنية ما يساهم في نقل الخبرات وإستثمار الإمكانيات المتاحة لتطوير المشاريع على أرض الواقع.

- **تنمية الموارد البشرية وخلق فرص عمل:**

تعتبر الحاضنات ركيزة أساسية للتنمية المحلية والإقليمية حيث تساهم في نشر ثقافة ريادة الأعمال وتعزيز روح المبادرة لدى الشباب، خاصة أولئك المقبلين على دخول سوق العمل من خلال توفير بيئة محفزة على الإبداع والإبتكار.

- **دعم التنمية الإقتصادية:**

تساهم الحاضنات في تحسين مناخ الإستثمار عبر رعاية المشاريع الناشئة ذات الجدوى الإقتصادية العالية والقدرة على الاستدامة خصوصاً في قطاعات الصناعة والخدمات، كما تعمل على تحقيق التكامل بين الصناعات الصغيرة وتحفيز الإنتاج والتصدير خارج قطاع المحروقات مما يعزز نمو الإنتاج المحلي الإجمالي. [2]

4-مراحل إحتضان الحاضنات للمؤسسات الناشئة:

تساعد حاضنات الأعمال المؤسسات الناشئة في مراحلها المختلفة، وقد قسم الباحثون الإقتصاديين هذه المراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى: مرحلة الدراسة والمناقشة الإبتدائية والتخطيط:

تتضمن المرحلة الحالية إجراء مقابلات شخصية بين إدارة الحاضنة والمتقدمين لمشروعاتهم حيث يتم التأكد من: [3]

---

[1] ـ محمد نفيسة وبرباوي كمال وبن شلاط مصطفى: **حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر الواقع والتحديات**، المجلد 07، العدد 3، الجزائر، 2020، ص 263.

[2] ـ نفس المرجع، ص 285.

[3] ـ بوعدلة سارة: **حاضنة الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسة الناشئة مع الإشارة لتجارب بعض حاضنات الأعمال في الجزائر**، مخبر إدارة الأفراد والمنظمات، مجلد 04، العدد 01، الجزائر، 2022، ص 137-138.

- جدية صاحب الفكرة من مدى إنطباق معايير الإختيار على مشروعاتهم.
- قدرة فريق العمل على إدارة المشروع.
- توعية حول الخدمات المطلوبة من الحاضنات وقدرتها على توفيرها.
- خطط توسيع المشروع المستقبلية.

المرحلة الثانية: مرحلة إعداد خطة المشروع:

بناءاً على نتائج المرحلة الأولى يتم إعداد دراسة جدوى إقتصادية وفنية وتسويقية للمشروع ثم يقوم المستفيد بإعداد خطة المشروع.

المرحلة الثالثة: مرحلة الإنضمام للحاضنة وبدأ النشاط:

في هذه المرحلة يتم التعاقد مع المشروع وتخصيص مكان مناسب له وفقاً لخطته.

المرحلة الرابعة: مرحلة نمو تطور المشروع:

تتضمن متابعة أداء المؤسسات داخل الحاضنة ودعمها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال المساعدات والإستثمارات الفنية، كما تشمل المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية التي تعقد بالتعاون مع المؤسسة المعنية.

المرحلة الخامسة: مرحلة التخرج من الحاضنة:

وهي المرحلة النهائية للمشروعات داخل الحاضنة تحدث بعد سنتين إلى ثلاث سنوات من قبول المشروع وفقاً لمعايير محددة للخروج، يتوقع أن يكون المشروع قد حقق نجاحاً ونمواً كافياً ليبدأ نشاطه خارج الحاضنة بحجم أعمال أكبر. : [1]

ثالثا: دار المقاولاتية:

1-نشأة وتطور دار المقاولاتية:

تعود جذور فكرة دار المقاولاتية إلى بداية الألفية الثالثة حيث كشفت عدة دراسات في فرنسا عن ضعف واضح في نسب إنشاء المؤسسات والمشاريع الخاصة، هذا ما انعكس على إعتبار العمل المقاولاتي خياراً مهنيا غير شائع أو غير مفضل لاسيما لدى خرجي الجامعات، فقد كانت مهنة "المقاول" في نظر كثير من الطلبة مهنة غير نمطية تتنافى مع تطلعاتهم المهنية نظراً لما تفتقر إليه من إستقرار وظيفي وارتباطها بضغط العمل وغياب الأمان الإجتماعي والمهني، بالإضافة إلى قلة أوقات الفراغ مقارنة بالوظائف

[1] . بوعدلة سارة، المرجع السابق، ص 137-138.

الكلاسيكية ورغم تسجيل تقدم طفيف في مجال التعليم المقاولاتي داخل الجامعات الفرنسية خلال السنوات الأخيرة إلا أن هذا التقدم لم يكن كافياً أو مرضياً.[1]

يرى العالم "Boisson" أن من الضروري تطوير أدوات بيداغوجية فعالة وشاملة لكل البرامج والمستويات والتخصصات سواء كانت في مجالات العلوم الدقيقة أو اللغات أو العلوم الإجتماعية والهندسية، وذلك من أجل إستثمار ديناميكية الطالب وطاقته وتزويده برؤية واضحة حول إنشاء المؤسسات، حتى وإن لم يكن ذلك من أولوياته المهنية على المدى القريب، كما أن فتح آفاق التعاون مع الشركات الناشئة يشكل فرصة للطلبة من أجل إكتساب خبرات مهنية والوصول إلى سوق العمل، نظراً لما تمثله هذه الشركات من مصدر حيوي للتوظيف

وعليه فإن رفع مستوى وعي الطلبة بالأنشطة المقاولاتية بات حاجة ملحة لا يمكن تجاوزها.

وفي شهر سبتمبر سنة 2002 تم الإعلان رسمياً عن تأسيس أول دار للمقاولاتية تحت اسم "دار المقاولاتية" وذلك إستجابة للحاجة الملحة لها، حيث تم اختيار مدينة "غرونوبل" مقرا لها، بعدها إحتضنتها جامعات بتخصصات ومجالات متنوعة من بينها جامعة غرونوبل وجامعة جوزيف فوريه المتخصصة في العلوم والتكنولوجيا والطب وجامعة بيس–مندي–فرانس بالإضافة إلى جامعة غرونوبل (2) للعلوم الإجتماعية وجامعة غرونوبل (3) المتخصصة في اللغات والآداب والإتصال، كما إنضمت إلى هذا المشروع عدة معاهد ومدارس وطنية من بينها المعهد الوطني للدراسات متعددة الثقافات تسع مدارس هندسية ومدرسة إدارة الأعمال التي تجمع مدارس الإدارة والتسيير.

إن فكرة إنشاء دار للمقاولاتية إنطلقت بمبادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفرنسية، ضن سياسة وطنية ترمي إلى ترسيخ ثقافة الإبتكار وتعزيز روح المبادرة المقاولاتية لدى الطلبة، كما أن هذا المشروع كان في الأصل اقتراحاً أكاديمياً ورد في تقرير بحث متخصص حول تحديات تطوير تعليم المقاولاتية في فرنسا سنة 2001، إلى جانب مشروعين آخرين اقترحا لمجابهة نفس التحديات.

واليوم انتشرت فكرة دار المقاولاتية في معظم الجامعات والمدارس العليا بفرنسا وامتد صداها إلى دول أخرى، خاصه الدول الفرانكفونية مثل الجزائر حيث أصبحت كل جامعة أو مدرسة عليا تضم دار للمقاولاتية، أو ما يعادلها من حيث الوظيفة كالنوادي المقاولاتية أو مراكز الإبداع المقاولاتي.[2]

---

[1] ـ قاسم سمية: **مطبوعة المحاضرات في مقياس المقاولاتية**، موجهة لطلبة الماستر 02 كل التخصصات، جامعة البليدة 02، 2021/2020. ص ص 87، 88.

[2] ـ نفس المرجع، ص 88.

في هذا السياق تسعى الدولة الجزائرية إلى تكريس ثقافة المقاولاتية داخل الوسط الجامعي من خلال تشجيع الطلبة على تجربة إنشاء المؤسسات مع العمل على تجاوز العراقيل التي تعترضهم في هذا المسار وذلك عبر إنشاء هياكل دعم ومرافقة قريبة من الطالب الجامعي، من هذا المنطق تم إدماج دار المقاولاتية داخل الحرم الجامعي بهدف توفير بيئة محفزة تسمح للطلبة ذوي القدرات والمؤهلات بتحويل أفكارهم إلى مشاريع واقعية وتعزيز ثقافة الإبتكار لديهم، وكانت التجربة الأولى لهذا النموذج التنظيمي من نصيب جامعة منتوري بقسنطينة سنة 2007 كتجربة نموذجية تميزت بكونها رائدة بإمتياز حيث عملت الدار على تنشيط ملتقيات وندوات لفائدة الطلبة الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، إلى جانب إدراج مادة المقاولاتية ضمن البرامج التعليمية.

ثم تلتها تجارب مماثلة في جامعات أخرى، إلى أن تم تعميم إنشاء دور المقاولاتي على مستوى جميع جامعات الوطن سنة 2014.[1]

2-سبب التسمية بـ "بدار المقاولاتية:"

يرى "فايول" أن إختيار مصطلح "دار" بدل من تسمية أخرى متداولة في السياقات الأنجلو الساكسونية مثل "نادي" أو "مركز" لم يكن أمراً اعتباطياً بل جاء لما تحمله كلمة "دار" من دلالات رمزية وإجتماعية عميقة، فالدار تستحضر في الوجدان معاني الألفة وحسن الإستقبال والدعم والمجتمعية والإنتماء والدفء العالي، وهي قيم أساسية يحتاجها الطالب الجامعي حين يبدأ التفكير في بلورة مشروعه المقاولاتي، فكما يحتاج المشروع الناشئ إلى فضاء آمن يحتضنه ويدعمه لينمو يحتاج الطالب إلى بيئة حاضنة تحفزه وتدعمه نفسياً ومهنياً لتجاوز الصعوبات وتحويل فكرته إلى واقع، ومن هنا فإن التسمية بـ "دار المقاولاتية "تعكس فلسفة إنسانية وتربوية تهدف إلى مرافقة الطالب بروح العائلة في مسار الإبتكار والريادة.[2]

3-أهمية وأهداف دار المقاولاتية:

أ-أهمية دار المقاولاتية:

تعد دار المقاولاتية أداة محورية في تجسيد إنفتاح الجامعة على محيطها الإقتصادي والإجتماعي من خلال توفير الآليات والسبل الكفيلة بتنمية وغرس روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، وتكمن أهميتها في:

[1] ـ نور الرحيان فاروق وبنون خير الدين: دور **دار المقاولاتية في نشر الثقافة والفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي كأداة لحل مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعة**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ميلة، الجزائر 2018، ص 34.

[2] ـ بوحجر رشيد، مرجع سابق، ص210 .

- تعزيز الوعي المقاولاتي في أوساط الطلبة وتحفيزهم على تبني أفكار ريادية تتجاوز التفكير التقليدي نحو إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعكس قدراتهم ومؤهلاتهم.
- كما تساهم دار المقاولاتية في إنعاش الحركية المقاولاتية داخل الجامعة من خلال تشجيع الطلبة على الإبداع والإبتكار وتذليل الصعوبات والعقبات التي قد تواجههم عند محاولتهم تجسيد مشاريعهم، ويعد تقريب المسافة بين الطالب وهياكل الدعم والمرافقة وكذا مختلف المؤسسات المعنية بالإستثمار والإنتاج من بين المهام الجوهرية التي تؤديها هذه الدار.
- وتسعى دار المقاولاتية كذلك إلى تشجيع الطلبة على عدم الإكتفاء بالبحث عن وظائف في القطاع العام بل التوجه نحو خلق مشاريعهم الخاصة، مما يساهم في خلق مناصب شغل جديدة وبالتالي تقليص معدلات البطالة في صفوف خرجي الجامعات.[1]

ب-أهداف دار المقاولاتية:[2]

- تعزيز ثقافة المبادرة المقاولاتية داخل الوسط الجامعي وتشجيع الطلبة على إبتكار أفكار جديدة لمشاريع مستقبلية مع تدعيم شبكة المقاولاتية على مستوى الجامعة وخارجها.
- تفعيل دور الجامعة في مرافقة الشباب والطلبة عبر تحسيسهم بأهمية المقاولاتية كآلية فعالة للإدماج في سوق العمل من خلال ربط التكوين النظري بالدراسات الميدانية والفرص الإستثمارية.
- فتح آفاق التواصل والتفاعل أمام الطلبة مع منصات التوجيه والمرافقة التي تساهم في تطوير أفكارهم ومشاريعهم.
- تمكين الطلبة من إكتساب مهارات ومؤهلات أساسية مرتبطة بعالم المقاولاتية كالتخطيط، القيادة وتحليل السوق.
- إقامة جسور تواصل بين خرجي الجامعة الحاملين للشهادات العليا والمؤسسات التي تتكفل بتمويل مشاريعهم ومرافقتهم في في مراحل التأسيس.

---

[1] ـ العلواني كاميليا وترغيني صباح: **دار المقاولاتية كآلية لترقية الثقافة المقاولاتية في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر**، مقال منشور على منصة ResearchGate، على الرابط https://www.researchgate.net/publication/343889987، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3 مارس 2025 على الساعة 23:03:24.

[2] ـ أبو القاسم حمدي وبن بدرة أمينة وبن برطال عبد القادر: دور الجامعة في تنمية الفكر المقاولاتي لدى الطلبة، منشور على منصة ResearchGate على الرابط https://www.researchgate.net/publication3393401709، تم الإطلاع عليه بتاريخ 23 مارس 2025 على الساعة 22:53 ص 9.

- إنشاء حاضنات أعمال جامعية تحتضن الأفكار المقاولاتية وتوفر بيئة محفزة لتطويرها.
- لعب دور الوسيط بين الجامعة والمؤسسات الإقتصادية بما يجعل من دار المقاولاتية مركز ربط فعال بين الطرفين.[1]

وهناك أهداف اخرى لدار المقاولاتية تتمثل في: [2]

- تسعى دار المقاولاتية إلى تفعيل الدور التنموي للجامعة من خلال مرافقة الطلبة والشباب الجامعي وتقديم الدعم اللازم لهم في مجالات الإستشارة والدراسات الميدانية بما يعزز إنخراطهم في بيئة الأعمال، ويعد تحسيس الطلبة بمبادئ وقيم المقاولاتية من بين أبرز الأهداف إذ تعتبر هذه القيم آلية محورية لإدماجهم في سوق الشغل وترسيخ ثقافة المبادرة والمسؤولية الإقتصادية لديهم.
- كما تهدف الدار إلى تطوير المهارات والمؤهلات المرتبطة بالعقلية المقاولاتية من خلال برامج تدريبية وتكوينية تستجيب لإحتياجات الطلبة وتؤهلهم للإنخراط الفعال في بيئة ريادة الأعمال، وتلعب أيضاً دوراً مهماً في مرافقة الشباب لإنجاح مشاريعهم عبر تسهيل تواصلهم مع الفاعلين الإقتصاديين وتزويدهم بالمعارف والخبرات المطلوبة.
- تعمل دار المقاولاتية على غرار تجربة جامعة الجزائر على تنظيم دورات تكوينية وورشات تطبيقية تهدف إلى تطوير ذهنية الطالب الجامعي والخروج به من النماذج التقليدية نحو تبني أفكار مبتكرة ومشاريع ذات طابع إبداعي وإستشراقي، مما يساهم في خلق نخبة قادرة على مواكبة التحولات الإقتصادية وتقديم حلول فعلية لمشكلات التنمية.

4-الوظائف والمهام الأساسية لدار المقاولاتية:

أ-وظائف دار المقاولاتية:

تختزل الوظائف الأساسية لدار المقاولاتية في وظيفتين محوريتين تنشق عنهما أربع وظائف جزئية وهما:

- **الوظيفتان الأساسيتان:**

- **وظيفة التحسيس:** تتمثل هذه الوظيفة في رفع مستوى وعي الطلبة بأهمية المقاولاتية كخيار مهني مستقبلي سواء تم تجسيده مباشرة بعد التخرج أو بعد سنوات من الحياة المهنية فالغرض من عملية التحسيس لا تكمن في تحقيق نتائج فورية وإنما في غرس توجه ذهني ومهني يمكن أن يثمر مستقبلاً سواء على المستوى الشخصي للطالب أو على مستوى الإقتصاد الوطني ككل.

[1] - أبو القاسم حمدي وبن بدرة أمينة وبن برطال عبد القادر: المرجع السابق، ص 9.

[2] - زيتوني الهوارية، مرجع سابق، ص - ص 115- 116.

- **المرافقة:** تتمثل هذه الوظيفة في تقديم الدعم المعرفي والتقني للطلبة من خلال مرافقتهم في مختلف مراحل تطوير مشاريعهم، بدءاً من بلورة الفكرة مروراً بإعداد مخطط العمل والإنتهاءاً بربطهم بمختلف هياكل وهيئات الدعم مثل الحاضنات، الحضائر التكنولوجية، والوكالات الحكومية بغرض تمكينهم من تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع.

- **الوظائف الجزئية:**

- **التحسيس:** يتمثل في تنظيم الأيام الدراسية، اللقاءات، الندوات، والموائد المستديرة التي تهدف إلى تعميم ثقافة المقاولاتية ونشرها داخل الوسط الجامعي.
- **التدريب والتعليم:** من خلال إقامة ورشات تكوينية لفائدة الطلبة الراغبين في التعمق في مجال المقاولاتية وتزويدهم بالمهارات الأساسية لإنشاء وإدارة مشاريعهم الخاصة.
- **المرافقة الأولية:** تشتمل إستقبال الطلبة حاملي الأفكار وتوجيههم وتزويدهم بالمعلومات الأولية، ومساعدتهم في التعرف على فرص التمويل والدعم، مما يعزز فرص نجاحهم في المراحل الأولى من تطوير مشاريعهم.
- **البحث العلمي:** يتم ذلك من خلال تشجيع الأساتذة ومخابر البحث على الإهتمام بموضوع المقاولاتية، وتحفيزهم على إنتاج دراسات وأبحاث تساهم في تقييم مدى وعي الطلبة وتقديم مقترحات تطويرية لأنشطة دار المقاولاتية بما يعزز دورها في دعم روح المبادرة داخل الجامعة.[1]

ب- مهام دار المقاولاتية:

تساهم الهيئات المقاولاتية الناشطة في البيئة الجامعية في دعم الطالب الجامعي من خلال مجموعة من المهام المتنوعة التي تهدف إلى ترسيخ ثقافة المقاولاتية وتعزيز روح المبادرة، من بين أبرز هذه المهام:[2]

- نشر ثقافة المقاولاتية من خلال تنظيم حملات تحسيسية هادفة داخل الوسط الجامعي.
- تقديم برامج تكوين وتأهيل موجهة خصيصاً لفائدة الطلبة في المجال المقاولاتي.
- مرافقة أفكار الطلبة الجامعين من خلال توفير الدعم والإرشاد في المراحل الأولى لتطوير مشاريعهم.
- إنشاء لجان متخصصة لتقييم الأفكار المقاولاتية بالتعاون مع الفاعلين الإقتصاديين المحليين.
- العمل على ترقية الفكر المقاولاتي لدى الطلبة وتحويله إلى فكر إبتكاري يقوم على الإبداع والتجديد.

---

[1] ـ بوحجر رشيد، المرجع السابق، ص 41.

[2] ـ فاطمة الزهراء عزيزي: **إستراتيجية الاتصال بالجامعة لنشر ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، جامعة قسنطينة 03، الجزائر، 2023/2022، ص 109.

- تنظيم أيام دراسية وتحسيسية موسمية داخل الجامعة لتقوية الوعي المقاولاتي.
- عقد ندوات وملتقيات علمية وورشات عمل تعنى بتطوير معارف الطلبة حول المقاولاتية ومجالاتها التطبيقية.
- تنظيم مسابقات لإختيار أفضل خطة عمل لمشروع إبتكار تشجيعاً للمنافسة وروح الريادة.
- تطوير البرامج التدريبية المرتبطة بإنشاء وإدارة المؤسسات الناشئة.
- الإسهام في تحقيق القيمة الإقتصادية والإجتماعية عبر دعم المبادرات المقاولاتية. [1]

5-أنشطة دار المقاولاتية: [2]

تركز أنشطة دار المقاولاتية على مخطط عمل سنوي منتظم يشمل ما يلي:

- تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية عامة موجهة للطلبة.
- عقد لقاءات دورية وأيام مخصصة للتفاعل مع الطلبة.
- تنظيم دورات صيفية تكوينية ذات طابع تطبيقي.
- إقامة دورات تدريبية حول كيفية إنشاء المؤسسات وذلك بمشاركة أساتذة ومختصين.
- تنظيم مسابقات لأفضل خطة عمل لمشروع مقاولاتي.
- تنظيم مسابقات لأفضل فكرة مشروع مبتكر.
- تقديم دورات تكوينية حول المراحل المفاهيمية الأساسية لإنشاء المؤسسات.

6-تنظيم دار المقاولاتية: [3]

أ-الهيكل التنظيمي:

يتضمن الهيكل التنظيمي النموذجي لدار المقاولاتية ثلاث وظائف أساسية دائمة وهي كما يلي:

- **المكلف بالإدارة:** يقوم بتسيير الأنشطة العامة للدار وضمان التنسيق الفعال بين الجامعة والمؤسسات الشريكة ومن أبرز مهامه:

- تنشيط العمل المشترك بين دار المقاولاتية والفاعلين الداخلين والخارجين.
- تنظيم الملتقيات والندوات والموائد المستديرة.
- تشجيع الإجتماعات داخل الجامعة لإنشاء مشاريع مبتكرة.

---

[1] ـ فاطمة الزهراء عزيزي: **المرجع السابق**، ص 109.

[2] ـ لوابلبية فوزية وآخرون: **دار المقاولاتية كآلية لنشر الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2019، ص 174-171.

[3] ـ أبو القاسم حمدي وبن بدرة أمينة وبن برطال عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 10.

- إطلاق مسابقات للطلبة حسب مستوياتهم التعليمية مع توفير جوائز بدعم من رعاة رسميين[1].
- تطوير البرامج التدريبية للطلبة والأساتذة.
- توحيد الجهود وتثمين الخبرات المتوفرة في مختلف الكليات والمؤسسات الجامعية.

- **المكلف بالاتصال:**

يتولى تعزيز الإتصال الداخلي (داخل الجامعة) والخارجي (مع المؤسسات الإقتصادية والمجتمع) ومن مهامه:

- تنسيق النشاطات مع مختلف الشركات داخل وخارج الجامعة.
- دعم الشراكات والمساهمة في خلق روابط مع المؤسسات الإقتصادية.
- اقتراح إنشاء مجلة فصلية لعرض أنشطة الدار وتعريف الجمهور بها.

- **الأمانة العامة:**

تعنى بالمهام الإدارية واللوجستية وتتمثل مهامها في:

- تسيير الملفات ومتابعتها.
- تنفيذ الأعمال المكتبية اليومية (مثل الطباعة، الأرشفة، تنظيم المواعيد...إلخ).

ب-الموقع والتجهيزات:

- ينبغي أن تكون دار المقاولاتية في موقع مركزي داخل الحرم الجامعي، على أن تبقى مستقلة عن الكليات أو المعاهد لتكون مفتوحة أمام جميع الطلبة مهما كانت تخصصاتهم.

ويفضل أن يحتوي على فضاء يمتد على حوالي 100 متر مربع يضم ما يلي:

- مكاتب الأعضاء الثلاثة (الإدارة، الإتصال، الأمانة).
- قاعة الاجتماعات.
- فضاء توثيق مزود بأجهزة كمبيوتر وأنترنت.
- تجهيزات مكتبية (طابعة، قواعد بيانات، أرشيف مشاريع، مطبوعات متخصصة...إلخ).

ج-مصادر التمويل:

تحول دار المقاولاتية عادة ميزانية الجامعة لكي يمكن دعمها أيضا من خلال:

- منح من برامج دعم وتطوير المقاولاتية.

[1] ـ العقاب جيلالي وكروش نور الدين: **دار المقاولاتية كآلية لتعزيز روح المقاولاتية للطلبة الجامعيين الجزائريين**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 03، الجزائر، 2020، ص 13.

- إعانات حكومية (من الولاية مثلا).
- تمويلات ومؤسسات مقاولاتية.

خلاصة:

من خلال تحليل مختلف الإستراتيجيات المعتمدة في تنمية المقاولاتية داخل الجامعة أن المؤسسة الجامعية لم تعد تكتفي بدورها التقليدي في نقل المعرفة فقط بل أصبحت تسعى بشكل متزايد إلى لعب دور فعال في بناء قدرات الطالب المقاول، وذلك عبر منظومة متكاملة تجمع بين التكوين الأكاديمي والدعم الميداني وقد أظهر الفصل أن فعالية هذه الإستراتيجيات ترتبط بمدى انسجامها وتكاملها حيث لا يمكن لأي آلية أن تحقق نتائج ملموسة بمعزل عن الأخرى، فالتعليم المقاولاتي يضع الأساس المعرفي والثقافي، في حين تعمل حاضنات الأعمال ودار المقاولاتية على تجسيد تلك المعارف ميدانياً من خلال المرافقة والتوجيه العملي.

في المجمل يمكن القول أن الجامعة أصبحت عنصراً محورياً في المنظومة الوطنية للمقاولاتية، لكنها لا تزال بحاجة إلى ترسيخ هذه الإستراتيجيات ضمن رؤية شاملة ومستدامة تضمن إنتقالاً فعلياً من الفكرة إلى المشروع ومن التكوين إلى خلق القيمة.

.

الفصل الخامس: الجانب المنهجي والميداني للدراسة

- ❖ تمهيد

أولا: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

1. مجالات الدراسة.
2. منهج الدراسة.
3. عينة الدراسة.
4. أدوات جمع البيانات.

ثانيا: عرض البيانات وتحليل النتائج:

1. تحليل وتفسير البيانات.
2. مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات الجزئية.
3. مناقشة النتائج على ضوء النظريات.
4. النتائج العامة.
5. التوصيات والإقتراحات.

- ❖ خلاصة

تمهيد:

يشكل الجانب المنهجي والميداني دعامة أساسية لكل دراسة علمية إذ يعتمد فيه على إجراءات دقيقة لضبط إطار البحث وتنظيم مساره، ويقتضي هذا الجانب تحديد المجالين المكاني والزمان بدقة إلى جانب ضبط المعطيات المتعلقة بالبعد البشري للبحث، كما يتطلب الأمر اختيار المنهج الأنسب لطبيعة الموضوع وتحديد خصائص العينة المدروسة بدقة مع توظيف أدوات فعالة لجمع البيانات، ويتم تحليل وتفسير المعطيات وفق منطق علمي منضبط ثم تقديم النتائج العامة ومناقشة النتائج الجزئية في ضوء الفرضيات العامة والجزئية وكذلك الأطر النظرية المؤطرة بهدف الوصول إلى توصيات وإقتراحات علمية تخدم موضوع الدراسة.

أولا: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

1. مجالات الدراسة:

تعد عملية تحديد مجالات الدراسة من الخطوات المنهجية الأساسية عند تصميم أي بحث علمي لما لها من دور في تحديد إطار البحث وضبط حدوده، حيث إتفق العديد من الباحثين في مناهج البحث الإجتماعي أن لكل دراسة ثلاث مجالات رئيسية ينبغي توضيحها أثناء تنفيذ إجراءات البحث الميداني وهي:

- **المجال المكاني:** "هو المكان الجغرافي أو الجزء الذي ستجرى فيه الدراسة الميدانية... من خلال تحديد حدوده الجغرافية أو الطبوغرافية، بحيث يتسنى لأي شخص أن يتعرف على المكان بسهولة ويسر وأن يتمكن من الوصول إليها تبعاً لهذا التحديد دون عناء".[1]
- **المجال الزماني:** "يقصد به تلك الفترة الزمنية التي إستغرقتها الدراسة أو البحث وذلك منذ البدء في طرح الموضوع للدراسة والبحث حتى الإنتهاء منه بشكل نهائي".[2]
- **المجال البشري:** وهو ما يطلق عليه "عالم البحث" أو "مجتمع البحث" أو "المجتمع الأم"، والذي يعبر عن مجموع الأفراد الذين يمثلون الوحدات الأساسية التي يجري عليها التحليل...أي جميع الأفراد الذين يكونون موضوع مشكلة البحث.

يساهم هذا التقسيم في إضفاء الدقة والوضوح على البحث ويساعد على ضبط المتغيرات وتحقيق نتائج قابلة للتفسير.

أ. المجال المكاني:

أجريت هذه الدراسة بولاية قالمة وهي إحدى ولايات الجمهورية الجزائرية تقع في الجهة الشمالية الشرقية من البلاد تبلغ مساحتها حوالي 4125 كلم، تعد بلدية قالمة عاصمة الولاية تقع وسط سلسلة جبلية من أبرزها جبل مارونا، جبل بن صالح وجبل هوارة، تبعد عن العاصمة الجزائرية بمسافة تقدر بـ 537 كلم، وقد تم اختيار قالمة كمجال مكاني للدراسة نظراً لإحتضانها جامعة نشطة تعد مركزاً مهما للبحث والتكوين العالي وبيئة مناسبة لدراسة موضوع تنمية المقاولاتية في الوسط الجامعي.

---

[1] - غربي علي: **أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية**، ط 02، منشورات مخبر علم الإجتماع الإتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، 2009، ص 64.

[2] - بلخيري مراد: **مجالات الدراسة وحدودها في البحوث السوسيولوجية، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية**، مجلد 06، العدد 02، قسنطينة–الجزائر، 2020/12/31، ص 200.

تتميز ولاية قالمة بطبيعة صناعيه وفلاحية ورعوية وسياحية ما يجعلها تحتل موقعاً إستراتيجياً هاماً ضمن خريطة التنمية المحلية والوطنية، وهو ما يكسبها أهمية في إحتضان المشاريع الريادية والمقاولاتية لا سيما في الوسط الجامعي.

أما المؤسسة الجامعية فقد أجريت الدراسة في جامعة 08 ماي 1945 –قالمة– التي أنشئت سنة 1986 حيث تم تأسيس المعهد الوطني للتعليم العالي في الكيمياء الصناعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 172/86 المؤرخ في 5 أوت 1986 ثم تحولت إلى فرع جامعي يضم عدة تخصصات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 299/92 المؤرخ في 07 جويلية 1992، ليرقى لاحقاً إلى مركز جامعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 273/01 المؤرخ في 30 سبتمبر 2001 وأخيراً إلى جامعة مستقلة سنة 2003.

وإستناداً إلى المادة 32 من الفصل الثالث للجريدة الرسمية شاهدت جامعة قالمة توسعاً ملحوظاً في هياكلها البيداغوجية حيث أصبحت تضم 07 كليات ومعهداً واحداً وهم: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية الآداب واللغات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم والتكنولوجيا، كلية علوم الطبيعة والحياة، وكلية الرياضيات والإعلام الآلي، إلى جانب معهد الإتصالات السلكية واللاسلكية (Institut des Télecommunication).[1]

تعد كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية المعروفة باسم مجمع سويداني بوجمعة من أكبر الكليات بالجامعة من حيث عدد الطلبة والأساتذة، تضم عدة أقسام من أبرزها قسم علم الإجتماع الذي إحتضن الدراسة الميدانية لهذا البحث.

وفقاً لإحصائيات الموسم الجامعي 2024–2025 بلغ عدد الطلبة بالقسم 972 طالباً منهم 873 طالبة و99 طالباً توزعت هذه الأعداد على مختلف المستويات حيث سجل في السنة الأولى ليسانس 180 طالبا 424 إناث 64 ذكور وفي السنة الثانية ليسانس 134 طالباً 127 إناث و7 ذكور، بينما بلغ عدد طلبة السنة الثالثة 198 طالباً 182 إناث و16 ذكر، أما على مستوى الماستر فقد بلغ عدد المسجلين في ماستر 01 تنظيم وعمل 23 طالباً 22 إناث وذكراً واحداً، وفي ماستر 02 تنظيم وعمل 27 طالباً 24 إناث و3 ذكور، كما تم تسجيل 25 طالباً في ماستر 01 علم إجتماع الصحة 22 إناث و03 ذكور، و27 طالبا في ماستر 02 من نفس التخصص 26 إناث وذكر واحد، وبالنسبة لتخصص علم إجتماع الإتصال فقد

[1] - جامعة 08 ماي 1945 –قالمة–، تاريخ، نقلاً عن الرابط: https://www.univ-Guelma.dz، أطلع عليه بتاريخ 22 مارس 2025، على الساعة 12:29.

بلغ عدد الطلبة في ماستر 17 طالباً 15 إناث وذكرين، أما ماستر 02 إتصال بلغ عدد الطلبة 33 طالباً 31 إناث وذكرين اثنين.

ب. **المجال الزماني:**

أجريت الدراسة خلال السنة الجامعية 2025/2024 حيث إنطلق العمل الميداني فعلياً في الفترة الممتدة من 02 مارس 2025 إلى غاية 10 ماي 2025 وقد بدأت الدراسة بمرحلة أولية إستطلاعية تم خلالها الإتصال ببعض طلبة قسم علم الإجتماع لجمع معلومات أولية من الجانب النظري والميداني حول واقع التخصصات، كما تم التنسيق مع بعض الأساتذة من أجل تسهيل عملية التواصل مع الطلبة وبعد الحصول على الموافقة الأكاديمية من الأستاذة المشرفة بتاريخ 13 مارس 2025 تم الشروع في توزيع الاستبيانات على طلبة السنة الثانية ماستر علم الإجتماع بمختلف تخصصاته وإستمرت عملية التوزيع وجمع الاستمارات إلى غاية 25 أفريل 2025 حيث تم إسترجاع كافة الإستبانات الموزعة، بعد ذلك تم الشروع في تفريغ المعطيات ثم معالجتها وتحليلها وهي المرحلة التي امتدت إلى غاية 10 ماي 2025 تمهيدا لعرض النتائج ومناقشتها ضمن فصول الدراسة.

ت. المجال البشري:

يقصد بالمجال البشري مجتمع الدراسة الذي يتم إختياره قصد تحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته.

تمثل المجال البشري لهذه الدراسة في طلبة السنه الثانية ماستر بقسم علم الإجتماع بجامعة 08 ماي 1945– قالمة– ضمن تخصصات علم الإجتماع تنظيم عمل، علم إجتماع الصحة، وعلم إجتماع الإتصال، تم اختيار هذه الفئة تحديداً بالنظر إلى قربها من التخرج ما يمنحها تصوراً أكثر نضجاً حول واقع الجامعة وبرامجها المختلفة لا سيما تلك المتعلقة بالمقاولاتية، كما يفترض أن يكون لطلبة هذه المرحلة تفاعل أكبر مع المبادرات الجامعية من ملتقيات وندوات وأيام دراسية، ما يجعلهم أكثر قدرة على التعبير عن تصوراتهم وتقييماتهم بشكل موضوعي وواقعي.

2. منهج الدراسة:

تختلف المناهج العلمية المستخدمة في البحوث باختلاف طبيعة موضوع المدروس وأهدافه إذ يعتمد الباحث في إختيار المنهج الملائم على طبيعة الظاهرة محل الدراسة والإشكالية المطروحة، في هذا السياق

يعرف المنهج بأنه "مجموعة من القواعد العامة التي يعتمدها الباحث في تنظيم ما لديه من أفكار ومعلومات من أجل توصله إلى النتائج المطلوبة".[1]

كما يعرف أيضا بأنه "أسلوب واضح ومميز قد يشمل على مجموعة من الأساليب ذات الخصائص المتشابهة، إذ يوحي بإتجاه محدد المعالم ومتبع بانتظام في عملية ذهنية".[2]

بالنظر إلى طبيعة هذه الدراسة التي تسعى إلى وصف وتحليل الظاهرة المتمثلة في "دور الجامعة في تنمية المقاولاتية لدى الطلبة" فقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي، حيث يعد الأنسب لمعالجة مثل هذه الإشكاليات ذات الطابع الإجتماعي لما يتميز به من مرونة وقدرة على تقديم صور واضحة ومتكاملة عن الظواهر المدروسة، كما يسمح المنهج الوصفي بجمع معلومات واقعية وتحليلها موضوعياً من أجل الوصول إلى إستنتاجات علمية دقيقة تعكس طبيعة العلاقة بين الجامعة وبرامجها المقاولاتية من جهة وإتجاهات الطلبة نحو المقاولة من جهة أخرى.

3. عينة الدراسة:

تم الإعتماد في هذه الدراسة على أسلوب المسح الشامل لجميع مفردات البحث والمتمثل في طلبة السنة الثانية ماستر بقسم علم الاجتماع –قالمة– والموزعين على ثلاث تخصصات: علم إجتماع تنظيم وعمل، علم إجتماع الصحة، وعلم إجتماع الإتصال وذلك تماشياً مع أهداف الدراسة وطبيعتها وسعياً للحصول على بيانات دقيقة وشاملة تعكس واقع الظاهرة المدروسة.

بلغ عدد الطلبة المسجلين في هذه السنة الجامعية (2024–2025) حسب الإحصائيات الرسمية: 33 طالباً في تخصص الإتصال، 27 في تخصص التنظيم والعمل، و27 في تخصص الصحة ليكون المجموع الكلي 87 طالباً.

إلا أنه ونظراً لإنقطاع بعض الطلبة عن الدراسة أو توقيفهم المؤقت للتكوين فقد إقتصر عدد أفراد العينة فعلياً على 81 طالباً مما يزاولون دراستهم بإنتظام وهو ما يجعل العينة شاملة وممثلة لهذا الطور بدقة.

حيث سعت الباحثتان من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على تصورات ووجهات نظر هؤلاء الطلبة إتجاه دور الجامعة في تنمية المقاولاتية، فإن طرح هذا الموضوع في وسط طلاب علم الإجتماع يعد تجربة

[1] ـ محمد سرحان علي المحمودي: **مناهج البحث العلمي**، ط3، دار الكتب، صنعاء –اليمن–، 2015، ص 33

[2] ـ محمد محمد قاسم: المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1999، ص 86.

جديدة تسمح بفهم أعمق لكيفية تلقي فئة غير مبرمجة على المفهوم المقاولاتي لمثل هذه المبادرات وبالتالي يضيف بعداً نوعياً للدراسة من حيث تحليل التفاعل غير النمطي مع البرامج الجامعية في هذا المجال.

4. أدوات جمع البيانات:

تعد أدوات جمع البيانات من الركائز الأساسية التي يقوم عليها أي بحث ميداني إذ تمكن الباحث من الوصول إلى المعلومات والمعطيات المرتبطة بالظاهرة المدروسة، فكلما كانت الأداة مختارة بعناية ومتوافقة مع طبيعة الموضوع والمنهج المعتمد زادت درجة الموضوعية والمصداقية في النتائج، والعكس صحيح ومن ثم فإن إختيار أداة البحث ينبغي أن يتم في ضوء إشكالية الدراسة وأهدافها مع مراعاة ملاءمتها للمنهج المتبع.

وبناءاً على طبيعة هذه الدراسة وأهدافها تم إعتماد أداة الإستبيان لجمع البيانات من المبحوثين نظراً لكونها الأداة الأنسب من حيث الفاعلية وسهولة التوزيع والمعالجة الإحصائية وكذلك تم الإعتماد على الملاحظة البسيطة

أ-الإستبيان:

يعد الإستبيان من أكثر الأدوات إستخداماً في البحوث السوسيولوجية لما يتميز به من مرونة في التطبيق وقدرة على جمع بيانات كمية ونوعية في وقت وجيز وهو وسيلة غير مباشرة للتواصل بين الباحث والمبحوث من خلال طرح مجموعة من الأسئلة المصممة مسبقاً لتغطية محاور الدراسة، ويعرف الإستبيان بأنه: "أداة منظمة ومضبوطة تهدف إلى إستقصاء آراء الأفراد بشكل ممنهج وعبر أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة، مما يسمح بتحليل التوجهات بدقة وإجراء مقارنات كمية بين الإجابات".[1]

وقد تم بناء الإستبيان في ضوء الفرضيات والمؤشرات النظرية للدراسة وجاء في شكله النهائي مكوناً من 34 سؤالاً موزعة على أربعة محاور رئيسية تراوحت بين الأسئلة المغلقة والمفتوحة وتمت صياغتها بلغة بسيطة وواضحة تزيح سهولة الفهم والإجابة بدقة وشفافية، حيث ساهم هذا التنوع في ضبط نوعية البيانات وتحقيق أهداف الدراسة وقد جاءت محاور الإستبيان على الشكل التالي:

- **المحور الأول: البيانات الأولية والشخصية:**

يتضمن هذا المحور معلومات عامة عن المبحوثين مثل: الجنس، السن، التخصص. ويهدف إلى تحديد الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، وقد إشتمل على ثلاثة أسئلة (من 1 إلى 3).

- **المحور الثاني: مساهمة الجامعة في تعريف الطالب بالمقاولاتية:**

[1] ـ زياد بن علي بن محمود الجرجاوي: القواعد المنهجية التربوية لبناء الإستبيان، مطبعة أبناء الجراح، غزة، فلسطين، 2010، ص 14.

يركز هذا المحور على مدى إطلاع الطلبة على مفهوم المقاولاتية من خلال ما تقدمه الجامعة من مبادرات وأنشطة تعريفية ويحتوي على سبعة أسئلة (من 4 إلى 10).

- **المحور الثالث: البرامج المعتمدة من الجامعة في دعم المقاولاتية:**

يتناول هذا المحور البرامج والمبادرات التي توظفها الجامعة لتعزيز الفكر المقاولاتي لدى الطلبة مثل حاضنات الأعمال، دار المقاولاتية والتكوينات الخاصة وقد إشتمل على 13 سؤالا (من 11 إلى 23).

- **المحور الرابع: مساهمة الجامعة في تحسين المقاولاتية لدى الطالب:**

يعالج هذا المحور مدى فاعلية التدخلات الجامعية في تطوير القدرات المقاولاتية لدى الطالب وتعزيز توجهه نحو هذا المسار ويضم أحد عشر سؤالاً (من 24 إلى 34).

ب- الملاحظة البسيطة:

تعد الملاحظة أداة فعالة في توجيه انتباه الباحث إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظاهر ،رغبة في الكشف عن خصائصها أو التوصل إلى معارف جديدة بشأنها فهي تقنية مباشرة تمكن الباحث من تتبع سلوك الفرد أثناء حدوث الظاهرة دون التدخل ي مجرياتها مما يسمح بجمع معلومات أكثر واعقية وموضوعية.

تعرف الملاحظة على أنها المشاهدة والمراقبة الدقيقة لسلوك ما أو ظاهرة معينة في ظل ظروف وعوامل بيئية معينة بغرض الحصول على معلومات دقيقة لتشخيص هذا السلوك أو هذه الظاهرة. [1]

وقد ساهمت هذه الأداة في توفير معطيات غنية حول العينة المدروسة والمتمثلة في طلبة سنة الثانية ماستر بقسم علم الإجتماع، حيث تم رصد سلوكياتهم وتفاعلاتهم وآرائهم بشأن دور الجامعة في تنمية المقاولاتية وتأثيرها على توجه الطلبة.

وقد تم التعرف من خلال الملاحظة على النقاط التالية:

-تصورات الطلبة المقبلين على التخرج حول مفهوم التوجه المقاولاتي وأهميته وفوائده ومايواجهونه من صعوبات.

-آراء الطلبة حول أهمية الجامعة في تعزيز المقاولاتية وترسيخها لديهم

-مدى معرفة الطلبة بآليات الدعم المتاحة على مستوى الجامعة مثل دار المقاولاتية وحاضنات الأعمال وأثرها في دعم الطالب ليصبح رائد أعمال مستقبلي.

[1] ـ محمد محمد الهادي: أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1990، ص 146.

-ملاحظة إقبال بعض الطلبة على زيارة دار المقاولاتية مما يدل على اهتمامهم بتعزيز قدراتهم في هذا المجال.

ثانيا: عرض البيانات وتحليل النتائج:

1.تحليل وتفسير البيانات:

المحور الأول: البيانات الشخصية:

يتعلق هذا المحور بالبيانات الشخصية للمبحوثين (الجنس، السن، التخصص).

الجدول رقم (01): يوضح خصائص أفراد العينة وفق متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	4	%4.94
أنثى	77	%95.06
المجموع	81	%100

استناداً إلى معطيات الجدول رقم (01) المتعلق بخصائص أفراد العينة حسب متغير الجنس، نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة إناث حيث بلغ عددهن 77 طالبة ما يمثل نسبة 95.06% من إجمالي العينة، في حين لم يتجاوز عدد الذكور 4 طلاب بنسبة ضئيلة جداً تقدر بـ 4.94% من مجموع العينة الكلي البالغ 81 مفردة.

يرجع هذا التفاوت الكبير في التمثيل بين الذكور والإناث إلى الطبيعة الفعلية للتركيب الطلابي بقسم علم الإجتماع حيث تشكل الطالبات الأغلبية في مختلف تخصصات الماستر (تنظيم وعمل، صحة، إتصال).

ونظراً لإعتماد الدراسة على مسح شامل لكافة طلبة القسم فإن هذه النتائج تعكس الواقع الحقيقي لتوزيع الطلبة حسب الجنس وليس نتيجة توزيع عشوائي للإستمارات، ويؤكد هذا المعطى أن البيئة الجامعية محل الدراسة يغلب عليها الطابع النسوي وهو ما قد يكون له تأثير على مختلف الأبعاد التي تعالجها الدراسة لاحقاً.

الجدول رقم (02): يوضح توزيع أفراد العينة وفق متغير السن.

الفئات العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
من 22 إلى 24	57	%70.38
من 25 إلى 27	16	%19.75
أكثر من 27 سنة	8	%9.87
المجموع	81	%100

استناداً إلى معطيات الجدول رقم (02) الذي يوضح توزيع أفراد العينة وفق الفئات العمرية إتضح أن الفئة الأكثر تمثيلاً هي فئة من 22 إلى 25 سنة والتي ضمت 57 طالباً وطالبة بنسبة بلغت 70.38% من إجمالي العينة، تليها فئة 25 إلى 27 سنة التي ضمت 16 مبحوثاً بنسبة تمثل 19.75%، في حين أن الفئة العمرية أكثر من 27 سنة جاءت في المرتبة الأخيرة بعدد قدره 8 أفراد ما يمثل نسبة 9.87% من العينة الأصلية المقدرة بـ 81 مفردة.

يعكس هذا التوزيع التركيبة العمرية الطبيعية لطلبة الماستر في قسم علم الإجتماع حيث ينتمي أغلب الطلبة إلى الفئة العمرية الأقل من 25 سنة نتيجة التحاقهم المباشر بالدراسات ما بعد التدرج بعد إنهاء الليسانس دون إنقطاع، بينما تمثل الفئتين الاخرتين من 25 إلى 27 سنة وأكثر من 27 سنة طلبة قد تأخروا في مسارهم الدراسي أو التحقوا بعد فترات إنقطاع أو انتقال بين التخصصات وهناك من إنتقلوا إلى عالم الشغل، ويعد هذا التنوع النسبي في الفئات العمرية مهماً لفهم مواقف وإتجاهات الطلبة نحو المقاولاتية التي قد تتأثر بعامل النضج العمري والتجارب السابقة.

الجدول رقم (03): يوضح توزيع أفراد العينة وفق متغير التخصص.

التخصص	**التكرار**	**النسبة المئوية**
علم إجتماع تنظيم وعمل	23	%28.40
علم إجتماع الصحة	27	%33.33
علم إجتماع الإتصال	31	%38.27
المجموع	81	%100

يوضح الجدول رقم (03) توزيع أفراد العينة وفق متغير التخصص حيث جاءت أعلى نسبة تمثيل من نصيب تخصص علم إجتماع الإتصال بعدد قدره 31 طالباً وطالبة أي بنسبة 38.27% من إجمالي أفراد العينة يليه تخصص علم الإجتماع الصحة 27 مبحوثاً بنسبة تمثل 33.33%، في حين أن أقل نسبة

هي تخصص علم إجتماع تنظيم وعمل الذي بلغ عدد المبحوثين فيه 23 طالباً وطالبة بنسبة قدرها 28.40% من مجموع العينة البالغ 81 مفردة.

يرجع هذا التفاوت النسبي في التوزيع بين التخصصات إلى الحجم الفعلي للطلاب المسجلين في كل تخصص ضمن السنة الدراسية التي تم فيها إجراء المسح الشامل، إذ أن الدراسة لم تعتمد على أسلوب العينة العشوائية بل شملت جميع طلبة الماستر في قسم علم الإجتماع بكل تخصصاته، ما يجعل هذه النسب معبرة بدقة عن الواقع التنظيمي الفعلي داخل القسم ويسمح هذا التمثيل الشامل بجمع مواقف وآراء متنوعة حول موضوع المقاولاتية من داخل بيئة أكاديمية واحدة بما يثري الدراسة ويمنحها الشمولية على مستوى القسم.

المحور الثاني: مساهمة الجامعة في تعريف الطالب بالمقاولاتية:

يتعلق هذا المحور بمساهمة الجامعة في تعريف الطالب بمفهوم المقاولاتية من خلال الوقوف على مصادر معرفته بها وطبيعة إهتمام الجامعة بها وتأثيرها على تصورات الطلبة حول هذا المجال.

الجدول رقم (04): يوضح معرفة الطالب بمفهوم المقاولاتية قبل دخوله الجامعة.

الإقتراحات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	45	%55.56
لا	36	%44.44
المجموع	81	%100

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (04) أن 45 طالباً من أفراد العينة ما يمثل نسبة 55.56% سبق لهم أن سمعوا بمفهوم المقاولاتية قبل دخولهم الجامعة في حين أن 36 طالباً لم يسبق لهم سماع هذا المفهوم بنسبة 44.44% من مجموع 81 مبحوثا.

وقد يرجع ذلك إلى بعض الطلبة كانت لديهم خلفية أولية عن المقاولاتية من خلال وسائل الإعلام أو المحيط الإجتماعي أو بعض النشاطات الثقافية، بينما نسبة أخرى لم تتح لهم الفرصة للإطلاع على هذا المفهوم قبل الولوج إلى الجامعة إما بسبب غياب الإهتمام أو ضعف التوعية المسبقة في المراحل الدراسية السابقة.

ومن هنا نستنتج أن معرفة الطالب الجامعي بمفهوم المقاولاتية تتشكل في أغلب الحالات داخل الوسط الجامعي، مما يبرز أهمية تعزيز هذا المجال ضمن المناهج والأنشطة الجامعية كرفع وعي الطلبة وتوسيع آفاقهم في مجال المقاولاتية.

الجدول رقم (05): يوضح كيفية تعرف الطالب على المقاولاتية داخل الجامعة.

الإقتراحات	التكرار	النسبة المئوية
عن طريق المقاييس والمحاضرات	60	%74.07
عن طريق الملتقيات والندوات	17	%21
عن طريق مواقع التواصل	3	%3.70
عن طريق البحوث	1	%1.23
المجموع	81	%100

إستناداً إلى معطيات الجدول رقم (05) إن أغلبية الطلبة تعرفوا على المقاولاتية من خلال المقاييس والمحاضرات حيث بلغ عددهم 60 طالباً من أصل 81 أي بنسبة 74.07%، يليهم الطلبة الذين إكتسبوا معرفتهم بالمقاولاتية عن طريق الملتقيات والندوات الجامعية بعدد 17 طالباً بنسبة 21%، أما الذين تعرفوا عليها عن طريق مواقع التواصل فبلغ عددهم 03 طلبة فقط بنسبة 3.70%، في حين أن مبحوثاً واحدا فقط ذكر أنه تعرف عليها من خلال البحوث بنسبة 1.23%.

يعود هذا التفاوت في مصادر المعرفة إلى تركيز الجامعة على إدماج المقاولاتية كمحور في المقررات الدراسية والمقاييس ذات الصلة وهو ما يجعلها المصدر الأول والأساسي الذي يضطلع من خلاله الطالب على هذا المفهوم، كما تؤدي النشاطات الجامعية مثل الملتقيات والندوات دورا مكملاً، في حين أن دور الوسائط الرقمية والبحوث يبقى ضعيفاً مما قد يشير إلى محدودية المبادرات الذاتية لدى الطلبة في البحث والتوسع خارج الإطار الرسمي.

ومنه نستنتج أن الجامعة تؤدي دوراً رئيسياً في تعريف الطلبة بالمقاولة من خلال المقاييس الدراسية الرسمية ما يجعلها فاعلاً أساسياً في نقل هذا المفهوم وترسيخه للطالب، غير أن هناك حاجة لتشجيع الطلبة على تنويع مصادر معرفتهم خاصة من خلال الوسائط الحديثة والبحث الذاتي.

الجدول رقم (06): يوضح إهتمام الجامعة بالمقاولاتية

الإقتراحات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	54	%66.67
لا	27	%33.33
المجموع	81	%100

تبين معطيات الجدول أن أغلبية الطلبة يرون أن الجامعة تهتم بالمقاولاتية حيث عبر 54 طالباً عن هذا الرأي بنسبة قدرت بـ 66.67%، في حين إعتبر 27 طالباً أن الجامعة لا تهتم بهذا المجال بنسبة 33.33% من مجموع 81 مبحوثاً تم استجوابهم.

قد يرجع هذا التفاوت في الآراء إلى إختلاف مستوى تفاعل الطلبة مع الأنشطة المقاولاتية داخل الجامعة، حيث يرى بعضهم أن تنظيم المحاضرات والندوات والمقاييس الخاصة بالمقاولاتية دليل على وجود إهتمام واضح بينما يرون آخرون أن هذا الإهتمام لا يزال غير كافً أو لا يصل إلى جميع الطلبة بالشكل المطلوب ما يؤدي إلى ضعف الإحساس بوجود إستراتيجية فعلية من طرف الجامعة.

وعليه نستنتج أن الجامعة تبدي إهتماماً نسبياً بالمقاولاتية في نظر الطلبة وهو ما يمثل مؤشراً إيجابياً لكنه يحتاج إلى دعم أكبر من خلال توسيع البرامج والمرافقة العملية لضمان وصول هذا الإهتمام إلى كل شرائح الطلبة وتعزيزه كممارسة فعلية وليس كمجرد توجه نظر.

جدول رقم (07)" يوضح نظرة الطلبة لدور الجامعة في نشر مفاهيم المقاولاتية.

الإقتراحات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	37	%45,68
لا	3	%3,70
إلى حد ما	41	%50,62
المجموع	81	%100

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (07) أن أغلبية أفراد العينة أي 41 طالباً يرون أن الجامعة تلعب دورا "إلى حد ما" في نشر مفاهيم المقاولاتية وهو ما يمثل نسبة 50.62% من مجموع العينة، كما نجد أن 37 طالباً صرحوا أن الجامعة تقوم فعليا بهذا الدور بنسبة 45.68، بينما إعتبر 3 طلبة أن الجامعة لا تقوم بهذا الدور بنسبة ضعيفة بلغت 3.70%.

تظهر هذه النتائج أن معظم الطلبة لديهم تصور إيجابي نسبي إتجاه مساهمة الجامعة في نشر الوعي المقاولاتي، حيث أن أكثر من 96% من الطلبة كانت إجابتهم "نعم" و"إلى حد ما" يعترفون بوجود دور للجامعة في هذا الإطار أو بدرجات متفاوتة.

يرجع هذا التوجه إلى عدة عوامل منها ما تقوم به الجامعة من إدراج لمفاهيم المقاولاتية في المقاييس الدراسية إضافة إلى تنظيم بعض الأنشطة ذات العلاقه مثل الأيام التحسيسية أو الندوات، كما يمكن أن يكون لتبادل المعلومات بين الطلبة والأساتذة دور في تنمية هذا الوعي.

ومن هنا نستنتج أن الجامعة تعد فاعلاً مهما في عملية نشر المفاهيم المقاولاتية غير أن هذه الجهود ما تزال تحتاج إلى تعزيز وتعميم لتصل إلى جميع الطلبة بشكل أوسع وأكثر فعالية بما يضمن تكوين ثقافة مقاولاتية متينة لدى الجميع.

الجدول رقم (08): يوضح إذا ما كانت الجامعة توفر بيئة محفزة للمشاريع.

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
نعم	45	%55.56
لا	36	%44.44
المجموع	81	%100

إستناداً إلى معطيات الجدول رقم (08) نلاحظ أن 45 طالباً من أفراد العينة يرون أن الجامعة توفر بيئة محفزة لإنشاء المشاريع وهو ما يمثل نسبة 55.56% من إجمالي المبحوثين، بينما عبر 36 طالباً عن إعتقادهم بأن الجامعة لا توفر مثل هذه البيئة بنسبة 44.44%.

تشير هذه النتائج إلى إنقسام نسبي في آراء الطلبة، وإن كانت الكفة تميل لصالح من يعتبرون أن الجامعة تساهم بالفعل في خلق مناخ مناسب للمبادرة المقاولاتية وهذا يعكس وجود جهود ملموسة من طرف الجامعة في هذا الإتجاه قد تكون متمثلة في وجود دار المقاولاتية تنظيم فعاليات تحفيزية أو توفير مرافقة لبعض المشاريع الطلابية.

غير أن نسبة 44.44% من الطلبة الذين لا يرون في الجامعة بيئة محفزة، هذا مؤشراً مهماً على أن هناك فجوة قائمة بين الإمكانيات المتوفرة والتطلعات المرجوة وربما أيضا وجود قصور في تعميم هذه الجهود على مختلف التخصصات أو ضعف في إيصالها للطلبة بطريقة مباشرة وفعالة.

ومن هنا نستنتج أن الجامعة بدأت تخطو خطوات في سبيل توفير بيئة محفزة للمقاولاتية لكنها مطالبة بتعزيز هذا الدور.

الجدول رقم (09): يوضح إعتقاد الطلبة حول ما إذا توفر الجامعة الدعم اللازم للطلبة في مجال المقاولاتية.

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
نعم	51	%62.97
لا	30	%37.03
المجموع	81	%100

يتضح من معطيات الجدول رقم (09) أن غالبية أفراد العينة الذي قدر عددهم 51 طالباً يعتقدون أن الجامعة توفر الدعم اللازم للطلبة في مجال المقاولاتية وهو ما يمثل نسبة 62.97% من مجموع المبحوثين، في المقابل يرى 30 طالباً أن الجامعة لا توفر هذا الدعم بنسبة 37.03%.

تبين هذه النتائج وجود وعي إيجابي نسبي عند الطلبة إتجاه الجهود التي تبذلها الجامعة في دعم المقاولاتية، وقد يعكس هذا الدعم أشكالاً متعددة من المرافقة مثل توفير المعلومات، تنظيم أنشطة موجهة، أو حتى تمكين الطلبة من الإستفادة من الهياكل الموجودة في الجامعة كدار المقاولاتية أو الحاضنات الجامعية.

غير أن نسبة 37.03% من الطلبة الذين لا يشعرون بتوفر هذا الدعم يعد أيضاً مؤشراً على وجود تفاوت في حجم الإستفادة أو ضعف إيصال الموارد والخدمات المتوفرة لجميع الطلبة على حد سواء، ما يطرح تساؤلات حول مدى فاعلية قنوات الإتصال بين الجامعة وطلبتها في هذا المجال.

من هنا نستنتج أن الجامعة تقدم دعماً ملموساً في مجال المقاولة حسب تصور غالبية الطلبة غير أن هذا الدعم يحتاج إلى المزيد من التوسيع والتوضيح والتسويق الداخلي لضمان وصوله لكافة الطلبة وتعزيز الثقة في فاعلية الأطر الجامعية كمحفزات حقيقية لمشاريع الطلبة المقاولاتية.

الجدول رقم (10): يوضح تغيير الجامعة نظرة الطالب للمقاولاتية.

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
نعم	42	%51.86
لا	39	%48.14
المجموع	81	%100

إستناداً إلى معطيات الجدول رقم (10) تبين أن 42 طالباً من أصل 81 أي بنسبة 51.86% يرون أن الجامعة قد غيرت نظرتهم نحو المقاولاتية، بينما يرى 39 طالبا بنسبة 48.14% أن الجامعة لم تؤثر في تصورهم لهذا المجال.

تعكس هذه المعطيات توازناً نسبياً في آراء الطلبة ما يدل على أن جهود الجامعة في ترسيخ ثقافة المقاولاتية لا تزال في مرحلة غير مكتملة، بالرغم أن النسبة الأكبر تشير إلى تغيير إيجابي في نظرة الطلبة للمقاولاتية فإن نسبة غير قليلة لم تلحظ أي تأثير، ما قد يرجع إلى عوامل مثل ضعف التوجيه الفردي أو محدودية التطبيق العملي.

ومن الناحية السوسيولوجية أن التغير في النظرة نحو المقاولاتية يعد مؤشراً مهماً على فاعلية التنشئة الجامعية في غرس القيم الإقتصادية الجديدة لدى الطلبة وتحويلهم من متلقين للمعرفة إلى فاعلين محتملين

في سوق الشغل، بينما يشير ثبات التصورات لدى نسبة معتبرة من الطلبة إلى وجود فجوة في الخطاب الجامعي وممارساته التطبيقية أو إلى قصور في إستراتيجيات التأثير الثقافي داخل الوسط الجامعي.

ومن هنا نستنتج أن الجامعة تسير بخطى معقولة في التأثير على تصورات الطلبة نحو المقاولاتية، غير أن النجاح الكامل في تغيير النظرة يتطلب تعزيز الجانب العملي وترسيخ الوعي بالمقاولاتية من خلال ممارسات أكثر قرباً من واقع الطلبة وتطلعاتهم.

المحور الثالث: البرامج التي إعتمدتها الجامعة في دعم المقاولاتية:

يتعلق هذا المحور بالبرامج التي إعتمدتها الجامعة في دعم المقاولاتية مثل تدريس مقاييس متخصصة وإنشاء دار المقاولاتية وحاضنات الأعمال، كما يهدف إلى معرفة مد إطلاع الطالب عليها وتقييمه لخدماتها ومدى مساهمتها في تحويل أفكاره إلى مشاريع ومدى مواكبتها للتطورات في هذا المجال.

الجدول رقم (11): يوضح دراسة الطالب مقياس أكاديمي يتعلق بالمقاولاتية.

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
نعم	81	%100
لا	0	%0
المجموع	81	%100

إستناداً إلى معطيات الجدول رقم (11) نلاحظ أن جميع أفراد العينة (81 طالباً) أجابوا بـ "نعم" على سؤال ما إذا سبق لهم دراسة مقياس أكاديمي يتعلق بالمقاولاتية وذلك بنسبة 100%، في حين لم تسجل أي إجابة بـ "لا" بنسبة 0%.

هذا المعطى يعكس أن الجامعة قامت بإدراج المقاولاتية كمكون أكاديمي موحد ضمن البرامج الدراسية لجميع طلبة علم الإجتماع بجميع تخصصاتهم، مما يدل على إهتمام إداري تربوي واضح بنشر مفهوم المقاولاتية بين الطلبة في الإطار البيداغوجي.

وقد وضحوا الطلبة أن هذا المقياس تم دراسته تحت عنوان المقاولاتية في طور الماستر، بينما في دور الليسانس جاء بعنوان "الشباب والمقاولاتية"، ما يدل على تمايز في المحتوى حسب المستوى الأكاديمي يشير إلى أن الجامعة تسعى إلى تدرج معرفي في نقل المفهوم المقاولاتي للطالب الجامعي.

يظهر هذه النتائج أن الجامعة تنتهج مساراً ممنهجاً في ترسيخ ثقافة المقاولاتية ضمن المنظومة التعليمية، بدءاً من الطور الأول (ليسانس) بإثارة إهتمام الطالب بالموضوع في إطار شبابي، ثم تعميق المفهوم أكاديمياً في الطور الثاني (الماستر) بمحتوى أكثر تخصصاً، وهذا يعكس رغبة الجامعة في دمج

البعد المقاولاتي ضمن التكوين الجامعي الشامل، مما قد يساهم في بناء توجهات جديدة لدى الطلبة نحو العمل الحر والمبادرة.

وعلينا نستنتج أن تدريس المقاولاتية ضمن المقررات الجامعية وبعناوين مختلفة تراعي تطور الطالب عبر الأطوار، يعد خطوة بناءة لتعزيز وتحسين الوعي المقاولاتي وترسيخ فكرة إمكانية خلق المشاريع الذاتية لدى الطالب بدل الإكتفاء بالتوجه نحو الوظيفة الكلاسيكية بعد التخرج.

الجدول رقم (12): يوضح فعالية المقاييس التي درسها الطالب

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
نعم	45	%55.56
لا	36	%44.44
المجموع	81	%100

إستناداً إلى معطيات الجدول رقم (12) نلاحظ أن 45 طالباً من مجموع أفراد العينة يرون أن المقاييس التي درسوها تساعدهم على إنشاء مقاولة بنسبة 55.56%، في حين يرى 36 طالباً خلاف ذلك بنسبة 44.44% يُفهم من هذه النتائج أن أغلب الطلبة يقيمون المحتوى الأكاديمي المتعلق بالمقاولاتية على أنه ذو فعالية عملية في منحهم معرفة وتصورات تمكنهم من خوض تجربة إنشاء مشروع خاص غير أن نسبة قليلة ترى عكس ذلك، ما يشير إلى وجود إختلاف في مدى إدراك أو استفادة الطلبة من هذه المقاييس.

إن هذه الأرقام تعكس إنقساماً في التمثلات الطلابية حول فعالية التكوين الجامعي المقاولاتي حيث أن الطلبة الذين وجدوا نفعاً في هذه المقاييس قد يكون أكثر اندماجاً أو تفاعلاً مع مضمونها أو أكثر إستعداداً ذهنياً لتلقي مفاهيمها بينما قد يشعر الطرف الآخر من المبحوثين أنها ما تزال تقدم المقاولاتية في إطار نظري تقليدي غير كاف لتحفيز الفعل المقاولاتي الواقعي مما يبرز الحاجة إلى مراجعة البرامج البيداغوجية وتكيفها مع الواقع العملي للمقاولة.

من هنا نستنتج أن وجود نسبة معتبرة من الطلبة ترى فاعلية في المقاييس المدروسة وهذا مؤشر إيجابي على أثر التكوين الأكاديمي في تشكيل الوعي المقاولاتي، لكن في المقابل فإن ارتفاع نسبة غير الراضين يحتم على الجامعة تعزيز الجانب التطبيقي وتقديم امثلة حية وتجارب واقعية لضمان فهم أعمق وتحفيز أقوى لدى الطالب نحو المبادرة المقاولاتية.

الجدول رقم (13): يوضح دراية الطالب بوجود دار المقاولاتية في الجامعة.

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
نعم	73	%90.12
لا	8	%9.88
المجموع	81	%100

إستناداً إلى معطيات الجدول (13) تبين أن 73 طالبا من أصل 81 مما يعادل نسبة 90.12% صرحوا بأنهم على دراية بوجود دار المقاولاتية في الجامعة، في حين أن 08 طلبة فقط بنسبة 9.88% لم تكن لديهم أي فكرة عن وجودها.

لفهم أكثر لطرق تعرف الطلبة على دار المقاولاتية طُرح سؤال إضافي للمجيبين بنعم أي 73 طالباً أظهرت إجابتهم أن 35 طالباً تعرفوا عليها من خلال إرشادات الأساتذة، و30 طالباً عن طريق المحاضرات بينما كانت معرفة 5 طلاب عبر الإعلانات الجامعية وثلاثة فقط عبر مواقع التواصل الإجتماعي.

يرتبط هذا الوعي من الناحية السوسيولوجية بمستوى تفاعل الطالب مع محيطه الجامعي ومدى إنخراطه في الأنشطة البيداغوجية، كما أن الدور الكبير الذي يؤديه الأستاذ يظهر أن القنوات البشرية والمباشرة ما تزال الأكثر تأثيراً داخل الوسط الجامعي وهو ما يؤكد مركزية العلاقة التربوية في نقل المعلومة المقاولاتية.

ومن هنا نستنتج أن دار المقاولاتية صارت معلومة متداولة بين أغلبية الطلبة بفضل جهود الطاقم البيداغوجي والمحاضرات، لكن هناك حاجة لتعزيز وسائل الإتصال البديلة كالإعلانات والمحتوى الرقمي لتشمل المعلومة كامل الطلبة بما فيهم غير المتفاعلين مباشرة مع الفضاء البيداغوجي.

الجدول رقم (14): يوضح زيارة الطالب دار المقاولاتية.

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
نعم	27	%33.33
لا	54	%66.67
المجموع	81	%100

استنادا إلى معطيات الجدول رقم (14) تبينأن 27 طالباً من أصل 81 مبحوثا ما يمثل 33.33% سبق لهم زيارة دار المقاولاتية، في حين أن 54 طالباً أي ما يعادل 66.67% لم يسبق لهم زيارتها.

وفي سؤال إضافي موجه للذين أجابوا بـ "لا" أي الـ 54 طالبا تبين من بينهم أن 25 طالبا أبدوا رغبتهم في زيارة دار المقاولاتية مستقبلاً بينما الباقي صرحوا بعدم إهتمامهم أو رغبتهم بذلك.

بناءاً على نتائج الجدول تعكس هذه الأرقام وجود فجوة واضحة بين الوعي بوجود دار المقاولاتية وبين الفعالية في التفاعل معها ميدانياً، فبالرغم من أن أغلب الطلبة على دراية بوجودها إلا أن نسبة كبيرة منهم لم يبادروا بزياراتها وهذا راجع إلى عدة عوامل مثل: ضعف التحفيز، قلة النشاطات الجذابة في الدار، أو عدم شعور الطالب بالحاجة الملحة للاستفادة منها.

إلا أن المثير للإهتمام أن صفة الطلبة غير الزائرين لها عبروا عن رغبتهم في القيام بذلك مستقبلاً، ما يدل على وجود إستعداد نفسي وتوجه إيجابي نحو التفاعل معها وهو ما يشير إلى إمكانية تطوير العلاقة بين الطالب وهذا الفضاء المقاولاتي في حال تم تفعيل وسائل التوعية والتحفيز.

ومن هنا نستنتج أن دار المقاولاتية تعد مساحة معرفية متاحة لكنها ما تزال تعاني من ضعف الإقبال العملي، مما يتطلب من الجامعة تنشيط هذا الفضاء أكثر سواء من خلال الفعاليات التطبيقية أو التشجيع عبر الأساتذة أو حتى إدماجها في المقررات بطريقة تفاعلية.

الجدول رقم (15): يوضح أنواع الأنشطة التي تقدمها دار المقاولاتية للطالب.

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
تكوينات	36	%27.06
استشارات	32	%24.06
مرافقة المشاريع	51	%38.36
مسابقات مقاولاتية	14	%10.52
المجموع	*133	%100

***ملاحظة:** هذا العدد لا يمثل عدد أفراد العينة بل عدد التكرارات لأن هناك من أجاب أكثر من إحتمال.

إستناداً إلى معطيات الجدول رقم (15) تبين أن غالبية الطلبة يعرفون بأن من بين أبرز الأنشطة التي تقدمها دار المقاولاتية هي مرافقة المشاريع حيث تم تسجيل 51 تكرارا أي نسبة 38.36% من مجموع الإجابات، ما يجعل هذا النشاط في صدارة الأنشطة المعروفة لدى الطلبة، يليه نشاط التكوينات بنسبة 27.06% (36 تكرارا)، ثم الإستشارات بنسبة 24,06% (32 تكرارا)، أما المسابقات المقاولاتية فكانت الأقل ذكراً إذ لم تتعدى نسبة التكرار فيها 10% (14 تكرارا) علماً أن عدد أفراد العينة هو 81 طالباً إلا أن عدد التكرارات الإجمالية تجاوز هذا العدد بسبب إمكانية إختيار أكثر من إجابة.

تعكس نتائج الجدول تمثلاً متفاوتاً لدى الطلبة حول طبيعة أنشطة دار المقاولاتية، فتصدر "مرافقة المشاريع" يشير إلى إرتباط صورة الدار في أذهانهم أكثر بالجانب التطبيقي كما أن نسبة التكوينات والإستشارات تكشف عن درجة لا بأس بها من الوعي بدور الدار في تعزيز قدرات الطالب المقاول، إلا أن النسب المتقاربة بين هذين النشاطين تولي بإمكانية وجود خلط أو تداخل في فهم طبيعة كل منهما مما قد يستدعي توضيحاً أكبر لمحتوى كل نشاط وأهدافه.

أما بخصوص النشاط الأقل حضوراً والمتمثل في المسابقات المقاولاتية فإن تدني نسبة الوعي به قد يفسر عدة عوامل منها: قلة تنظيم هذا النوع من الأنشطة في الواقع أو ضعف الترويج لها أو حتى عدم دمجها بشكل فعال في حياة الطالب الجامعية.

بصورة عامة تعكس هذه النتائج أن الطلبة يعرفون بعض الأدوار الأساسية لدار المقاولاتية ولكن هذا الإدراك لا يزال جزئياً وغير شامل، وهو ما يفتح الباب أمام ضرورة التوسيع في نطاق التوعية والتعريف بخدمات الدار وتكثيف الأنشطة التفاعلية التي تسمح للطلبة بالتعرف المباشر على مختلف أبعادها.

في الأخير نستنتج أن الطلبة يدركون بشكل رئيسي الأنشطة ذات الطابع العملي المباشر في حين أن بعض الأنشطة الأخرى رغم أهميتها لا تزال بحاجة إلى مزيد من التعريف بها وتفعيلها داخل الوسط الجامعي.

الجدول رقم (16): يوضح نظرة الطالب لدار المقاولاتية

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
نعم	26	%32.09
لا	9	%11.11
إلى حد ما	46	%56.80
المجموع	81	100%

إستناداً إلى معطيات الجدول رقم (16) يظهر أن أغلب الطلبة ينظرون إلى دور دار المقاولاتية على النحو المعتدل حيث أجاب 46 طالباً من أصل 81 بـ "إلى حد ما" أي بنسبة 56.80% وهذا ما يشير إلى أن فئة واسعة من الطلبة لا تنفي دور هذه الدار ولكنها لا تعتبره فعالاً بشكل كافي مما قد يعكس وجود فجوة بين الخدمات المتوفرة وتوقعات الطلبة واحتياجاتهم الفعلية.

وفي المقابل عبر 46 طالباً بنسبة 32.09% عن نظرة إيجابية واضحة لدور دار المقاولاتية ما يدل على أن هناك شريحة لا بأس بها ترى فيها أداة فعالة لدعم المقاولاتية داخل الجامعة، بينما نجد أن 9

طلاب فقط اي بنسبة 11.11% يرون أن دار المقاولاتية لا تؤدي دور يذكر في هذا المجال وهو ما يمثل الأقلية في العينة، هذا التباين في الآراء يعكس وجود تفاوت في تجارب الطلبة مع دار المقاولاتية.

بناءاً على معطيات الجدول تظهر النتائج أن فئة واسعة من الطلبة عبرت عن موقف "محايد" أو غير حاسم إتجاه دور دار المقاولاتية وهو ما يكشف عن غموض إدراكي لدى هذه الفئة حول جدوى وفعالية هذه المؤسسة.

في ضوء سوسيولوجيا المعرفة يمكن تفسير ذلك بضعف التنشئة الأكاديمية المقاولاتية داخل الفضاء الجامعي مما يجعل الطالب غير قادر على تقييم موضوعي لدور الفاعلين الداعمين للمقاولاتية أو يفتقر لأدوات القياس الشخصي لفائدة هذه التجربة.

أما الفئة التي رأت أن دار المقاولاتية تؤدي دوراً فعالاً وقد تكون من الطلبة الأكثر تقدماً من الفضاء المقاولاتي سواء من خلال الأنشطة أو من خلال علاقاتهم بالأساتذة والنوادي الطلابية، ما يعكس اندماجاً جزئيا في الثقافة المقاولاتية التي تحاول الجامعة نشرها.

بالمقابل الفئة التي نفت بشكل قاطع وجود دور لدار المقاولاتية تمثل هامشاً محدوداً ولكن لا يجب تجاهله لأنه يعكس فشلاً في تحقيق الإتصال المؤسساتي بين الجامعة والطالب، وهو مؤشر على عجز بعض أدوات التوعية أو ضعف فعالية البرامج المقاولاتية في الوصول إلى الجميع.

وفي الأخير نستنتج أن تصورات الطلبة حول دار المقاولاتية تتفاوت وهو ما يدعو إلى تعزيز برامج التعريف والتكوين والمرافقة داخل الجامعة بطريقة أكثر تكاملاً وتخصصاً تضمن الإندماج الفعلي للطالب في ثقافة المقاولاتية.

جدول رقم (17): يوضح دراية الطالب بوجود حاضنة أعمال في الجامعة

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
نعم	58	%71.60
لا	23	%28.40
المجموع	81	100%

وفقاً| لبيانات الجدول رقم (17) نلاحظ أن 58 طالباً ما يعادل نسبة 71.60% على دراية بوجود حاضنة أعمال في الجامعة هذا ما يعني أن الغالبية العظمى من الطلبة يعرفون عن هذه الحاضنة، بينما 23 طالباً فقط لا يعرفون بوجود الحاضنة ما يعادل نسبة 28.40% من المجموع الكلي، وعند سؤال الطلاب الذين أكدوا معرفتهم بالحاضنة عن كيفية تعرفهم عليها كانت أغلب الإجابات تشير إلى أن المعلومات كانت

من خلال المحاضرات، الملتقيات، الندوات والمقاييس الدراسية، وهذا إن دل يدُل على أن هذه القنوات التعليمية لها دوراً كبيراً في نشر الوعي حول الحاضنة.

نظراً إلى هذه المعلومات يظهر أن الطلبة الذين يعرفون بوجود حاضنة تفاعلوا مع مصادر متنوعة من المعلومات الأكاديمية التي تنظم في الجامعة، وهذا يشير إلى أن الجامعة قد قامت ببعض الجهود في نقل معرفة حول الحاضنة عبر قنوات مختلفة مما يعكس وجود إهتمام جامعي بالدور المقاولاتي.

لكن من جانب آخر إن عدم معرفة الطلبة بالحاضنة قد يعود إلى قلة التفاعل من بعض الطلبة مع الأنشطة الجامعية المتعلقة بهذه المرافق، هذا ما يفتح المجال لمراجعة فعالية البرامج التواصلية الحالية بين الجامعة والطلبة وتعزيز وسائل نقل المعلومات وتوسيع دائرة الوعي حول فرص المقاولاتية المتاحة.

في الأخير نستنتج من هذه البيانات أن معرفة الطلبة بوجود حاضنة الأعمال في الجامعة تعتبر معقولة نسبيا، لكن هناك فرصة لتحسين وتوسيع دائرة الوعي بين الطلبة غير المدركين بوجودها خاصة من خلال تعزيز الأنشطة التوعوية وزيادة التركيز على عرض الحاضنة كفرصة عملية لخلق المشاريع.

جدول رقم (18): يوضح الخدمات التي تقدمها حاضنة الأعمال الجامعية

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
تكوينات	17	%14.92
تنمية وتوسيع المشاريع	31	%27.20
إستشارات وإرشادات	15	%13.15
إنشاء مشاريع مصغرة	9	%7.90
الدعم المالي والمادي	12	%10.52
لا أعلم	30	%26.31
المجموع	*114	100%

***ملاحظة:** هذا العدد لا يمثل عدد أفراد العينة بل عدد التكرارات لأن هناك من إجابة أكثر من إحتمال.

يبين الجدول رقم (18) تنوع تصور الطلبة حول الخدمات التي تقدمها حاضنة الأعمال الجامعية، من مجموع 114 تكراراً للإجابات يتضح أن أكثر الإجابات كانت حول "تنمية وتوسيع المشاريع" بتكرار 31 إجابة ما يعادل نسبة 27.20%، تليها إجابة "لا أعلم" التي تكررت 30 مرة بنسبة 26.31% ما يدل على وجود نسبة معتبرة من الطلبة غير المتطلعين فعلياً على طبيعة خدمات الحاضنة.

أما إجابة "تكوينات" تكررت 17 مرة نسبة 14.92% من الإجابات، في حين جاءت الإستشارات والإرشادات في المرتبة الرابعة من سلم الإجابات حيث تكررت 15 مرة بنسبة 13.15%، أما إجابة الدعم المالي والمادي شغلت المرتبة الخامسة بتكرار 12 مبحوثاً بنسبة 10.52%، وأخيراً إنشاء مشاريع مصغرة تكررت إلا 9 مرات ما يعادل 7.90%.

تعكس النتائج السابقة مفارقة واضحة فعلى الرغم من أن فئة كبيرة من الطلبة تعرف بوجود الحاضنة (كما أظهره الجدول السابق 17) إلا أن جزءا كبيراً يفتقر إلى المعرفة الدقيقة بطبيعة الخدمات التي تقدمها، يمكن تفسير ذلك بعدة عوامل منها: غياب آليات إعلامية فعالة داخل الجامعة أو إقتصار المعلومات على من هم في تماس مباشر مع أنشطة الحاضنة كالمشاركين في ندوات أو تكوينات خاصة، هذه الفجوة بين الوعي بوجود الحاضنة والمعرفة بخدماتها توضح أن الجامعة لم تنجح بعد في تحويل وجود الحاضنة من هيكل تنظيمي إلى أداة فعالة وجذابة للطلبة، كما أن ضعف معرفة الطلبة بخدمات "الدعم المالي" أو "إنشاء مشاريع مصغرة" يعكس نقصاً في التواصل أو قصوراً في فعالية هذه البرامج داخل البيئة الجامعية.

نستنتج أن الوعي بخدمات الحاضنة ما يزال جزئياً ومحدوداً ما يستدعي من الجامعة تعزيز قنوات التعريف بها عبر برامج توعوية واضحة وإدماج أنشطتها في الحياة الأكاديمية والطلابية اليومية.

كما ينصح بإبراز النماذج الناجحة التي خرجت من الحاضنة لتحفيز الطلبة على التفاعل معها وتحويلها إلى فضاء حقيقي لتطبيق الفكر المقاولاتي.

الجدول رقم (19): يوضح نظرة الطلبة لحاضنات الأعمال وتجسيد أفكار الطلبة إلى مشاريع حقيقية.

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
نعم	67	%82.72
لا	14	%17.28
المجموع	81	100%

يوضح جدول رقم (19) نظرة الطلبة إلى فعالية حاضنة الأعمال في تحويل أفكارهم إلى مشاريع حقيقية وقد جاءت الأغلبية الساحقة من الطلبة مجيبة بـ "نعم" بنسبة 82.72% (67 مبحوث من أصل 81) ما يدل على تصور إيجابي واضح لدور الحاضنة، في المقابل يرى 17.28% فقط (14) أن الحاضنة لا تساهم في هذا الجانب.

إستناداً إلى معطيات الجدول تعكس هذه النسبة المرتفعة من القبول الإيجابي أن الطلبة يمتلكون تصورات طموحة حول دور الحاضنة كآلية فعلية لتجسيد المقاولاتية الجامعية، ويحتمل أن يكون هذا

الإنطباع نابعاً إما عن حضورهم للتكوينات أو إطلاعهم غير المباشر على تجارب زملاء نجحوا في المرور عبر هذه الهياكل.

كما تظهر النتائج أن ثقافة المقاولاتية أخذت في التشكل داخل الوسط الجامعي ومع ذلك فإن النسبة الباقية التي ترى أن الحاضنة لا تؤدي هذا الدور (تحول أفكار الطلبة إلى مشاريع حقيقية) (14 طالبا) بنسبة قدرت بـ 17.28% تشير إلى وجود فجوات في التطبيق أو التفاوت في إستفادة الطلبة من خدمات الحاضنة وهو ما يتطلب دراسة أعمق لمصادر هذا التفاوت.

نستنتج أن حاضنة الأعمال تعد من بين أكثر الآليات التي يثق بها الطلبة لتحويل أفكارهم إلى مشاريع فعلية مما يعكس أهمية تعزيز دعم هذه الهياكل داخل الجامعة، غير أن إستمرار وجود فئة من الطلبة تشكك في فعاليتها يدعو إلى مراجعة مدى شمولية هذه الخدمات وشفافيتها وعدالتها في التوزيع بما يضمن مشاركة أوسع للطلبة وتحقيق فعالية أكبر.

الجدول رقم (20): يوضح الإستراتيجيات التي يعتبرها الطلبة الأكثر إعتماداً من قبل الجامعة في دعم التفكير المقاولاتي

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
التعليم المقاولاتي	26	%27.36
إدارة المقاولاتية	20	%21.5
حاضنة الأعمال	18	%18.95
الكل معا	31	%32.64
المجموع	*95	100%

***ملاحظة:** هذا العدد لا يمثل عدد أفراد العينة بالعدد التكرارات لأن هناك من أجاب على أكثر من إحتمال.

إستناداً إلى نتائج الجدول رقم (20) تصدر خيار "الكل معا" (التعليم المقاولاتي، دار المقاولاتية، حاضنة الأعمال) قائمة التكرار بـ 31 مرة أي بنسبة 32.64% مما يعكس ميلاً لدى نسبة معتبرة من الطلبة إلى رؤية هذه الإستراتيجيات كمنظومة متكاملة، تلاه التعليم المقاولاتي بنسبة 27.36% (26 تكراراً) ما يشير إلى وعي الطلبة بفعالية المقاييس والمقررات الدراسية ذات الطابع المقاولاتي، ثم جاءت دار المقاولاتية بنسبة 21.5% (20 تكراراً) تليها حاضنات الأعمال بالنسبة 18.95% (18 تكراراً) بلغ عدد الإجابات 95 بالرغم أن العينة تتكون من 81 طالباً.

وهو ما يدل على أن بعض الطلبة إختاروا أكثر من إستراتيجية واحدة مما يعزز مصداقية التمثيل المتعدد للخيارات في ذهنهم.

تكشف هذه النتائج أن أغلبية الطلبة لا ترى إستراتيجية واحدة كافية وحدها لتأطير ودعم التفكير المقاولاتي، بل تميل إلى مقاربة تكاملية تشمل البعد البيداغوجي (من خلال التعليم المقاولاتي) والبعد المؤسساتي (دار المقاولاتية) والبعد التطبيقي (حاضنات الأعمال)، يلاحظ أيضاً أن التعليم المقاولاتي ما زال يحتفظ بثقل نسبي مما يعكس تأثير البرامج الأكاديمية على تشكيل الوعي المقاولاتي لدى الطلبة، في حين أن دار المقاولاتية وحاضنات الأعمال تحتلان موقفاً أقل ما قد يدل على ضعف التجربة المباشرة أو المحدودية للإنخراط الفعلي في هذه الهياكل رغم الوعي المتزايد بها، وتمثل نسبة الذين إختاروا "الكل معا" مؤشراً على وعي شامل ومتطور لدى بعض الطلبة بطبيعة العمل المقاولاتي باعتباره مساراً يتطلب تكاملاً بين التأطير النظري والدعم المؤسسي والمرافقة الميدانية.

وفي الأخير نستنتج أن الجامعة مطالبة بتقوية التنسيق بين إستراتيجياتها المختلفة في دعم المقاولاتية والعمل على توسيع تجارب الطلبة داخل كل من دار المقاولاتية وحاضنات الأعمال، حتى تتجسد التكاملية في الممارسة وليس فقط في التصور.

الجدول رقم (21): يوضح إستفادة الطالب من إستراتيجيات دعم المقاولاتية

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
نعم	8	%9.88
لا	73	%90.12
المجموع	**81**	**100%**

يبين الجدول رقم (21) مدى إستفادة الطلبة من إستراتيجيات دعم المقاولاتية التي تقدمها الجامعة وقد جاءت النتائج كما يلي:

صرح 8 طلبة أنهم سبق لهم الإستفادة من هذه الإستراتيجيات بنسبة 9,88%، في المقابل أفاد 73 طالباً بعدم إستغلالهم بنسبة 90.12%، والمجموع الكلي للأجوبة هو 81 طالبا أي بنسبة مكتملة 100%، تمثل هذه النسب دلالة واضحة على ضعف الأثر الملموس بهذه الإستراتيجيات في حياة الطلبة الجامعية رغم وجودها كمؤسسات وبرامج.

وتشير هذه النتائج إلى وجود فجوة كبيرة بين وجود إستراتيجيات المقاولاتية وبين إستفادة الطلبة منها فعلياً فرغم تعدد الهياكل ذات الصلة إلا أن نسبة الإستفادة الفعلية تبقى شبه منعدمة هذا ما يرجع إلى عدة أسباب محتملة كضعف التواصل والتوجيه داخل الجامعة حول كيفية الإستفادة من هذه الإستراتيجيات، وكذا محدودية تجسيد العمل لهذه الهيئات بحيث تبقى برامجها شكلية أو غير مستمرة وقلة التحفيز والإهتمام من طرف الطلبة أنفسهم نتيجة غياب الوعي الكافي أو الثقة في فعالية هذه البرامج.

وفي الأخير نستنتج على الجامعة أن تعمل على تحويل هذه الإستراتيجيات من مجرد وجود مؤسساتي إلى تجارب ملموسة يعيشها الطالب مما يتطلب تحسين آليات الإعلام والمرافقة وربط البرامج بأهداف عملية قابلة للتحقيق وذلك لتجاوز حالة الفروق أو اللامبالاة المسجلة لدى الطلبة.

الجدول رقم (22): يوضح ما إذا كانت الإستراتيجيات التي تقدمها الجامعة كافية لتنمية المقاولاتية

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
نعم	11	%13.59
لا	9	%11.11
إلى حد ما	61	%75.30
المجموع	81	100%

إستناداً إلى معطيات الجدول رقم (22) المتعلق بما إذا كانت الإستراتيجيات التي تقدمها الجامعة كافية لتنمية المقاولاتية تتوزع إجابات الطلبة إلى 03 فئات نعم، لا، إلى حد ما، تبين أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بـ "إلى حد ما" حيث بلغ عددهم 61 مبحوثاً أي بنسبة 75.30% ما يشير إلى وجود إدراك نسبي لوجود إستراتيجيات المقاولاتية داخل الجامعة، إلا أن فعاليتها أو وضوحها لم يصل إلى المستوى المطلوب أو المتوقع لدى الطلبة أما نسبة الذين أجابوا بـ "نعم" فقد بلغت 13.59% فقط أي 11 طالبا وهو ما يعكس ضعفاً في التقدير الإيجابي التام لهذه الإستراتيجيات، في المقابل نجد أن نسبة "لا" قد بلغت 11.11% أي ما يعادل 9 مبحوثين وهي نسبة محدودة لكنها تبرز وجود فئة من الطلبة لا ترى أي أثر أو وجود واضح لإستراتيجيات المقاولاتية داخل الجامعة.

من منظور سوسيولوجي إن هذه النتائج تعكس حالة من الغموض المؤسسي أو ضعف التفاعل التنظيمي بين الجامعة والطلبة فيما يخص البرامج والمبادرات المقاولاتية فإستراتيجية الجامعة تبدو موجودة من الناحية الشكلية أو النظرية لكن آليات تطبيقها أو إيصالها إلى الطلبة بشكل فعال لا تزال محدودة أو غير منظمة.

إن النتائج بصفة عامة تولي بأن الجامعة لم تتمكن بعد من بناء ثقافة مؤسساتية واضحة حول المقاولاتية، كما أنها تفتقر إلى الأدوات الإتصالية والبيداغوجية القادرة على ترسيخ هذه الثقافة لدى الطلبة.

في الأخير نستنتج أن الجامعة تعتمد إستراتيجيات معينة في تنمية المقاولاتية لكن هذه الإستراتيجيات لا تزال تقيم من طرف الطلبة على أنها غير فعالة بشكل كامل، بل ينقصها التطبيق العملي الملموس وبالتالي تحتاج إلى تعزيز جهودها في التوعية والتكوين والتطبيق الفعلي لمبادراتها المقاولاتية.

الجدول رقم (23): يوضح مواكبة الجامعة التطورات الحديثة في مجال التنمية المقاولاتية

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
نعم	17	%20.98
لا	11	%13.59
إلى حد ما	53	%65.43
المجموع	81	100%

يتضح من بيانات الجدول رقم (23) أن أغلبية الطلبة وبنسبة كبيرة بلغت 65.43% ما يعادل 53 مبحوثاً يرو أن الجامعة تواكب التطورات الحديثة في مجال المقاولاتية إلى حد ما بينما 17 طالبا أي بنسبة 28.98% يرون أن الجامعة تواكب التطورات بشكل كاف، وجاءت الأقلية المجيبة بـ "لا" ترى العكس وهم 11 طالباً بنسبة 13.59%، تكشف هذه النسب عن تباين في تقديرات الطلبة مع ميل عام نحو الإعتقاد بوجود محاولات لمةاكبة التطورات بصفة جزئية وغير مكتملة.

تشير نتائج الجدول إلى أن صورة الجامعة لدى أغلب الطلبة لا تزال ضبابية فيما يتعلق بتبنيها الفعلي والمنهج لمستجدات المقاولاتية فالتقييم إلى حد ما قد يعكس وجود مبادرات متفرقة أو غير ممنهجة أو نقصاً في التوعية بها لدى الطلبة، كما أن نسبة من يرو أن الجامعة لا تواكب هذه التطورات تكشف عن فجوة في الأداء قد ترتبط به ضعف البنية المؤسسية أو غياب التنسيق بين الجانب الأكاديمي والمجال التطبيقي المقاولاتي، أما الفئة القليلة نسبياً ممن أجابوا بنعم فقد تكون مؤشراً على فعالية بعض البرامج أو المبادرات التي لم تنشر على نطاق واسع بعد، وبناءاً على ذلك فإن هذه المعطيات تدعم ضرورة تعزيز السياسات الجامعية الرامية إلى دمج المقاولاتية في مختلف أبعاد الحياة الجامعية، من خلال إعتماد مقاربات أكثر شمولاً وتشاركية والتأكيد على أهمية التكوين المقاولاتي العملي والإرتباط المباشر بسوق العمل لضمان فاعلية وإستدامة هذه الجهود.

في الأخير نستنتج أن أغلب الطلبة يرون أن الجامعة تواكب التطورات الحديثة في مجال المقاولاتية مما يعكس وجود جزئية غير كافية بعد لتشكيل تصور إيجابي كامل للطلبة، كما أن تفاوت الآراء بين نعم ولا يشير إلى تباين في تجارب الطلبة ومدى إحتكاكهم الفعلي بالممارسات المقاولاتية داخل الجامعة.

وعليه يمكن القول أن الجامعة مطالبة بتعزيز حضورها المقاولاتي بشكل أكثر وضوحا وفعالية لدى الطلبة.

المحور الرابع: البرامج التي إعتمدتها الجامعة في دعم المقاولاتية:

يتعلق هذا المحور بمدى فعالية البرامج الجامعية في تعزيز الثقافة المقاولاتية لدى الطالب من خلال التكوينات والدورات التدريبية التي تنظمها الجامعة ومدى وضوحها في شرح خطوات إنشاء مشروع خاص، كما يستقصي هذا المحور ما إذا كانت هذه البرامج قد ساهمت في تنمية المهارات العملية لدى الطلبة إضافة إلى ذلك يسعى هذا المحور إلى ترصد الصعوبات التي قد تعيق الجامعة في تنفيذ برامجها ووضع إقتراحات لمواجهة هذه المشاكل.

الجدول رقم (24): يوضح مساهمة الجامعة في تعزيز فهم الطلاب لمجال المقاولاتية

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
نعم	60	%74,07
لا	21	%25,93
المجموع	81	100%

يبين الجدول أعلاه أن 60 طالباً من مجموع العينة البالغ عددها 81 مبحوثاً أفادوا بأن برامج الجامعة ساهمت في تعزيز فهمهم لمجال المقاولاتية وذلك بنسبة 74.07%، في المقابل صرح 21 طالباً فقط بنسبة 25.93% بأن تلك البرامج لم يكن لها دور في توضيح هذا المجال بالنسبة لهم.

تشير هذه النتائج إلى أن غالبية الطلبة يجدون في البرامج الجامعية وسيلة فعالة لتعميق الفهم النظري والعملي للمقاولاتية، ما يعكس نجاعة التكوينات التي تقدمها الجامعة والدورات التوعوية ذات الصلة قد يعود ذلك إلى طبيعة المواضيع التي يتم تناولها في هذه البرامج مثل خطوات إعداد مشروع وآليات التمويل وتحليل السوق وغيرها من المحاضر التطبيقية التي تساعد الطلبة على تكوين تصور واقعي عن مجال المقاولاتية.

أما الطلبة الذين أجابوا بالنفي فقد يرجع موقفهم إلى ضعف التواصل أو عدم وضوح محتوى هذه البرامج أو ربما لعدم مشاركتهم فيها أساساً إما بسبب غياب التحفيز أو تضارب مواعيدها مع الدراسة أو حتى ضعف في التبليغ عنها، وهذا ما يبرز الحاجة إلى تحسين آليات الترويج الداخلي للبرامج وتكييفها مع إحتياجات الطالب الجامعي.

وعليه نستنتج أن برامج الجامعة تؤدي دوراً مهماً في تعزيز الوعي المقاولاتي لدى شريحة معتبرة من الطلبة، إلا أن هناك ضرورة لمضاعفة الجهود من أجل تعميم الفائدة وضمان وصول المعلومة والتكوين إلى الجميع.

الجدول رقم (25): يوضح دور برامج الجامعة في تعزيز رغبة الطلبة في خوض تجربة المقاولاتية

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
نعم	47	%58,02
لا	34	%41,98
المجموع	**81**	**100%**

يوضح الجدول أعلاه أن 47 طالباً من مجموعة العينة البالغة عددها 81 طالباً صرحوا بأن برامج الجامعة قد عززت رغبتهم في خوض تجربه المقاولاتية بنسبة 58.02%، في المقابل أفاد 34 طالباً أي بنسبة 41.98% بأن هذه البرامج لم تترك أثراً محفزاً لديهم إتجاه خوض هذا النوع من التجارب.

تعكس نتائج الجدول وجود تأثير نسبي لبرامج الجامعة على توجهات الطلبة نحو المقاولاتية إذ أن الأغلبية عبرت عن تأثرها الإيجابي بهذه البرامج ما يشير إلى أن المحتوى الذي تتضمنه سواء من خلال ندوات أو التكوينات التطبيقية في إثارة إهتمامهم بهذا المجال، إلا أن نسبة غير قليلة من الطلبة (أكثر من الثلث) لم يشعروا بهذا التأثير وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى قدرة هذه البرامج على إستيعاب الفروقات الفردية بين الطلبة أو ربما يعود ذلك إلى نقص في التفاعل أو عدم كفاية الوقت المخصص لهذه البرامج لتغيير القناعات الشخصية للطلبة.

في الأخير نستنتج أن الجامعة قد نجحت إلى حد ما في تحفيز الطلبة نحو المقاولاتية من خلال برامجها، غير أن هذا النجاح لا يزال بحاجة إلى تعميق وتطوير ضمان بلوغ تأثير أشمل، خصوصاً لدى الفئات التي لم تتفاعل إيجابياً بعد مع هذا التوجه.

الجدول رقم (26): يوضح إن كانت برامج الجامعة قد وضحت للطالب خطوات إنشاء مشروع خاص به

الاقتراحات	التكرار	النسب المئوية
نعم	45	%55,56
لا	36	%44,44
المجموع	**81**	**100%**

إستناداً إلى معطيات الجدول رقم 26 تبين أن 45 طالباً من أصل 81 أي بنسبة 55.56% يرون أن برامج الجامعة قد ساهمت في توضيح خطوات إنشاء مشروع خاص بهم، في حين عبر 36 طالباً بنسبة 44.44% عن عدم إستفادتهم من هذه البرامج في هذا الجانب.

تعكس هذه النتائج تقارباً نسبياً بين الآراء وهو ما يدل على الجهود الجامعية في هذا المجال لا تزال بحاجة إلى تعزيز وتكثيف، فمع أن أكثر من نصف العينة أفادت بوجود إستفادة فعلية في توضيح خطوات إقامة مشروع إلا أن النسبة المتبقية تمثل شريحة مهمة من الطلبة الذين لم يتلقوا توجيهاً كافياً أو ربما لم تكن لديهم فرص فعلية للمشاركة في البرامج التي توضح المسارات العملية لإنشاء المشاريع، وقد يرجع ذلك إلى محدودية التكوينات التطبيقية أو غياب أمثله واقعية أو عدم إعتماد الجامعة على أساليب تفاعلية تساهم في تمكين الطالب من فهم الخطوات بشكل ملموس، كما قد يعكس الأمر تفاوتاً في مستوى البرامج المقدمة بين مختلف التخصصات أو عدم تعميم هذه المبادرات على نطاق واسع.

في الأخير نستنتج أن هذه النتيجة تبرز الحاجة إلى تكثيف التكوينات العملية والتركيز على الجوانب التطبيقية التي تساعد الطالب على الإنتقال من الفكرة إلى التنفيذ، وهو من شأنه تعزيز ثقافة المبادرة الذاتية والعمل المقاولاتي داخل الوسط الجامعي.

الجدول رقم (27): يوضح إن كانت الجامعة قد قدمت توجيهاً عملياً للطلبة حول كيفية البدء في مشروعهم الخاص.

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
نعم	31	%38,27
لا	51	%61,73
المجموع	**81**	**100%**

يظهر الجدول أن 31 طالباً فقط من أصل 81 أي بنسبة 38.27% صرحوا بأنهم تلقوا توجيهاً عملياً من الجامعة حول كيفية البدء في مشروعهم الخاص، مقابل 50 طالباً بنسبة 61.73% أكدوا عدم إستفادتهم من هذا النوع من التوجيه.

تشير معطيات الجدول إلى ضعف واضح في الجانب التطبيقي للبرامج الجامعية المتعلقة بالمقاولاتية، فرغم أن بعض الطلبة أشاروا إلى حصولهم على توجيه عملي إلا أن الأغلبية لم تتلقى الدعم الكافي لتمكينهم من الإنتقال من مرحلة الفكرة إلى التنفيذ الفعلي لمشاريعهم، وقد يكون هذا الضعف راجعاً إلى غياب برامج ميدانية متخصصة أو عدم تفعيل الشراكات مع المهنيين وحاضنات الأعمال بشكل فعال داخل الجامعة أو نقص في الكفاءات المؤهلة لتأطير الطلبة عمليا، كما يمكن أن يكون نتيجة إقتصار الأنشطة على الجوانب النظرية دون مرافقة ميدانية حقيقية.

بناءاً على ما سبق نستنتج أن هذه النتيجة تعكس ضرورة تعزيز الجانب العملي والتطبيقي في التكوين المقاولاتي داخل الجامعة، من خلال تنظيم ورشات تطبيقية وتوفير تأطير ميداني ممنهج يتيح للطالب تصوراً واقعياً للخطوات التي يجب إتباعها للإنطلاق في مشروعه الخاص.

الجدول رقم (28): يوضح مساهمة البرامج الجامعية في تحسين المهارات العملية للطلبة في مجال المقاولاتية

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
نعم	28	%34,57
لا	53	%65,43
المجموع	**81**	**100%**

تشير بيانات الجدول رقم 28 أن 28 طالباً فقط أي بنسبة 34.57% من إجمالي العينة يرون أن البرامج الجامعية ساهمت في تحسين مهاراتهم العملية في مجال المقاولاتية، بينما عبر 53 طالباً بنسبة 65.43% عن عدم إستفادتهم من هذه البرامج على هذا المستوى.

تعكس هذه النتائج محدودية فعالية البرامج الجامعية في تطوير المهارات التطبيقية التي يحتاجها الطالب لممارسة المقاولاتية بشكل فعلي وهو ما يمكن تفسيره بغياب الجانب العملي داخل المحتوى التكويني أو عدم ملائمته لإحتياجات الطلبة، إذ من المرجح أن يكون التركيز في هذه البرامج موجهاً نحو الجوانب النظرية أو المفاهيم العامة مع ضعف الجانب المهاري المرتبط بالتجريب تليها كفاءات أساسية في مجال المقاولاتية.

كما يمكن أن يعود هذا الضعف إلى نقص الورشات التطبيقية أو قلة إرتباط البرامج بسوق العمل ومتطلبات إنشاء المشاريع وهو ما يشير إلى ضرورة مراجعة محتوى هذه البرامج وإعادة هيكلتها بما يضمن إدماج الجانب العملي بشكل فعلي.

في الأخير نستنتج أن النسبة الكبيرة من الطلبة الذين لم تتحسن مهاراتهم العملية نتيجة البرامج الجامعية تبرز تحدياً واضحاً أمام المؤسسة الجامعية، وقد تدعو إلى إعادة النظر في أساليب التكوين وتكييفها مع متطلبات الأعمال المعاصرة.

الجدول رقم (29): يوضح قدرة برامج الجامعة على تزويد الطلبة بالمهارات والمعارف اللازمة لمواجهة تحديات الواقع المقاولاتي

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
نعم	17	%20,99
لا	64	%79,01
المجموع	**81**	**100%**

تظهر نتائج الجدول رقم 29 أن النسبة الأكبر من الطلبة 64 من أصل 81 أي بنسبة 79.01% يرون أن برامج الجامعة لم تزودهم بالمهارات والمعارف اللازمة لمواجهة تحديات الواقع المقاولاتي، في المقابل عبر 17 طالباً فقط عن رضايتهم عن هذه البرامج بنسبة لا تتجاوز 20.99% مما يشير إلى أن هناك خللاً واضحاً في مضمون أو طريقة تقديم البرامج الجامعية المرتبطة بالمقاولاتية، وأن الأغلبية من الطلبة لم يجدوا في هذه البرامج ما يساعدهم فعلياً على التعامل مع متطلبات سوق العمل المقاولاتي.

تعكس نتائج الجدول محدودية فعالية البرامج الجامعية الحالية في بناء القدرات العملية والمعرفية المطلوبة لدى الطلبة لمواجهه التحديات الواقع المقاولاتي، إن النسبة المرتفعة جداً من الذين أجابوا بـ "لا" تثير تساؤلات حول مدى جدية الجامعة في ربط تكوينها النظري بالجانب العملي والمهني.

من ناحية أخرى وعلى الرغم من أن نسبة الطلبة الذين أجابوا بـ "نعم" لا تتجاوز خمس العينة إلا أن إجابتهم النوعية توضح بعض الإيجابيات التي لامسها هؤلاء الطلبة، حيث أكدوا أنهم تعلموا من خلال البرامج الجامعية:

- كيفية التنبؤ بالمشكلات والمخاطر المقاولاتية.
- كيفية إعداد خطة عمل وإتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.
- كيفية فهم سوق العمل ومسايرته.

ورغم أهمية هذه العناصر فإنها محدودة التأثير ولم تشمل غالبية الطلبة مما يشير إلى أن الجامعة تحتاج إلى مراجعة شاملة لهذه البرامج وإعادة صياغتها بما يضمن شمولها وفعاليتها على نطاق واسع.

الجدول رقم (30): يوضح أتاحت برامج الجامعة فرصة لتطبيق المقاولاتية في الميدان

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
نعم	6	%7,40
لا	75	%92,60
المجموع	**81**	**100%**

تشير نتائج الجدول إلى أن أغلبية الطلبة أي 75 طالباً من أصل 81 وبنسبة 92.60% صرحوا بأن الجامعة لم تتيح لهم فرصة لتطبيق المقاولة في الميدان، في المقابل أفاد 6 طلبة فقط بنسبة 7.40% أنهم تمكنوا من خوض تجربة ميدانية في هذا المجال، يعكس هذا التفاوت الكبير بين الفئتين وجود فجوة واضحة بين التكوين النظري الذي تقدمه الجامعة في مجال المقاولاتية وبين فرص التطبيق العملي الذي يفترض أن يدعم هذا التكوين.

تبرز نتائج الجدول غياباً شبه كلي للجانب التطبيقي في البرامج الجامعية المتعلقة بالمقاولاتية، وهو ما يعد من أبرز نقاط الضعف في مسار تنمية الحس المقاولاتي لدى الطالب، فحتى وإن وجدت بعض المحاولات النظرية أو التكوينية داخل أسوار الجامعة إلا أن إفتقارها للإمتداد نحو الواقع العملي يجعل أثرها محدوداً وغير فعالا

إن نسبة 7.40% من الذين خاضوا تجربة ميدانية ضئيلة جدا ولا تمثل إلا إستثناءات فردية لا يمكن البناء عليها في تقييم سياسة جامعية شاملة، ومن هنا تبدو الحاجة الملحة لإدراج برامج ميدانية منظمة بشراكة مع مؤسسات إقتصادية أو حاضنات أعمال حقيقية، بما يمكن الطلبة من إكتساب مهارات واقعية ومباشرة تتوافق مع متطلبات السوق.

في الأخير نستنتج أن الجامعة لا توفر بيئة تطبيقية كافية لترسيخ المقاولاتية بشكل عملي لدى الطلبة، مما يضعف من فرصهم في تحويل معارفهم النظرية إلى تجارب حقيقية وهو ما يؤكد ضرورة إدراج تجارب ميدانية دقيقة ضمن البرامج البيداغوجية لتفعيل دور الجامعة في تنمية المقاولاتية.

الجدول رقم (31): يوضح مشاركة الطلبة في أنشطة جامعية مرتبطة بالمقاولاتية

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
نعم	11	%13,59
لا	70	%86,41
المجموع	**81**	**100%**

تكشف نتائج الجدول رقم 31 أن 70 طالباً ما يعادل 86.41% لم يسبق لهم المشاركة في أي أنشطة جامعية تتعلق بالمقاولاتية، بينما إقتصرت نسبة المشاركين على 11 طالباً بنسبة 13.59% فقط، هذا يعني أن الأغلبية الساحقة من الطلبة لم ينخرطوا في الفضاءات الجمعوية التي تشكل بيئة محفزة لتطوير التفكير المقاولاتي.

وعند التعمق في الإجابات النوعية أفاد 5 طلاب من المشاركين من أصل 11 أنهم شاركوا في ورشات عمل بينما ذكر 7 طلاب أنهم شاركوا في مسابقات مقاولاتية.

أما بخصوص الطلبة الذين أجابوا بـ "لا" فقد توزعت أسباب عدم المشاركة كما يلي:

43 طالبا صرحوا بعدم وجود وقت كاف، بينما 10 آخرون أرجعوا السبب إلى عدم الإهتمام بالموضوع، أما البقية أي 17 طالباً أشاروا إلى عدم المعرفة بالأنشطة المتاحة.

تعكس هذه النتائج ضعف حضور الطلبة في النشاطات الجامعية ذات الطابع المقاولاتي وهو مؤشر على غياب ديناميكية طلابية فعالة خارج الفصول الدراسية افي هذا المجال، حيث يشير معظمهم إلى ضيق الوقت وهو أمر قد يرتبط بالضغط الدراسي أو ضعف إدارة الوقت.

من جهة أخرى تظهر النسبة المهمة من الطلبة الذين لم يكونوا على علم بالأنشطة أصلا (6 طلاب) مما يدل على قصور في الإعلام الجامعي حول هذه المبادرات، بينما تكشف فئة أخرى (5 طلاب) عن ضعف الإهتمام بالمجال للمقاولاتي بحد ذاته.

في الأخير نستنتج أن النشاط الجامعي للمقاولاتي لا يزال هامشياً في الحياة الجامعية للطلبة وهو ما يضعف فرص تطوير المهارات العملية وروح المبادرة، كما أن الجامعة بحاجة لتكثيف جهودها في الترويج للأنشطة المقاولاتية وتوفير الدعم الزمني وتحفيز الطلبة على الإنخراط فيها خاصة إن جزءاً كبيراً من الطلبة لا يشاركون إما بسبب غياب الوقت أو ضعف الإعلام.

الجدول رقم (32): يوضح تقييم الطلبة لتجربتهم لمجال المقاولاتية داخل الجامعة

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
ناجحة	15	%18,51
تحتاج إلى دعم أكثر	55	%67,91
فاشلة	11	%13,58
المجموع	**81**	**100%**

إستناداً إلى معطيات الجدول رقم 32 تبين أن 55 طالباً بنسبة 64.91% يعتبرون تجربتهم المقاولاتية داخل الجامعة تجربة غير مكتملة وتحتاج إلى دعم أكثر، وهو ما يعكس وعياً لدى الطلبة بوجود نية أو محاولة لتطوير مسار مقاولاتي لكنها لم تجد الدعم الكافي.

في المقابل فإن 15 طالباً ما يعادل 18.51% فقط من الطلبة وصفو وتجربتهم بأنها ناجحة وهو مؤشر ضعيف نوعاً ما على فاعلية المبادرات الجامعية في خلق تجارب ناجحة في الميدان المقاولاتي.

أما نسبة 13.58% فقط (11 طالبا) صرحوا أن تجربتهم كانت فاشلة وهي نسبة لا يستهان بها قد تعود إلى غياب المرافقة أو ضعف التنسيق بين البرامج الجامعية ومتطلبات النمو الإقتصادي.

إن نتائج الجدول تبرز وجود خللاً واضحاً في فعالية البرامج المقاولاتية الجامعية من وجهه نظر الطلبة هناك فئة محدودة نجحت في الإستفادة من التجربة إلا ان الغالبية تؤكد أنها كانت تجربة غير مكتملة ما يعزز فرضية غياب بيئة محفزة وشاملة لتجربة مقاولة ناجحة.

كما أن تصنيف نسبة معتبرة لتجربتهم بأنها فاشلة يشير إلى نقص في المتابعة والتقييم والتوجيه داخل هذه البرامج، ما ينعكس سلباً على ثقة الطالب في نجاح مشروعه أو فكرته المقاولاتية.

في الأخير نستنتج أن تجربة الطالب في مجال المقاولة داخل الجامعة لا تزال تعاني من نقص في الرعاية والدعم حيث يرى أغلب الطلبة أنها بحاجة إلى دعم إضافي لكي تؤتي ثمارها.

الجدول رقم (33): يوضح أهم المشاكل التي تواجه الجامعة في تنمية المقاولاتية

الإقتراحات	التكرار	النسب المئوية
مشكلات مرتبطة بالدعم والموارد	38	%39,18
مشكلات ثقافية وشخصية	23	%23،71
مشكلات التكوين والتحفيز	12	%12،37
مشكلات تتعلق بالمحتوى والتوجيه	11	%11،34
مشكلات تنظيمية وإدارية	7	%7,21
عدم الإدراك أو المعرفة	6	%6,19
المجموع	**97**	**100%**

***ملاحظة:** هذا العدد لا يمثل عدد أفراد العينة بل عدد التكرارات لأن هناك من أجاب على أكثر من إحتمال.

من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم 33 والذي إعتمد على تحليل الإجابات المفتوحة للمبحوثين حول أهم المشاكل التي تعيق الجامعة في تنمية المقاولاتية نلاحظ أن المشكلات المرتبطة بالدعم والموارد

حازت على أعلى تكرار قدر بـ 38 إجابة بنسبة 39.18% ما يعكس إدراكاً واسعاً لدى الطلبة لنقص الإمكانيات المادية والبشرية والتنظيمية التي من شأنها دعم مشاريعهم ومبادراتهم المقاولاتية داخل الجامعة.

أما المشكلات ذات الطابع الثقافي والشخصي جاءت في المرتبة الثانية 23 تكراراً لأي نسبة 23.71% وهو ما يعكس غياب الوعي المقاولاتي لدى الطلبة مما يشير إلى الحاجة إلى تعزيز ثقافة ريادة الأعمال من خلال التكوين والتوعية والتجارب الواقعية، في المقابل ظهرت مشكلة التكوين والتحفيز بنسبة ضعيفة جداً حيث تكررت 12 مرة ما يقابلها نسبياً 12.37% وهو ما قد يدل على عدم كفاية البرامج التكوينية المقدمة أو غياب التحفيز الفعلي الملموس الذي يشجع الطلبة على الإنخراط في المسار المقاولاتي، كما أن المشاكل التنظيمية والإدارية وإن كانت تمثل نسبة أقل ما يعادل 7 تكرارات أي بنسبة 7.21% إلا أنها ذات دلالة هامة خاصة فيما يتعلق بالتمييز في المعاملة بين التخصصات، حيث عبر بعض المبحوثين عن شعورهم بتهميش تخصصات العلوم الاجتماعية مقارنة بطلبة الإقتصاد وريادة الأعمال.

وتظهر نسبة 11.34% المرتبطة بمشكلات المحتوى والتوجيه الحاجة إلى مراجعة البرامج التعليمية ومضامينها بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل والمقاولة، وأخيرا نسبة 19% أي 6 طلبة صرحوا بعدم معرفتهم إدراكهم للمشكلات ما يعكس إما نقصا في الوعي أو ضعف الاطلاع على واقع الجامعة في هذا المجال.

تعكس النتائج تعدد الأبعاد التي تحكم العلاقة بين الجامعة وتنمية المقاولاتية لدى الطالب، إذ أن المشاكل التي أشار إليها المبحوثين لا تقتصر على بعد تقني أو إداري فقط بل تتوزع ما هو بنيوي وما هو ثقافي وشخصي حيث يتصدر غياب الدعم والموارد هذه المعيقات، وهو ما يكشف خللا في البنية التحتية المؤسساتية التي يفترض أن تواكب التوجه نحو تشجيع ريادة الأعمال.

ومن اللافت أن نسبة معتبرة من الطلبة ربطة المشاكل بجوانب ثقافية وشخصية مما يدل على أن غياب المبادرة لا يرتبط فقط بنقص التكوين أو الإمكانيات، بل أيضا بضعف تبني الفكرة المقاولاتية داخل البيئة الجامعية والاجتماعية، كما أن شعور بعض الطلبة في تخصص علم اجتماع بالتهميش داخل برامج المقاولاتية لصالح طلبة الاقتصاد يبرز التحيز التخصصي داخل السياسات الجامعية، مما قد يعمق فجوة التمكين المقاولاتي بين التخصصات.

أما عدم الإدراك بخصوص طبيعة المشكلات فقد يعكس غياب نوعية منهجية أو تكوين أولي حول أهمية المقاولاتية ومجالاتها وهو ما يضعف في انخراط الطلبة في البرامج المقدمة حتى وإن توفرت.

في الأخير نستنتج أن الجامعة تواجه جملة من التحديات البنيوية والثقافية والتنظيمية في ترسيخ المقاولاتية ولا يمكن الحد منها في جانب واحد، كما أن التعامل معها يتطلب رؤية شمولية تراعي توفير

الموارد، وتحسين المحتوى، وتوسيع نطاق التكوين، إلى جانب العمل على تغيير الذهنيات ونشر ثقافة ريادة الاعمال عبر مختلف التخصصات.

الجدول رقم (34): يوضح أبرز الإقتراحات التي قدمها الطلبة بشأن سبل تفعيل دور الجامعة في تنمية المقاولاتية

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
تعزيز التكوين والتوعية	20	%18,02
تنظيم والفعاليات والتجار الميدانية	37	%33,33
دعم المشاريع الطلابية	10	¨%9,00
دعم تخصصات العلوم الاجتماعية	16	%14,43
الربط بسوق العمل ومحيط الجامعة	5	%4,50
المتابعة والتمويل	23	%20,72
المجموع	111*	%100

***ملاحظة:** هذا العدد لا يمثل عدد أفراد العينة بل عدد التكرارات لأن هناك من أجاب على أكثر من احتمال.

تبين من الجدول رقم (37) أن أكثر الاقتراحات تكرارا لدى الطلبة تمثلت في تنظيم فعاليات وتجارب ميدانية بنسبة 33.33% أي ما يعادل 37 تكراراً وهو ما يعكس مطلبا قويا لدى الطلبة نحو ربط الجانب النظري بالممارسة الواقعية، في المرتبة الثانية جاءت اقتراحات تتعلق بالمتابعة والتمويل بنسبة 20.72% تليها تعزيز التكوين والتوعية بنسبة 18.02% وتكررت 20 مرة كما اقترح 16 طالبا (14.43%) دعم تخصصات العلوم الاجتماعية، في حين نادى 10 طلاب بنسبة 9% بدعم المشاريع الطلابية و 4.50% فقط أي 5 طلاب طلبوا بربط الجامعة بسوق العمل والمحيط الاقتصادي والاجتماعي، ويلاحظ أن العدد الإجمالي للإجابات بلغت 111 تكراراً ما يفوق العينة الأصلية (81 طالبا) وهذا راجع إلى تعدد الاقتراحات لدى الفرد الواحد.

تظهر هذه النتائج والمعطيات أن الطلبة يولون أهمية كبيرة للجوانب التطبيقة والواقعية في تنمية روح المقاولاتية وتنظيم الفعاليات والتجارب الميدانية يدل على وعي متزايد لدى الطلبة بضرورة كسر الجمود النظري والإنفتاح على الممارسات الحقيقية للمقاولة، كما أن إرتفاع نسبة المطالبة بالمتابعة والتمويل يعكس إدراكا لحاجة المشاريع إلى مرافقة فعلية تتجاوز مرحلة الفكر إلى مرحلة الإنجاز وهو مؤشر على طموح الطلبة لتحويل أفكارهم إلى مبادرات ملموسة، أما دعوات تعزيز التكوين والتوعية يدل على رغبة الطلبة في

فهم أعمق وأشمل لثقافة المقاولاتية ما يشير إلى نقص في البرامج الحالية ومحدودية فعالياتها، وتكشف إقتراحات دعم تخصصات العلوم الإجتماعية عن شعور بعض الطلبة بالتهميش أو الاقصاء كما تم ذكره في الجدول السابق (33) وهو ما يعكس إشكالية في التوزيع القطاعي للدعم المقاولاتي داخل الجامعة، في حين أن دعم المشاريع الطلابية وربط الجامعة بسوق العمل لم يحظى بنفس التركيز مما قد يشير إلى تباين في فهم الطلبة لأدوار الجامعة ومهامها في مجال المقاولة.

في الأخير نستنتج أن الاقتراحات المقدمة تدل على وعي طلابي بأهمية تكامل الأبعاد النظرية والتطبيقية في تنمية المقاولاتية فالطلبة لا يطالبون فقط بالمحتوى بل يسعون إلى تجسيد حقيقي للمقاولاتية من خلال التجريب الميداني والدعم الفعلي والتكوين الهادف في التخصصات، حيث تبرز هذه المعطيات ضرورة أن تعيد الجامعة النظر في سياستها المقاولاتية عبر توفير بيئة تدريسية وميدانية وتعزيز التكوينات وتوسيع مجال الدعم ليشمل جميع التخصصات الجامعية بما يعزز من فرص الطلبة في دخول عالم ريادة الأعمال بثقة وكفاءة.

2ـ النتائج الجزئية:

أ- مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات:

من خلال تحليل المعطيات المستخلصة من الدراسة الميدانية التي أجريت بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة 8 ماي 1945 –قالمة– يمكن تلخيص نتائج الفرضيات كما يلي:

الفرضية الرئيسية:

- للجامعة دور في تنمية المقاولاتية
- وتم تفسيرها من خلال الفرضيتين الآتيتين:

- **الفرضية الجزئية الأولى:** تمثل برامج مؤسسات الدعم المقاولاتي المتواجدة في الجامعة أهم إستراتيجيات تنمية المقاولاتية.

نسبة 10% من الطلبة أكدوا أنهم سبق لهم دراسة مقياس أكاديمي متعلق بالمقاولاتية مما يدل على إدماج فعلي لهذا المكون ضمن البرامج التعليمية الجامعية، ونسبة 55.56% من الطلبة إعتبروا أن المقياس الذي درسوه كان فعالاً مما يعكس تفاعلاً إيجابياً نسبياً مع المحتوى المقدم ويؤثر على إمكانية تأثيره في تنمية الفكر المقاولاتي.

نسبة 90.12% من الطلبة صرحوا أنهم على دراية بوجود دار المقاولاتية داخل الجامعة وهو ما يعكس انتشاراً واسعاً للمعلومة حول هذه المؤسسة بين الطلبة، إلا أن نسبة 66.67% من الطلبة لم يسبق لهم زيارة دار المقاولاتية مما يشير إلى ضعف الإقبال أو قلة التفاعل المباشر معها.

نسبة 38.36% من الطلبة أشاروا إلى معرفتهم بأن من بين الأنشطة دار المقاولاتية تقديم خدمة مرافقة المشاريع مما يدل على محدودية معرفة الطلبة بتفاصيل ما تقدمه هذه المؤسسة من خدمات.

نسبة 56.80% من الطلبة قيموا دور دار المقاولاتية بأنه "إلى حد ما" أي بدرجة متوسطة ما يعكس تصوراً عاماً بوجود نشاط ولكن دون فاعلية كاملة.

نسبة 71.60% من الطلبة أفادوا بأنهم يعلمون بوجود حاضنات ضمن الجامعة، بينما نسبة 27.20% فقط من الطلبة أفادوا بأن الخدمات التي تقدمها هذه الحاضنة الجامعية تتمثل في تنمية وتوسيع المشاريع وهذا إن دل يدل على وجود تأثير إيجابي بحاضنة الأعمال في دعم المقاولاتية.

نسبة 82.72% من الطلبة يؤمنون بأن حاضنة الأعمال الجامعية يمكن أن تساهم في تحويل أفكارهم إلى مشاريع حقيقية، مما يعكس تفاؤلاً كبيراً بإمكانياتها رغم محدودية المعرفة بخدماتها.

نسبة 32.64% من الطلبة إعتبروا أن الإستراتيجيات التي تعتمدها الجامعة في دعم التفكير المقاولاتي هي إستراتيجيات متكاملة، ما يدل على تقدير إيجابي نسبي للبنية الإستراتيجية القائمة.

نسبة 90.12% بالمئة من الطلبة أقروا بأنهم لم يسبقوا لهم الاستفادة من هذه الإستراتيجيات مما يبرز فجوة واضحة بين وفرة البرامج والتفاعل الفعلي معها من قبل الطلبة.

نسبة 75.30% من الطلبة قيموا هذه الإستراتيجيات على أنها كافية "إلى حد ما" هذا ما يعكس تصورا عاماً بوجود الجهد لكنه غير كافي لتغطية تطلعات الطلبة.

نسبة 65.43% من الطلبة صرحوا أن الجامعة تواكب التطورات الحديثة في مجال التنمية المقاولاتية "إلى حد ما" وهو ما يشير إلى إدراك بوجود مبادرات لكن بدرجة تطور غير مكتملة.

وبناءاً على هذه النتائج الفرضية تحققت جزئياً إذ أن برامج والمؤسسات الموجودة متعارف عليها من قبل الطلبة لكن أثرها الفعلي في تنمية روح المقاولاتية لا يزال متوسطاً ويحتاج إلى تعزيز من خلال مزيد من التوعية التفعيل والمتابعة العملية.

- **الفرضية الجزئية الثانية:** تساهم برامج الجامعة في تحسين المقاولاتية عند الطالب.

نسبة 74.07% من الطلبة أكدوا أن البرامج الجامعية ساعدتهم في فهم مجال المقاولاتية مما يدل على فعالية البرامج في تعزيز الفهم النظري للمجال، بينما توضح نسبة 58.02% عبروا أن هذه البرامج عجزت في إثارة رغبتهم في خوض تجربة المقاولاتية، يشير ذلك إلى تأثير إيجابي متوسط في التوجه نحو المقاولاتية.

نسبة 55.56% قالوا البرامج وضحت خطوات إنشاء مشروع خاص مما يدل على إستفادة جزئية مع الحاجه لتعزيز هذا الجانب.

أكدت نسبة 16.73% صرحوا بعدم حصولهم على توجيه عملي كاف من الجامعة يبرز هذا نقصاً واضحاً في التوجيه التطبيقي.

نسبة 65.43% لم تتحسن لديهم المهارات العملية من خلال هذه البرامج مما يشير إلى ضعف الجانب المهاري والتطبيقي.

في حين نسبة 79.01% أكدوا أن البرامج لم تزودهم بالمعارف والمهارات اللازمة لمواجهة تحديات الواقعة المقاولاتي مما يعكس قصوراً واضحاً في إعداد الطلبة لمتطلبات السوق، حيث أن نسبة 92.60% لم تتيح لهم الجامعة فرصة لتطبيق المقاولاتية مبدئياً هذا ما يوضح غياباً شبه كلي للتطبيق العملي.

نسبة 86.41% لم يشاركوا في أنشطة جامعية مرتبطة بالمقاولاتية مما يدل على ضعف إشراك الطلبة في البيئة المقاولاتية داخل الجامعة، حيث صرحت نسبة 67.91% قيموا تجربتهم بأنها تحتاج إلى دعم أكثر هذا يعكس وجود إهتمام ذاتي يقابله ضعف في الدعم المؤسسي.

نسبة 39.18% أشاروا إلى مشاكل في الدعم والموارد مما يؤكد محدودية الإمكانيات الجامعية لدعم المشاريع.

نسبة 33.33% من الطلبة إقترحوا أن يتم تنظيم فعاليات وتجارب ميدانية لتفعيل دور الجامعة في تنمية المقاولاتية هذا يدل على وعي متزايد لدى الطلبة بأهمية الإنتقال من الطابع النظري إلى التفعيل العملي والميداني.

بناءاً على هذه النتائج أن الفرضية لم تتحقق رغم وجود دواعي وفهم نظري جيد إلا أن ضعف التوجيه العملي وقلة فرص التطبيق وتدني تحسين المهارات العملية كلها تؤكد أن البرامج الجامعية لم تساهم بفعالية في تحسين المقاولاتية لدى الطالب.

ب-مناقشة النتائج على ضوء النظريات:

- **المقاولاتية حسب الإتجاه الإقتصادي:**

تقوم النظرية الإقتصادية في سياق تنمية المقاولاتية على جملة من المبادئ الأساسية التي تفسر العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري ودور المؤسسات خاصة التعليمية في دعم النمو الإقتصادي من خلال تنمية روح المبادرة والإنتاجية، وتتمثل أهم مبادئ هذه النظرية فيما يلي:

الإستثمار في رأس المال البشري يعني التعليم والتكوين يعتبران من أبرز عوامل رفع إنتاجية الأفراد وبالتالي تحسين الأداء الاقتصادي، أما المبدأ الثاني التحفيز على الإبتكار أي المقاولاتية ترتبط إرتباطاً وثيقاً بإنتاج أفكار جديدة وتحويلها إلى مشاريع إقتصادية ذات مردودية، أما المبدأ الثالث دور المؤسسات في دعم

السوق أي المؤسسات خاصة التعليمية تساهم في خلق بيئة محفزة لريادة الأعمال مما يوسع السوق ويدفع بعجلة التنمية.

والمبدأ الرابع الإستقلالية الإقتصادية يعني دعم الأفراد لإنشاء مشاريع خاصة بهم يقلل من الإعتماد على التوظيف التقليدي ويزيد من فرص خلق الثروة.

وعند إسقاط هذه المبادئ على نتائج الدراسة الحالية يتضح أن الجامعة تؤدي دوراً إقتصادياً فعالاً في تنمية المقاولاتية من خلال توفير التكوين والدعم الضروريين للطلبة، وهو ما يعد إستثماراً عبر الحاضنات ودور المقاولاتية تمكن الطلبة من تطوير مهاراتهم الخاصة بدلاً من إنتظار فرص التوظيف.

كما أن الجامعة تؤدي دورها كمؤسسة إقتصادية من خلال دعم الطلبة في الإنتقال من وضع المتعلم إلى وضع المنتج وهو ما يعكس مساهمة المؤسسات في تطوير السوق المحلي عبر ضخ مشاريع جديدة تخلق فرص العمل وتسهم في تحريك الدورة الإقتصادية.

وأخيراً إن الجامعة تساهم في تعزيز الإستقلالية الإقتصادية لدى الطلبة من خلال تشجيعهم على العمل الحر والمبادرة الذاتية، وهو ما يقلل من البطالة ويعزز ديناميكية الإقتصاد الوطني.

وبالتالي يتأكد أن نتائج الدراسات تنسجم مع المبادئ الجوهرية للنظرية الإقتصادية، وظهر أن الجامعة ليست فقط فضاء للتعليم بل أيضا فاعل اقتصادي ينتج الكفاءات والمبادرات التي تدفع بعجلة التنمية المستدامة.

- **النظرية البنائية الوظيفية: (تالكوت بارسونز):**

تركز النظرية البنائية الوظيفية عند "تالكوت بارسونز" على أن المجتمع نسق متكامل يتكون من مجموعة من المؤسسات، لكل منها وظيفة محددة تسهم في تحقيق التوازن والإستقرار داخل النظام الإجتماعي، وتتمثل المبادئ الأساسية لهذه النظرية فيما يلي:

التكامل الإجتماعي (integration) تسعى المؤسسات إلى دمج الأفراد ضمن نسق من القيم والمعايير المشتركة، أما المبدأ الثاني تحقيق الأهداف (Goalattainement) أي ينتظر من كل مؤسسة أن تسهم في تحقيق أهداف المجتمع الكبرى، أما المبدأ الثالث التكيف بمعنى قدرة المؤسسة على التكيف مع المتغيرات والإستجابة لمتطلبات البيئة المحيطة، أما المبدأ الرابع المحافظة على النمط الثقافي (Maintenance pattern) أي ضمان إستمرار القيم والمعايير الثقافية للمجتمع.

وعند إسقاط هذه المبادئ على نتائج الدراسة نجد أن الجامعة كمؤسسة إجتماعية تؤدي وظيفة بنيوية بارزة في تنمية المقاولاتية، وهو ما يترجم ميدانياً من خلال البرامج التكوينية والمبادرات المقاولاتية التي توفرها.

فتحت مبدأ التكامل الاجتماعي تسهم الجامعة في إدماج الطلبة ضمن نسق من القيم الجديدة كقيمة المبادرة الذاتية وروح العمل وتحمل المسؤولية مما يخلق توافقاً بين الفرد والمجتمع الإقتصادي، أما مبدأ تحقيق الأهداف فيتجلى من خلال دعم الجامعة لطلبتها لتجسيد مشاريعهم المقاولاتية على أرض الواقع مما يتماشى مع أهداف المجتمع في خلق الثروة ومكافحة البطالة وتحقيق التنمية الإقتصادية.

كما أن الجامعات تؤدي أيضا وظيفة المحافظة على النمط من خلال ترسيخ ثقافة المقاولاتية ضمن المنظومة التعليمية، مما يساعد على نقل قيم جديدة إلى الأجيال الصاعدة كالتفكير الريادي والعمل الحر ويساهم في إستمرارية النسق الإجتماعي بطريقة متجددة.

إنطلاقاً من ذلك يمكن القول أن نتائج الدراسة تتماشى بوضوح مع مبادئ النظرية البنائية الوظيفية حيث تؤدي الجامعة دوراً محورياً في تحقيق التوازن الإجتماعي عبر إعداد الطلبة لأداء أدوار جديدة في الحياة الإقتصادية مما يخدم استقرار وتطور المجتمع.

3ـ النتائج العامة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العامة التي يمكن ذكرها في النقاط التالية:

تشير المعطيات إلى إدماج فعلي لتعليم المقاولاتية ضمن البرامج الأكاديمية حيث الطلبة تكوين أكاديمياً في هذا المجال، مما يعكس وعياً مؤسسياً بأهمية غرس ثقافة المبادرة المقاولاتية في الوسط الجامعي.

أظهر بعض الطلبة تفاعلاً إيجابياً مع محتوى المقياس الأكاديمي الخاص بالمقاولاتية غير أن هذا التفاعل لم يكن كافياً لتعزيز الفعالية التطبيقية مما يبرز الحاجة إلى تطوير المناهج مما يخدم الجانب العملي.

رغم معرفة عدد من الطلبة بوجود دار المقاولاتية داخل الجامعة إلا أن نسبة الإقبال على زيارتها أو الاستفادة من خدماتها لا تزال ضعيفة، ما يشير إلى محدودية التفاعل معها سواء بسبب ضعف الترويج لها او غياب التنشيط الفعال.

تقدر فعالية دار المقاولاتية من طرف الطلبة بدرجة متوسطة مما يدل على وجود جهود مبذولة لكنها لا ترقى بعد إلى مستوى التوقعات أو الحاجات الفعلية للطلبة.

من جهة أخرى تظهر مؤشرات إيجابية على وعي متزايد بوجود حاضنات أعمال جامعية إلى جانب إدراك لأدوارها في دعم وتوسيع المشاريع، وهو ما يعكس تأثيراً ملموساً وإن كان محدوداً في تعزيز الفكر المقاولاتي داخل الجامعة.

أما بخصوص الإستراتيجيات التي تعتمدها الجامعة في دعم المقاولاتية فقد إتفق على كونها متكاملة إلى حد ما غير أن الفجوة تبقى قائمة بين وفرة البرامج وبين تفعيلها وإستفادة الطلبة منها فعليا.

تظهر الدراسة أن الجامعة تبذل جهوداً في متابعة التطورات في مجال المقاولاتية إلا أن وتيرة التجديد تبقى غير مكتملة، ما يستدعي مزيداً من العمل لتحديث الآليات والمنصات الداعمة.

توصلت الدراسة إلى غياب شبه ميداني لتطبيق المقاولاتية داخل الجامعة.

خلاصة:

تناول هذا الفصل الجانب التطبيقي من الدراسة حيث تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي وإستخدام الإستمارة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة شملت 81 طالباً من طلبة الماستر بقسم علم الإجتماع بجامعة –قالمة–، تم القيام بتفريغ البيانات وتحليلها وتم التوصل إلى مجموعة من المؤشرات التي توضح واقع مساهمة الجامعة في تنمية المقاولاتية لدى الطلبة.

خاتمة

خاتمة:

لقد حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور الحيوي للجامعة في ترسيخ ثقافة المقاولاتية وتنميتها لدى الطلبة، وذلك من خلال تحليل السياسات والبرامج اعتمدتها المؤسسات الجامعية وتقييم دورها على الوعي المقاولاتي لدى الطلب الجامعيين.

وقد أظهرت النتائج سواء من خلال الإطار النظري أو الدراسة الميدانية أن الجامعة تمتلك من الإمكانات والآليات ما يؤهلها لتكون فاعلا أساسيا في مجال دعم ريادة الأعمال، غير أن ذلك يتطلب تنسيقاً أكبر بين مختلف الفاعلين وتطويراً مستمرا للمقاربات البيداغوجية وتجسيداً فعلياً لثقافة الإبتكار داخل الفضاء الجامعي.

كما بينت الدراسة أن البرامج التعليمية وحدها لا تكفي ما لم تدعم بمرافقة فعلية ومناخ مؤسساتي مشجع وتعاون وثيق مع محيط الجامعة الإقتصادي والإجتماعي، فالمقاولاتية ليست فقط محتوى يدرس بل هي ثقافة ومهارات وسلوك يبنى عبر التجربة والممارسة.

لذلك فإن تفعيل دور الجامعة في هذا المجال عبر إعادة التفكير في مضمون التكوين وطرق تدريسه وتعزيز العلاقة بين الطالب ومؤسسات الدعم والمرافقة مع العمل على زرع الثقة في النفس وتشجيع المبادرة الفردية.

وعليه فإن دعم المقاولاتية الجامعية لا يجب أن ينظر إليه كخيار ثانوي أو ظرف بل كخيار إستراتيجي ضمن سياسة وطنية شاملة تهدف إلى إدماج الجامعة في قلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفتح آفاق جديدة أمام الشباب.

التوصيات والإقتراحات:

- تعزيز التعليم المقاولاتي من خلال إدراج وحدات دراسية متخصصة ضمن البرامج الأكاديمية.
- تفعيل دور دار المقاولاتية وحاضنات الأعمال الجامعية بتوفير الإمكانيات المادية والبشرية الضرورية.
- تنظيم ورشات تطبيقية وملتقيات دورية تجمع الطلبة بالفاعلين الإقتصاديين لدعم ثقافة المبادرة.
- تطوير منصات رقمية جامعية تتيح للطلبة عرض أفكار مشاريعهم والتواصل مع الهيئات الداعمة.
- توفير التكوين المستمر للأساتذة والإداريين في مجال المقاولاتية لتحسين جودة التأطير.
- تشجيع مشاريع التخرج ذات الطابع المقاولاتي عبر تقديم تحفيزات أكاديمية ومادية.
- التركيز على الجوانب التطبيقية في التكوين من خلال إدماج مشاريع واقعية في المسار الدراسي.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. –تشارلز كندل برجر: أسس ومفاهيم وتخطيط التنمية الإقتصادية، وكالة الصحافة العربية، الجيزة _ مصر، 2021/04/19.
2. جلبي عبد الرزاق: الإتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.
3. –الجولاني فادية عمر: علم إجتماع التربوي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1997.
4. –دندن عبد القادر: الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 01 /يناير/ 2015.
5. طه حسين نوي وآخرون: عرض تجارب دولية في التعليم المقاولاتي، الملتقى الوطني حول دور المقاولاتية في تحفيز الإستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة، تندوف، 11 أفريل 2016.
6. –عبد الله محمد عبد الرحمن: سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1991.
7. رشيد أحمد عبد أهلل طعيمة: التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، 2004.
8. غربي علي: أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، ط 02، منشورات مخبر علم الإجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، 2009.
9. –كارميلا سالرانوا: نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد والعشرين –تحفيز الروح الريادية من خلال التعليم للريادة في المدارس الثانوية–، النسخة العربية، ط 01، منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو، مكتب النشر الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت، 2010.
10. –مجدي عوض مبارك: التربية الرياضية والتعليم الرياضي–مدخل سلوكي–، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، 2011.
11. –محمد محمد قاسم: المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهظة العربية للطباعة والنشر،ط1، بيروت، 1999.
12. –محمد محمد الهادي:أساليب إعداد الحوث العلمية، القاهرة،المكتبة الأكاديمية، 1990.
13. –محمد سرحان علي المحمودي: مناهج البحث العلمي، ط3، دار الكتب، صنعاء –اليمن–، 2015.

14.–هشام فوزي العبادي ويوسف الحجيم الطائي: التعليم الجامعي من منظور إداري، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، الأردن،–عمان–، 2016.

15.زياد بن علي محمود الجرجاوي:القواعد المنهجية التربوية لبناء الإستبيان، مطبعة أبناء الجراح، غزة، فلسطين، 2010.

ثانيا: المجلات

1. –العلمي فريدة وروابحي رزيقة: دور الجامعة بين جدلية إنتاج المعرفة وتحقيق الأهداف المطلوبة من المجتمع، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، 05/08/ 2017.
2. أمل الهاشم علي: حاضنات الأعمال ودورها في دعم رواد الأعمال ودعم التنمية الاقتصادية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، مجلد 11.
3. –إيثار عبد الهادي ال فيحان: دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعية، العدد30، بغداد، 2012.
4. با محمد نفيسة وبرباوي كمال وبن شلاط مصطفى: حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر الواقع والتحديات، المجلد 07، العدد 3، الجزائر، 2020.
5. –بدران دليلة وسويسي أحمد ورزيوق شريفة: مساهمة المنظومة الجامعية في تحقيق قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي بين الواقع والمأمول، مجلة سوسيولوجيا الجزائر، ISSN2602–5647، جامعة الأغواط.
6. بلخيري مراد: مجالات الدراسة وحدودها في البحوث السوسيولوجية، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، مجلد 06، العدد 02، قسنطينة–الجزائر، 2020/12/31.
7. –بن عروس محمد لمين: الدور والمكانة في المجتمع، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد06، العدد04، الجلفة_ الجزائر، 01/12/ 2021.
8. بن عيسى ليلى وناصري الزهرة: التعليم المقاولاتي وآثاره على التوجيه المقاولاتي لدى الطلبة، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد3، المجلد 02، جامعة محمد خضير، بسكرة، سبتمبر، 2019.
9. بن نعمان جمال: حاضنات الأعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى الإطار القانوني للحاضنات الأعمال في الجزائر، المجلد 6، العدد 2، الجزائر، 2016.

10.بو الشعور شريفة: دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Star–tup: حالة الجزائر، مجله البشائر الاقتصادية، مجلد 4، العدد 2، سكيكدة –الجزائر–، 2018.

11.بوخضرة مريم وسوالمية لمية وبوفاس الشريف: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم العمل المقاولاتي وتحقيق التنمية في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد02، العدد02، سوق أهراس _الجزائر، سبتمبر2018.

12.بوساحة نجاة: إشكالية إنتاج معرفة في الجامعة الجزائرية –مقاربة سوسيولوجية–، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد08، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة –الجزائر–، 2012.

13.بوعديلة سارة: حاضنة الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسة الناشئة مع الإشارة لتجارب بعض حاضنات الأعمال في الجزائر، مخبر إدارة الأفراد والمنظمات، مجلد 04، العدد 01، الجزائر، 2022.

14.جلول أحمد: الأدوار الاجتماعية– مدخل نظري–، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، مخبر التنمية الإجتماعية وخدمة المجتمع، المجلد10، العدد01، الجزائر، 2022.

15.–حمايدي مسعودة وسلامي خديجة: التعليم الجامعي ودوره في دعم التنمية، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والإجتماعية، المجلد 4، العدد7، الجلفة _ الجزائر.

16.–دغمان زوبير: البرامج التعليمية بين حتمية التقييم وضرورة التقويم، مجلة المعيار،المجلد 09، العددالأول، الجزئر، 2018.

17.رائد ناجي: دور حاضنات الأعمال في دعم رواد الأعمال والتنمية الاقتصادية والمجتمعية، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 07، العدد 3 الجزائر، 2023.

18.رشيد أحمد عبد اهلل طعيمة: التعميم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، دار الفكر العربي

19.زبيري نورة وبن عثمان عائشة وفخاري فاروق: دور حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الناشئة الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة البحوث الإدارية والإقتصادية، مجلد 7، العدد 2، الجزائر، 2020.

20.سرير فروجة: واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد02، الجزائر، 2018، ص 201.

21.سعودي عبد الصمد وحجاب عيسى: تقييم دور حاضنات الأعمال في إنشاء ودعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، المجلد 1، العدد 2، الجزائر، 2017.

22.–عبد الباسط عبد المصطفى: إتجاهات نظرية في علم الاجتماع، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني لثقافة والفنون والأداب، العدد44، الكويت، 1988.

23.–عبد الله أحمد علي محمد: العلاقة بين الدور والمكانة الاجتماعية– دراسة نظرية سوسيولوجية–، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية والطبيعية، المجلد02، العدد05، المملكة المغربية، 2021/05/1.

24.–عبدلي حبيبة وعبدلي وفاء وعبدلي هالة: تعزيز الثقافة المقاولاتية بالجامعة الجزائرية تجليات ومعيقات، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد18، العدد01، الجلفة _ الجزائر، 02/29/ 2020.

25.–عسلي نور الدين وسالم يوسف وبن مداني مهدي: دور أنشطة حاضنات الأعمال الجامعية في دعم روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، مجلة أفاق علوم الإدارة والإقتصاد، المجلد 06، العدد02، 2022.

26.العقاب جيلالي وكروش نور الدين: دار المقاولاتية كآلية لتعزيز روح المقاولاتية للطلبة الجامعيين الجزائريين، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 03، الجزائر، 2020.

27.علوان محمد الأمين والسبتي وسيلة: المقاولاتية بين الفكرة وعوامل النجاح، مجلة النمو الإقتصادي والمقاولاتية، المجلد 02، العدد 01، الجزائر، 2019.

28.–غضبان رحيمة: معوقات التدريس بالجامعة الجزائرية في ضوء نظام ل. م. د، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية – بحوث ودراسات–، المجلد 06، العدد12، باتنة _ الجزائر، 12/13/ 2019.

29.–فياض الخزاعلة محمد سلمان: دور جامعة الزرقاء في تنمية إتجاهات الشباب نحو العمل الحر، مجلة الدراسات للعلوم التربوية، المجلد45، العدد 04، الأردن، 31/ ديسمبر/ 2016.

30.–قواسمي رشيدة: التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، المجلد4، العدد2، الجزائر،3 / فيفري /2020.

31.قواسمي رشيدة: التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2020.

32.قوجيل محمد وقريشي يوسف: سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07. الجزائر، 2015.

33.–لفقير حمزة: دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد12، المجلد01، برج بوعريريج –الجزائر، 2015.

34.لمطبع كالنشر، القاهرة، 2004.

35.لوابلبية فوزية وآخرون: دار المقاولاتية كآلية لنشر الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2019.

36.–متوكيل نبيل وبن طالب مولود: مفهوم التنمية أبعادها واستراتيجياتها–المغرب نموذجا، مجلة حمورابي للدراسات، المجلد13، العدد50، 2024.

37.محمد محمد قاسم: المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهظة العربية للطباعة و النشر، ط1، بيروت، 1999.

38.مسكين عبد الحفيظ وزرقوط ريما: تنمية الفعل المقاولاتي في إطار نموذج النمو الإقتصادي الجديد وأثره على التشغيل، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، جوان 2019.

39.معراح هوارية وعبيدي فتيحة: دار المقاولاتية ودورها في تحفيز الطالب الجامعي لولوج عالم الأعمال، مجلة دراسات، العدد الإقتصادي، المجلد 7، العدد1، الأغواط _الجزائر، جانفي 2016.

40.معمري بن عيسى: التنمية تطورها مفهومها وأهم نظرياتها، مجلة أبحاث، العدد05، الأغواط _ الجزائر،أفريل 2018.

41.–مهدي عبير سهام وعمار حميد ياسين: دور الجامعات العراقية في إعداد القيادات الشبابية لتعزيز المسؤولية المجتمعية، المجلة السياسية والدولية، المجلد 19، العدد 40.39، العراق، 06/30/ 2019.

42.نور الرحيان فاروق وبنون خير الدين: دور دار المقاولاتية في نشر الثقافة والفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي كأداة لحل مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ميلة، الجزائر 2018.

43.هشام فوزي العبادي ويوسف الحجيم الطائي: التعليم الجامعي من منظور إداري، دار اليازوري العملية للنشر والتوزي، –عمان–، 2016

44.هيري نصيرة ومزيان أمينة: أهمية حاضنات الأعمال الجامعية في دعم ومرافقة المؤسسات المقاولاتية والناشئة، مجلة دراسات حول المؤسسات والتنمية، المجلد 07، العدد 08، بومرداس – الجزائر–، 2021.

45.يعيش وسيلة: الممارسة السوسيولوجية في الجزائر مقارنة سوسيو ديمغرافية، مجلة البحث الإجتماعي، العدد10، قسنطينة، 2010.

.المجلات الأجنبية

46. –kushoka ikandila: influence of institutional setting and personal attitude on intrepreneurial behaviour amang students ،international journal of cose studies, v3, l7,2019.

47. Mwasaluiba: Entrepreneurs education-oreview f its objecteures-teaching and impact indicators, journal of education of training, N1, vol 52, Emerald, group publishing, united kingdom, 2010

48. –samra ferhi et madiha bakhouch: International experince in entrepreneurial supporting, journal of conomic growth and entrepreneurship JEGE, vol4, N 07,souk ahras.

ثالثا: المذكرات والاطروحات

1. –باي فاتح: دور الجامعة الجزائرية في إنتاج النخبة المثقفة، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم إجتماع التربية، جامعة سطيف 2 –الجزائر–، 2014.
2. بوحجر رشيد: إشكالية تنمية الروح المقاولاتية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 03، 2020/2019.
3. –الجودي محمد على: نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.
4. –حفيظي سليمة: التكوين الجامعي وإحتياجات الوظيفة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004.

5. –خدنة ياسمينة: واقع تكوين طلبة الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية وتسيير الموارد البشرية، قسنطينة، 2008/2007.
6. –سجود عيد مصطفى توايهية: دور حاضنات الأعمال في دعم الطلاب الجامعيين والبحث العلمي، رسالة ماجستير إدارة أعمال، فلسطين، 2021/2020.
7. –عميرة أسماء: إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة قسنطينة (2)، 2012/ 2013.
8. –عيواج عذراء: ممارسة العلاقات العامة في الجامعة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، تخصص اتصال وعلاقات عامة، جامعة قسنطينة(03)، 2017/2016.
9. فاطمة الزهراء عزيزي: إستراتيجية الاتصال بالجامعة لنشر ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، جامعة قسنطينة 03، الجزائر، 2023/2022.
10. –قاضي خلف الله: مفهوم التنمية في الفكر العربي المعاصر–مصطفى محسن نموذجاً–، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة، جامعة وهران، 2013/2012، ص 21.
11. –قايدي أمينة: تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تسيير المؤسسات، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر، 2016–2017.
12. –قوجيل محمد: دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم التسيير، كلية العلوم الاقتصادي والعلوم التجارية وعلم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2015 /2016
13. –مخنفر حفيظة: خطاب الحياة اليومية لدى الطالب الجامعي، مذكرة لنيل شهادة الماجستيرفي علم الإجتماع والأرطوفونيا، جامعة سطيف، 2013/2012.
14. –نمور نوال: كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري– قسنطينة–، 2012.
15. –نيار نعيمة: الشباب المقاول ورهانات التنمية، رسالة دكتوراه في علم الإجتماع تنظيم وعمل، جامعة الجزائر 02، 2016/2015.

16.هارون أسماء: التعليم الجامعي بين رهانات الجودة وتحديات التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع إدارة الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2019-2020.

17. -jean pierre Boissin: les croyances des étudiants envers la créations d'entreprise, étude descriptive et anblytique ,univeerisité pierre mendés, France,2008 .

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات

1. أيمن عادل عيد: التعليم الريادي مدخل لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والأمن الإجتماعي، المؤتمر السعودي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، القصيم، سبتمبر 2014.
2. -بوطرة فضيلة: أهمية ودور المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر ثقافة المقاولاتية، ملتقى وطني بجامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2018.
3. طبايبي سليمة وعمرون سارة: التعليم المقاولاتي ودوره في توجيه طلبة الجامعات الجزائرية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة تحليلية لإتجاهات عينة من طلبة جامعة قالمة-،مداخلة حول علاقة الجامعة بتنشيط المحيط الاقتصادي والإجتماعي، جامعة 08 ماي 1945-ڤالمة، ماي2024.
4. مرابط إيمان: دراسة سوسيولوجية حول أهم مؤسسات التعليم المقاولاتي في الجزائر- نحو إنتاج رواد أعمال أكاديميين،-،ملتقى وطني بعنوان التعليم المقاولاتي في الجزائر واقع وآفاق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

خامسا: الجريدة الرسمية

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: العدد 36، السنة الرابعة والخمسون، الصادرة بتاريخ 19 رمضان 1438 هـ، الموافق يونيو 2017، ص 14.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد02، الصادر بتاريخ 12 ربيع الثاني 1438هـ، الموافق 11 يناير 2017.

سادسا: المطبوعات

1. بن زارة أمينة: مطبوعة بيداغوجية في مقياس المقاولاتية للسنة الثانية ماستر، قسم علوم الإعلام والإتصال وعلم المكتبات، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة-، 2023/2022.

2. بوشارب بولوداني خالد: مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص فلسفة، جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–، 2021.
3. –بوزيفي وهيبة: مطبوعة بيداغوجية في مقياس المقاولاتية (l'entrepreneurat) (entrepreneurship)، قسم علوم الإعلام، جامعة الجزائر 03، 2021/ 2022.
4. رزيق سوسن: محاضرات في مقياس المقاولاتية موجهة لجميع تخصصات السنة الأولى ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة 2018/2017.
5. زيتوني هوارية: مطبوعة بيداغوجية في مادة المقاولاتية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، إقتصاديات العمل، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2022/2021.
6. –عرار الطاهر: مدخل إلى المقاولاتية، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تنظيم وعمل، جيجل، 03/ جانفي/ 2021.
7. قاسم سمية: مطبوعة المحاضرات في مقياس المقاولاتية، موجهة لطلبة الماستر 02 كل التخصصات، جامعة البليدة 02، 2021/2020.

سابعا: المواقع الالكترونية

1. أبو القاسم حمدي وبن بدرة أمينة وبن برطال عبد القادر: دور الجامعة في ترقية الفكر المقاولاتي لدى الطلبة، منشور على منصة ResearchGate برابط https://www.researchgate.net/publication/3393401709، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/03/23 على الساعة 22:53.
1. دار المقاولاتية بجامعة غرداية: التعريف بدار المقاولاتية، نقلا عن الرابط https://www.univ.ghardaia.dz أطلع عليه بتاريخ 17 أفريل 2025 على الساعة 10:26.
2. عرقوب وعلى وبطاهر بختة: التأهيل الصناعي وتحديات إنماء الإقتصاديات العربية–حالة الجزائر–، بومرداس–الجزائر نقلا عن الرابط https://cte.univ-setif2.dz اطلع عليه بتاريخ 2025/06/09 على الساعة 11:31.
3. العلواني كاميليا وترغيني صباح: دار المقاولاتية كآلية لترقية الثقافة المقاولاتية في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، مقال منشور على منصة ResearchGate، على الرابط

https://www.researchgate.net/publication/343889987، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3 مارس 2024، على الساعة22:53.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم اجتماع

استمارة استبيان حول:

دور الجامعة في تنمية المقاولاتية

دراسة ميدانية على طلبة قسم علم الاجتماع في جامعة 8 ماي 1945 -قالمة-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الإجتماع تنظيم وعمل.

إعداد الطالبتين:

- شداد هديل
- شوابي إكرام

إشراف:

محمدي سارة

ملاحظة:

أخي الكريم، أختي الكريمة:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على "دور الجامعة في تنمية المقاولاتية" لهذا نرجوا منك الإجابة على الأسئلة الواردة في هذه الاستمارة بصراحة وصدق، مع العلم أن المعلومات التي تدلون بها تبقى سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

السنة الجامعية: 2024-2025

المحور الأول: البيانات الشخصية:

1. الجنس: ذكر ☐ ☐

2. السن:

- من 22 سنة إلى 24 سنة ☐
- من 25 سنة إلى 27 سنة ☐
- أكثر من 27 سنة ☐

3. التخصص:

- علم إجتماع تنظيم وعمل ☐
- علم إجتماع الصحة ☐
- علم إجتماع الاتصال ☐

المحور الثاني: مساهمة الجامعة في تعريف الطالب بالمقاولاتية:

4. هل سبق لك أن سمعت بمفهوم المقاولاتية قبل دخولك الجامعة؟

نعم ☐ لا ☐

5. كيف تعرفت على المقاولاتية داخل الجامعة؟

- حدد: .....

6. هل تولي الجامعة اهتماما واضحا بالمقاولاتية؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة نعم، وضح ذلك:

- حدد: .....

7. هل تعتقد أن للجامعة دور في نشر مفاهيم المقاولاتية بين الطلبة؟

نعم ☐ لا ☐ إلى ما ☐

8. هل ترى أن الجامعة توفر بيئة محفزة لإنشاء مشاريع مقاولاتية؟

نعم ☐ لا ☐

9. هل تعتقد أن الجامعة توفر الدعم اللازم للطلبة في مجال المقاولاتية؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة نعم، ما نوع هذا الدعم؟

- تنظيم دورات تدريبية ☐
- توفير استشارات ومرافقة من خبراء في مجال المقاولاتية ☐

- إنشاء حاضنات أعمال داخل الجامعة ☐
- تنظيم مسابقات لأفضل المشاريع المبتكرة ☐
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل ☐
- أخرى تذكر .....

10. هل للجامعة دور في تغيير نظرتك للمقاولاتية؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت اجابتك نعم، كيف تغيرت نظرتك؟

- حدد: .....

المحور الثالث: البرامج التي اعتمدتها الجامعة في دعم المقاولاتية

11. هل سبق لك أن درست مقياساً أكاديمياً يتعلق بالمقاولاتية خلال مسارك الجامعي؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم، ما اسم المقياس؟

- حدد: .....

12. هل ترى أن المقاييس التي درستها تساعدك على إنشاء مشروع مقاولاتي؟

نعم ☐ لا ☐

13. هل أنت على دراية بوجود دار المقاولاتية في الجامعة؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة نعم، كيف تعرفت عليها؟
- محاضرات ☐ إرشادات الأساتذة ☐
- إعلانات جامعية ☐
- مواقع التواصل ☐
- أخرى تذكر: .....

14. هل سبق لك زيارة دار المقاولاتية؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة لا، هل لك رغبة في زيارتها؟

نعم ☐ لا ☐

15. ما نوع الأنشطة التي تعرف أنها تقدمها دار المقاولاتية؟ (يمكن اختيار أكثر من جواب)

- تكوينات ☐
- استشارات ☐
- مرافقة المشاريع ☐
- مسابقات مقاولاتية ☐
- أخرى تذكر: .....

16. هل ترى أن دار المقاولاتية توفر المعلومات الكافية حول كيفية إعداد مشروع؟

نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐

17. هل أنت على دراية بوجود حاضنة أعمال في الجامعة؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة نعم، كيف تعرفت عليها؟
- حدد: .....

18. في رأيك ما هي الخدمات التي تقدمها حاضنة الأعمال الجامعية؟

- حدد: .....

19. هل ترى أن حاضنة الأعمال تساهم في تحويل أفكار الطلبة إلى مشاريع حقيقية؟

نعم ☐ لا ☐

20. في رأيك، ماهي الإستراتيجية الأكثر اعتمادا في دعم التفكير المقاولاتي للطالب؟

- التعليم المقاولاتي ☐
- دار المقاولاتية ☐
- حاضنة أعمال ☐
- الكل معا ☐
- أخرى تذكر: .....

21. هل سبق لك الإستفادة من إستراتيجيات دعم المقاولاتية؟

نعم ☐ لا ☐

22. هل ترى أن هذه الإستراتيجيات كافية لتنمية المقاولاتية؟

نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐

23. هل ترى أن الجامعة تواكب التطورات الحديثة في مجال تنمية المقاولاتية؟

نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐

المحور الرابع: تساهم برامج الجامعة في تحسين المقاولاتية لدى الطالب:

24. هل ساهمت برامج الجامعة في تعزيز فهمك لمجال المقاولاتية؟

نعم ☐ لا ☐

25. هل عززت برامج الجامعة رغبتك في خوض تجربة المقاولاتية؟

نعم ☐ لا ☐

26. هل ساهمت الجامعة في توضيح خطوات إنشاء مشروع خاص بك؟

نعم ☐ لا ☐

27. هل قدمت لك الجامعة توجيها عمليا حول كيفية البدء في مشروعك الخاص بك؟

نعم ☐ لا ☐

28. هل ساهمت البرامج الجامعية في تحسين مهاراتك العملية في المقاولاتية؟

نعم ☐ لا ☐

29. هل زودتك برامج الجامعة بالمهارات والمعارف اللازمة لمواجهة تحديات الواقع المقاولاتي؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة نعم، وضح كيف ذلك؟

- حدد: .....

30. هل أتاحت لك الجامعة الفرصة لتطبيق المقاولاتية في الميدان؟

نعم ☐ لا ☐

31. هل سبق لك المشاركة في أنشطة جامعية تتعلق بالمقاولاتية؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة نعم، ما هي الأنشطة التي شاركت فيها؟

- ورش عمل ☐ مسابقات ☐
- ندوات ☐ تدريب ميداني ☐
- أخرى تذكر: .....

- إذا كانت الإجابة لا، ما هو سبب عدم مشاركتك؟

- عدم وجود وقت كافي ☐ عدم الاهتمام بالموضوع ☐

– عدم معرفة بالأنشطة المتاحة ☐

– أخرى تذكر: .....

32. كيف تقيم تجربتك للمقاولاتية في الجامعة؟

– ناجحة ☐ فاشلة ☐

– تحتاج إلى دعم أكثر ☐

– أخرى تذكر: .....

33. حسب رأيك، ما هي أهم المشاكل التي تواجه الجامعة في تنمية المقاولاتية؟

– حدد: .....

34. في رأيك، ما هي أهم الاقتراحات التي ترغب في تحقيقها لتفعيل دور الجامعة في تنمية المقاولاتية؟

– حدد: .....

شكرا على تعاونك